مقدمة التحقيق



بسسم لندارجم الرحيم

الحمد لله ذى الجلال والإكرام ، والحمد لله فاطر السماوات والأرض ، والحمد لله الذى لم يتخذ وليًّا من الذُّل . سبحانه تنزَّه عن الشريك والمعين ، وتعالى عن التشبيه والتمثيل . خلق الخلْق وحده ، فهم مَرْبُوبون له ، يتقلبُون وَفْق مشيئته ، ويتصرَّفون بمقتضى حكمته وجبروته . فليس لأحدٍ معه حَوْل ، ولا لمخلوق مِن خلقه قوّة ، لارادً لأمره ، ولا معقبَ لحكمه .

نسأله أن يُوزِعَنا شُكرَ نعمته ، وأن يُلهمَ نفوسَنا صلاحهَا وتقواها ، وأن يجنّبنا ضلالَ الهُوى وزيعُ القلوب .

والصلاة والسلام على خير خلقِ الله ، سيّدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، دعوة أبينا إبراهيم ، وبشارة كلمةِ الله عيسى . اللهم صلّ وسلم على هذا النبيّ العربيّ الذي تحدّر من أصلابٍ كريمة ، ثم حفّه ربَّه بالضيّاء وغَشّاه بالنور ، وحرسه في منشئه ومَرْباه ، منزَّها عن ضلالات الجاهلية ليُعدّه للأمر الجَلَل والخَطْب العظيم ، فصدَع بأمر ربّه ، وصبر وصابر حتى أدَّى الأمانة وبلّغ الرسالة ، وترك أمنه على مثل المحجّة البيضاء ، ليلها كنهارها .

اللهمَّ ارزُقْنا حسنَ التأسِّي به ، وأمِتْنا على دعوته ، وأدخِلنا في شفاعته ، واحشُرنا تحت لوائه .

وارضَ اللهم عن آل بيته الأكرمين ، وأصحابهِ النجوم الهادين المَهديِّين ، ثم عن كلَّ مَن سلك سبيلَه وسبيلَهم إلى يوم الدين .

وارحمِ اللهمُّ آباءَنا وأمهاتِنا ومشايخَنا وأُستاذِينا وكلُّ من له حقٌّ علينا .

ثم أما بعد:

فهذا كتابٌ مِن تُراث أُمَّة ، ضيَّعها الورَثة واجْتالَتْها الشياطين . في فنِّ عظيم -

هو مِلاك العربية وقوامُها (١) تحيَّفه أهلُه وتنقَّصه المُبطِلون (٢). لإمام جليل ، لم تُؤت مصنَّفاتُه حظَّها من النَّشر والدرس والتأمّل (٣).

* * *

وأبو على : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغافر الفارسي الفَسَوِي . وهو فارسي الأب ، ولكن أمّه عربيّة ، فهي سَدُوسيّة ، من سَدُوس بن شيبان بن بكر بن وائل بن جديلة بن أسد ابن ربيعة الفَرَس بن نِزار بن معدّ بن عدنان .

وُلِد أَبو على سنةَ ثمان وثمانين ومائتين ، بمدينة فَسا ، وهي بلدة كبيرة من بلاد فارس ، تقارب في الكِبرَ مدينة شِيراز .

وتوفّى فى بغداد ، يومَ الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول ، سنةَ سبع وسبعين وثلاثمائة . بعد أن جاوز تسعين سنة فى قول ، وفى قول : تسعاً وثمانين سنة .

وبين المولد والوفاة حياةً حافلةً بالتحصيل والانتقال والدرس والتنصنيف (٤).

⁽١) يقول أبو العباس ثعلب : « لا يصحّ الشعُر ولا الغريبُ ولا القرآنُ إِلّا بالنحو . النحو ميزانُ هذا كله » . وقال : « تعلّموا النحو فإنه أعلى المراتب » مجالس ثعلب ص ٣١٠ .

 ⁽٢) نعم ، لم يدخل على فن من فنون العربية من الحَيْف والضيم ما دخل على فن النحو ، فقد تناوشه الأدعياء من كل جانب ، وسامه كل مفلس .

⁽٣) ونعم، شهدت السنوات الأخيرة بعض النشاط الجامعيّ في نشر مصنَّفات أبي على ، ولكننا كنا نريد لتلك المصنَّفات أن تحطّى بعناية الأشياخ من أثمة التحقيق ، الذين دخلوا ميدانه مزوَّدين بزادٍ ضخم من علوم الأوائل ، ولم يكونوا في نشرهم لعيون التراث يركضون وراء شهادة جامعية ، أو يلهثون خلف ترقية علمية ، فتدفعهم هذه أو تلك إلى العجلة والإخلال .

⁽٤) لا سبيل إلى ذكر ترجمة كاملة لأبى على بعد هذه الترجمة الكاشفة التى صنعها الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى . وقد أتى فيها على كلَّ دقيقة من دقائق أبى على ، حياةً ومماتاً وشيوخاً وتلاميذَ ، وعلِماً ومصنّفات . وذلك فى كتابه (أبو على الفارسى) الذى نشره أول مّرة بدار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م وقد عوَّل على هذه الترجمة كلَّ من كتب عن أبى على بعده .

ولم يبق إلّا أن أذكر بعض ما عرفتُ من الكتب التي ترجمتْ لأبي على ، وطُبعت بعد كتاب الدكتور شلبي . فمنها : تاريخ العلماء النحويين ، لابن مِسعر ص ٢٦ ، والتمييز والفصل ، لابن باطيش ص ٢٠٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣٠ ، ٣٧٩/١٦ . وسير أعلام النبلاء ٣٨٠ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ، للبغدادي ٩١/١ ، ٣٧٩ . =

وقد تلمذ أبو على لمشيخة جليلة من علماء العربية : منهم أبو إسحاق الزجّاج $(^{(1)} - ^{(1)} - ^{(1)} + ^{(1)} -$

* * *

وقد انتفع بعِلم أبى على تلاميذ ، صار لهم نَباهة وشأن . منهم أبو الفتح عثان بن جنّى ، المتوفى سنة (٣٩٢) ، وهو من أكثر التلاميذ صحبة له وانتفاعاً به . وقد بدأت صبلة ابن جنّى بشيخه أبى على ، في جامع الموصل ، بالقِصة المشهورة التي تقول : إن ابن جنى كان شاباً يُدرِّس العربيّة في جامع الموصل ، فمرَّ به أبو على ، فوجده يتكلّم في مسألة قلب الواو ألفاً ، في نحو قال وقام ، فاعترض عليه أبو على ، فوجده مقصرًا ، ونبَّهه على الصواب قائلًا له : « تربَّبت وأنت حِصْرِم » (أ) ، وكأنما فجَرت هذه الكلماتُ مكامِنَ عِلم خبيء ، واستنبطت عينَ ماء نَمير ذاهب في الثّرى ، واستخرجَتْ مَعْدِنًا نَفيساً ضارباً في

وانظر ترجمة أبى على مستلاً من كتاب بغية الطالب فى تاريخ حلب ، لابن العديم - مجلة مجمع اللغة العربية
 بدمشق . مجلد ٥٨/٤ ، ومجلد ٥٩/١ ٥ - ١٩٨٤م - ١٩٨٤م .

⁽۱) وقد روى عنه أبو على «كتاب سيبويه». فهرس ابن عطية ص ٧٨ ، وحكى عنه في «كتاب الشعر » مذا .

⁽۲) وقد روى عنه أبو على «كتاب سيبويه» راجع برنامج الوادى آشى ص ٣٠٧ – تحقيق محمد محفوظ – دار الغرب الإسلامى ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م . كما روى عنه أيضا «كتاب المذكر والمؤنث » للمبرد . راجع مقدمة تحقيقه للدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادى . وانظر روايته عنه أيضا فى الخصائص ٣٨٧/٣، ٣٣١، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٤/١ ، وأبو على الفارسي ص ٢٩٦ . وقد حكى عنه كثيراً فى كتابنا هذا .

⁽٣) انظر قراءة أبي على مقدّمة « الجمهرة » عليه في الخصائص ٢٨٨/٣ .

⁽٤) الحِصْرِم : العنب قبل نُضْجه ، ولا يزال العِنب ما دام أخضَرَ حِصْرِماً . والزَّبيب : ذاوى العنب ، أى المستوى منه . يريد أنه يزاول الأمور قبل أوانها .

الأرض بعُروقه ، فكانت صلة علمية مباركة ، استمرّت نحواً من خمسة وثلاثين عاما ، أثمرت أطيبَ الثهار ، في تلك المؤلفات التي صنّفها ابن جنى ، فنفذ من خلالها إلى أسرار العربية ، وكشف عن جوانب فذةٍ منها ، ذلك أنّ ابن جنى لازم شيخه حَلَّا وارتحالا (١) وكأنه أرهف سمعه لكلِّ ما يقول الشيخ حتى كاد يُحْصى أنفاسه ، يُنْبِعُك هذا إشاراتُ ابنِ جنّى الكثيرةُ إليه ، وثناؤه عليه ، فكلَّما وقع على لطيفةٍ من لطائف العربية ردَّها إليه وصرَفها نحوه ، وهو لا يزال في « الخصائص » و « المنصف » ، وغيرهما مِن مصنّفاته يُخبرك أن هذا الذي استخرجه وفطن له إنما خرج مِن كِيس الشيخ (٢) .

وقد جرت علاقة ابن جِنى بأبى على ، على خير ما تكون عليه علاقة التلميذ بالشيخ ، فالشيخ يُقرئه كتبَ الأوائل ، ويُلقى عليه عِلمَه هو ، ثم يُمِدُّ له من حِبال الإيناس والحفاوة ، فيحاوره فى مسائل من العِلم ، يفزع إلى رأيه فيها (٣) . والتلميذ يذاكر شيخه ، ويتنبَّه لما ينفرد به ، ويُفْضى إليه بما يحضُره مِن توجيهات وعِلَل

⁽۱) كان هذا هو الغالبَ على صحبة التلميذ والشيخ ، وفى بعض الأوقات التي كانت تفرض عليهما الانفراد ، كانت الرسائل تجمع بينهما . انظر مثالًا على ذلك في سِرّ الصناعة ص ٥٦٢ (إبدال الهاء من الواو) .

⁽٢) وهكذا كان تاريخنا في أيامنا التي سلفت ؛ يعرف التلميذُ حقَّ شيخه ، ويظلُّ حفيًّا به في حياته ، وفيًّا لذكراه بعد موته . أما في هذا الزمان النَّكِد ، فترى من إعراض التلميذ عن شيخه ، وتنكّره له بعد أن فرغ من حاجته إليه ما يحزنك ويروعك ، بل إن بعضهم لا يقنع بالإعراض والتنكُّر حتى يضمَّ إليهما هُزْءًا بشيخه وإخراجاً له حتى يضطرَّه إلى أضيق الطرق .

ولك أن تقول: إن فى بعض شيوخ هذا الزمان ثقلًا وكزازة ، وإن بعضهم يرى أن مشيخته لتلميذه إنما هى ميسسم ذُلَّ وطابَعُ صَغار ، وإن منهم لفَريقاً يتهافت على ذوى المناصب من تلاميذه ، حتى إذا رأى أحدَهم فى مجلس طمح ببصره إليه ، وأخذ يمُدُّ عُنقاً ويُميل رأساً ، ويُسكِّد نظراً يُريه مكانه فتلتقى العينان فيذهب بها غنيمة باردة يُحدَّث بها أهلَه وولده ، فإذا أبصره فى طريق ركض خلفه حتى يكاد يعثر فى أذياله ، وشتى الصفوف إليه وقد علاه البهر وغلبه النهيج حتى يوشِك يكتُم أنفاسه ، فإذا انتهى إليه ابتسم فى صغار وانكِسار ، وأخذ يذكره بتلمذته له فى ثقلٍ وغثاثة : ولو أنَّ أهل العِلم صانوه صانهُمْ ولو عظموه فى النفوس لَعَظَما

لكنَّ كلَّ هذا الفساد لا ينبغى أن ينقُضَ الأصلَ المركوزَ فى الطبائع السَّليمة ، والفِطَر النقَّية ، وهو احترام الأشياخ وتبجيلهم .

⁽٣) انظر مقدمة تحقيق الخصائص ص ٢٠ ، والخصائص ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ .

فيرضَى عنها الشيخ ويثبتها في بعض كتبه (١) . وقد ذكروا أن ابنَ جنى صنَّف كتبه في حياة شيخه أبي على ، وأنه عرضها عليه ، فرضي عنها واستجادها .

ومن تلاميذ أبى على النابهين أيضا: أبو الحسن على بن عيسى الرَّبعي (٢) ، المتوفَّى سنة (٤٢٠) . قرأ على أبى على بشيراز عشرين سنة ، ثم رجع إلى بغداد . وقال أبو على : « قولوا لعلى البغدادي : لو سِرْتَ من الشرق إلى الغرب لم تجد أنحى منك » ، ورُوى عن أبى على أيضا ، أنه قال لما أتمَّ الربَعيُّ دراسته عليه : « ما بقى له شيءٌ يحتاج أن يسأل عنه » . والربعيُّ من شُرّاح « الإيضاح » .

ومنهم: أبو طالب العَبْدى أحمد بن بكر ، المتوفى سنة (٢٠٦) ، وقد شرح كتاب شيخه « الإيضاح » شرحا كافيا شافيا ، ويرى القِفْطى (٣) أن هذا الشرحَ أصلٌ لكلٌ مَن شرح « الإيضاح » بعده ؛ لأنه شرح الكتاب بكلام أبى على (٤) ، وقد قالوا : إنه أخذ عن أبى على جلَّ ما عنده .

ومنهم : أبو نصر إسماعيل بن حّماد الجوهريّ ، صاحب « الصحاح » المتوفّى سنة (٣٩٣) .

ومنهم: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقيّ ، شارح « الحماسة » المتوفى سنة (٤٢١) . قرأ على أبى عليِّ « كتاب سيبويه » ، وتلمذ له بعد أن كان رأساً بنفسه . ومِن عجبٍ أن المؤرّخين لا يعرفون للمرزوقيّ شيخاً إلَّا أبا عليّ ، وقد ذكر المرزوقيُّ مشيخة أبى عليٍّ له ، وسماعه منه ، في مواضعَ من شرحه للحماسة (٥) . وقد استظهرت في بعض المواضع

⁽۱) راجع الخصائص ۲۰۷۱، ۳۲۱، ۳۲۰، ۳۲۱، ۷۰/۳، ۱۷۳، ۷۰/۳، ۱۷۳، ۲۸۸، وانظر إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ۷۲۲، ثم انظر اللسان (ثمن) .

 ⁽۲) هو غير (أبي محمد عيسي بن إبراهيم الربعتي » من أهل أُحاظة باليمن ، المتوفَّى سنة (٤٨٠) ، وهو صاحب
 كتاب (نظام الغريب » في اللغة . وبعض الناس يخلِط بينهما ، فتنبَّه .

⁽٣) إنباه الرواه ٢٨٦/٢ .

⁽٤) انظر تصديق هذا في أمالي ابن الشجري ٢٩٨/١ .

⁽٥) مقدمة تحقيق شرح الحماسة ص ١٩، وص ٢٠٩٠ (فهرس الأعلام) .

من «كتاب الشعر » هذا ، أن المرزوقيَّ حكى إعرابَ أبى على (١). ثم رأيت بيتاً (٢) أنشده أبو على ، ولم أجده في غير كتاب « الأزمنة والأمكنة » للمرزوقيّ .

ومنهم: ابن أخته: أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث النحوى ، المتوفّى سنة (٤٢١). وقد ورث أبو الحسين هذا عِلمَ خاله ، وعليه درس حتى استغرق علمه ، واستحقّ مكانه ، وحسبه نبلًا وفضلًا أن الإمام أبا بكر عبد القاهر الجرجاني – صاحب « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » – قد أخذ عنه ، وقالوا : إنه لم يأخذ عن غيره ؛ لأن عبد القاهر لم يلق شيخاً في علم العربية غيره ؛ ولأنه أيضا لم يخرج عن جُرجان ، وكان يحكى عنه كثيراً ، وقد ذكر في مقدمة كتابه « المقتصد » الذي شرح به « الإيضاح » روايته للكتاب ، عن طريق أبي الحسين هذا ، عن خاله أبي على (٣) .

ومن معاصرى أبى على المشاهير الذين أخذوا عنه: أبو الحسن على بن عيسى الرُّماني المتوفى سنة (٣٨٤) ، حكى ياقوت: «قال أبو الفتح بن جنى: قال لى أبو على الفارسي: قرأ على على بن عيسى الرُّمّاني كتاب الجُمل وكتاب الموجز لابن السرّاج في حياة ابن السرّاج » (٤) .

وذكر ابن خير الأشبيلي أن الرُّمانيَّ صحب أبا على ثلاثين سنة (°). والصُّحبة في اصطلاح الأقدمين تعنى غالبًا: الأُحذَ والتَّلقِّي .

فهؤلاء أبرزُ تلاميذ أنى على ، وأنبهُهُم ذِكراً ، وقد بقيت منهم بقيةٌ ، ذكرتُها كتبُ التراجم ، واستقصاها الدكتور عبد الفتاح شلبي ، في كتابه الشامل عن أبي على .

⁽١) انظر الكلام على هذا البيت:

فأجــبتها أمّــا لجسمـــى أنَّــه أوْدَى بنيَّ من البلاد فودَّعُوا (٢) هو قوله :

وقاء عليه الليثُ أفلاذ كِبْدهِ وكهَّلَه قِلْدٌ من البطن مُرْدِمُ (٣) المقتصد ٦٨/١ ، ومقدمة تحقيقه ص ١٨ .

⁽٤) معجم الأدباء ٢٣٨/٧ ، ٢٣٩ .

⁽هُ) فهرست ابن خیر ص ۳۰۹ .

عِلم أبي عليّ

رُزِق أَبُو على الحُظُوةَ مَرَّتِين : مرَّةً في علِمه وكثرة تصانيفه ، ومرَّةً في نجابة تلاميذه . وعن عِلمه يقول تلميذه أبو طالب العَبديّ : « لم يكن بين أبي على وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي على » (١) .

ويقول القاضى أبو بكر بن العربي ، في سياق كلام نفيس حولَ الأخذ من كلّ عِلم بِطَرَف ، ونَفْى الإغراق في طلب عِلم واحد ، واطِّراح ما عداه ، يقول : « والإحاطة بعلم واحد غير ممكن ، هذا النحو ، ما علمتُ مَن أحاط به إلّا سيبويه والفارسي البدعي ، وقد أفسدت عليه بدعتُه كثيراً من نحوه » (٢) . يشير إلى اتهام أبى علي بالاعتزال (٣) .

ويقول ابن بابشاذ ، فى أثناء حديثٍ عن ضمير الفصل ، بعد أن أثار إشكالا : « إنّ هدا موضعٌ مشكل ، ولا يكاد يُحقِّقه إلّا مثلُ الفارسيّ وأصحابه من المتأخّرين ، وسيبويه رحمه الله من المتقدّمين وأصحابه » (٤) .

فهذه ثلاثة نُقُول تُنبئك أن ليس بين سيبويه وبين أبي على أحد .

⁽١) الموضع السابق من معجم الأدباء ، والوافى بالوفيلت .

 ⁽٢) العواصم من القواصم ٢٩٨/٢ – وهو المنشور باسم: ((آراء أبى بكر بن العربي الكلامية)
 للدكتور عمّار طالبي . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .

⁽٣) أثبت الدكتور عبد الفتاح شلبي هذه التهمة بكلام أبي عليٌّ نفسه . أبو على الفارسي ص ٧٦ - مرافظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم – القسم الثالث من الجزء الثاني ص ١٧ ، ثم انظر ما كتبه الأستاذ أحمد يوسف الدقّاق ، في نفى التشيَّع والاعتزال عن أبي عليّ ، في مقدمة تحقيق « الحجة » ص ٣٤ – ٤١ ، وأشار السيوطيّ إلى اعتزال أبي على ، وتلميذه ابن جني ، في المزهر ١٠/١ .

⁽٤) شرح المقدمة المحسبة ص ١٥٩ ، وهناك نصُّ آخر – من نُسْخة – يقرن بين سيبويه وبين الفارسيّ ص ٢٢١ ، في الحواشي .

وتأمل صنيعَ ابن خلدون ، فإنه حين أشار إلى أوائل مصنفات النحو ، ذكر أبا علمٌ الفارسيَّ بعد سيبويه مباشرة . راجع المقدمة ص ٥٤٧ (طبعة المكتبة التجارية بمصر) .

وقال بعضهم: هو فوق المبرّد وأعلم منه (١).

ويقول ابن جنى : « وقلت مرّةً لأبى بكر أحمد بن على الرازى [الجَصّاص] رحمه الله ، وقد أفضنا فى ذكر أبى على ، ونُبْلِ قدره ، ونَباوة مَحَلّه : أحسَب أن أبا على قد خطر له وانتزع مِن عِلل هذا العِلم ثُلث ما وقع لجميع أصحابنا . فأصغى أبو بكر إليه ، ولم يتبشّعُ هذا القولَ عليه » (٢) .

ويقول: « وهذا أبو على رحمه الله ، كأنه بَعْدُ معنا ، ولمَ تَبِنْ به الحالُ عنّا ، كان مِن تحوَّبه وتأنّيه ، وتحرُّجه كثيرَ التوقُف فيما يحكيه ، دائمَ الاستظهار لإيراد ما يرويه ، فكان تارةً يقول: أُنشِدت لجرير فيما أحسب ، وأخرى: قال لى أبو بكر فيما أظنّ ، وأخرى: في غالب ظنّى كذا ، وأرى أنى قد سمعت كذا » (٣) .

وقال تعقيباً على مسألة من مسائل التصريف ألقاها عليه أبو على وطلب جَوابَها ، فجاء جوابُه على غير ما رأى أبو على ، فصحَّح الجوابَ له ، فقال ابن جنى : « ولله هو وعليه رحمتُه ، فما كان أقوى قياسَه ، وأشدَّ بهذا العِلم اللطيف الشريف أنسَه ، فكأنه إنما كان مخلوقاً له ! وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها وأعيان شيوخها ، سبعين سنةً ، زائحةً عِلله ، ساقِطةً عنه كُلفه ، وجعله هَمَّه وسَدَمه (٤) ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يُعارضه فيه مَتْجر ، ولا يسنُوم به مَطْلباً ، ولا يخدُم به رئيسًا إلَّا بأخرة (٥) ، وقد حَطَّ مِن أثقالهِ ، وألقى عصا ترحالهِ » (١) .

وقال ، وهو يتحدث عن التأليف في شواذ القراءات ، وأن أبا على كان يعتزم التصنيف فيها : « هذا على ما كان عليه من نُحلوِّ سَرْبه وسُروج فكره ، وفُرودِه بنفسه ، وانبتات

⁽١) معجم الأدباء ٧٣٤/٧ ، وإنباه الرواه ٢٧٣/١ .

⁽۲) الخصائص ۲۰۸/۱.

⁽٣) الخصائص ٣١٣/٣ ، وسيأتيك تصديقُ ذلك في كتابنا هذا .

⁽٤) السدم ، بفتح السين والدال : الهُمّ .

⁽٥) يشير إلى عضد الدولة بن بويه ، الذي ألَّف له أبو على كتابه « الإيضاح » حتى سُمِّي : «الإيضاح العضدي » .

⁽٦) الخصائص ٢٧٧/١ .

علائق الهموم عن قلبه ، يبيت وقواصى نظره محوطة عليه ، وأحناء تصوّره مَحُوزة إليه ، مَضْجَعُه مَقَرُّ جِسمه ومجال هِمّته ، ومَغداه ومراحه مقصوران على حِفظ بنيته » (١) .

فهذا الذى نقلتُه لك ، وغيرُه مما لم أنقلْه (٢) ، دالٌ على أن أهل العِلم مجتمعون على إمامة أبي على ، وعلو شأنه . ودَعْ عنك سَخِيمة أبي الحسين بن الطَّراوة وشَنآنه حين أزرى بتصانيف أبي على وتلميذه أبي الفتح بن جنى ، فقال : « فلشكَد ما خَدَع نفسه وغُينَ رأيه من عَدَل عن التواليف المسندة والقوانين المقيَّدة ، كالجُمل والكافى ، وكتاب سيبويه الشافى ، وفرغ للإيضاح والشيرازيات ، والخصائص والحلبيات ، ترجمة ترُوق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم » (٣) .

على أن هذه العبارة التى نقلَها عنه الناقلون: « ترجمة تروق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم » تَشَبَّع فيها بما لم يُعْطَ ، لأنها ليست له ، وإنما سلَخَها من كلام ابن قتيبة ، ذكرها رحمه الله ، في مقدّمة أدب الكاتب ، في سياق الذمّ لهذا الذي أُعْجِب بنفسه ، واجْتَوى النظر في عِلم الكتاب ، وأخبار الرسول عَيْسِلُهُ وصحابته ، وعلوم العرب ولغاتها ، قال : « فعادى ذلك كلّه ، وانحرف إلى عِلم قد سلّمه له ولأمثاله المسلمون ، وقل فيه المتناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ، واسمٌ يهول بلا جِسم » (1) .



⁽۱) المحتسب ۲٤/۱ .

⁽۲) أبو على الفارسي ص ١٤٣ – ١٤٦.

 ⁽٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح – لوحة ٩ – نقلًا عن كتاب: ابن الطَّراوة النحوي .
 للدكتور عياد بن عيد الثبيتي ص ٨٨ .

 ⁽٤) أدب الكاتب ص ٧ – تحقيق الأستاذ محمد الدالى . مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م . ولم
 أر من نبَّه على هذا قبلى ، فلله الحمد والعِنَّة .

مصنّفات أبي عليّ

فَسَح آلله فى مُدَّة أبى على ، ونَسَأَف أثرِه ، وقد عَمَرت حياتُه بالدرس والتصنيف ، وبلغت مصنفاتُه نحو الأربعين ، قَدْرٌ كَبيرٌ منها مسائلُ أملاها فى البلدان التى نزل بها فنُسبِت إليها ، مثل : الشيرازيات والحلبيات والبغداديات والبصريات والعسكريات . وقد أحصى هذه المصنفات ياقوت ، واستقصاها دارسوه وناشرو كتبه .

وسَلِم من تآليف أبى على هذه ، مِن عوادى الناس والأيام ، عددٌ كافٍ فى الدلالة على عِلم الرجل ، وأثره فى الدرس النحوى واللغوى . فمن كتبه الكِبار التى سلمت وبقيت مخطوطاتها : الحجة فى تعليل القراءات السَّبع ، والإغفال فيما أغفله أبو إسحاق الزجاج من المعانى فى تفسير القرآن الكريم ، والشيرازيات ، والحلبيات ، وكتابنا هذا الذى أقدِّمُ له : الشَّعر .

ومن كتبه التى طبعت : الإيضاح والتكملة ، والعسكريات ، والبغداديات ، والبصريات ، والعَضُديات . وكلّها كتبٌ صِغار ، وإنما ضخَّمْتها تعليقاتُ المحقِّقين (١) .

ومن أشهر كتب أبى على كتاب « الإيضاح » ، وهو على وَجازته واختصاره وسُهولته ويُسره (٢) ، قد حظى باهتمام أهل العِلم ، فكثُرت شروحُه وشروحُ شواهده ، من مشارقة

⁽۱) طبع الإيضاح بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، الأستاذ بجامعة الملك سعود - القاهرة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م ، والتكملة بتحقيقه أيضا - جامعة الملك سعود (الرياض) ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م ، ثم طبعت التكملة أيضا بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - الموصل ، العراق ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م . وطبعت العسكريات ثلاث طبعات : الأولى بتحقيق الأستاذ إسماعيل أحمد عمايرة - الجامعة الأردنية ١٩٨١ م ، والثانية بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد مطبعة المدنى بمصر ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٧ م . والثالثة ببغداد ، بتحقيق الدكتور على جابر المنصورى ١٩٨٧ م .

والبغداديات طبعت بتحقيق الدكتور المنصورى أيضًا ، باسم : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات --وزارة الأوقاف والشئون الدينية ببغداد ١٩٨٣ م .

والبصريات طبعت بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد . مطبعة المدنى بمصر ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م . والعضديات طبعت بتحقيق الدكتور على جابر المنصوري – عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية – بيروت ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

⁽٢) بل هو أيسرُ كتاب وضعه أبو عليّ . راجع أبو على الفارسي ص ٥٢٢ .

ومغاربة . وهو كتاب تعليميّ ، يدخل في دائرة المتون ، ولكنَّ حظوظَ الكتب كحظوظ الناس ؛ يصيبها ما يصيبهم من ذُيوع أو نُحمول » (١) .

⁽١) كنت قد قلت هذه العبارة قديماً فى تقديمى لكتاب (الفصول الخمسون) لابن معط. وهذه العبارة – على ضآلة شأنها – نقلَها بحروفها بعض ناشرى الكتب، ولم ينسبوها إلىّ. فها أنا ذا أذكر ذلك هنا، وأدعو كلَّ (من أُنِخذ منه شيءٌ أن يُبلَغَ عنه) لعل فى ذلك رَدْعاً للسُّرَاق والمحتالين .

هذا الكتاب

هو كتاب نحوٍ ومَعانٍ . أداره أبو علمٌ علَى الشُّعر .

والشَّعُرُ ما عرفْتَ : متعةُ الأديب ، وذوقُ البلاغيّ ، وحُجَّةُ المفسِّر ، وسَنَدُ الأصوليّ ، ودليلُ الفقيه ، وشاهدُ النحويّ ، وميزانُ العروضيّ ، ووثيقة المؤرِّخ ، وحارِطةُ الجغرافيّ .

ثم هِو من قبلُ ومِن بعدُ : بَوْحُ العاشق ، ونَفْتُهُ المصدُور ، وحنين الغريب ، وأنينُ الفاقد ، وبهجةُ الواجد ، ومَرْثيةُ العزيز ، وآهةُ المُلْتاع ، وتجربة الحكيم .

استودعه العربيُّ أسرارَ حياته ، واستراح إليه ؛ فأفضى إليه بموَاجعه ، وبَثَّه أشواقه ، وقيَّد به المآثِر ، وحَفِظ به الأنساب ، واستنفر به العزائم ، واستنهض الهمم ، وسَجَّل به العادات والتقاليد ، وذَكَرَ الأَيَّام .

وقد صحبه في غُدوّهِ ورَواحه ، فحدا به رَكُوبَتَه ، وآنَسَ به حَلُوبَتَه ، ووصف به سماءَه وأرضَه ، ونباتَه ونخيلَه ، وسُهولَه ووِديانه وجِبالَه ، ومياهَه وحيوانَه ، أليس هو ديوانَ العرب ؟

ولم يُودَع هذا الشعر جُدرانَ المعابد ولَفائفَ البَرْدِيّ ، كَتُراث اليونان وقدماء المصريين ، بل وَعَتْه صُدورُ الرُّواة والنَّقَلة ، وسلَّمتْه أجيالٌ إلى أجيال ، حتى أظَلَّ زمانُ التدوين ، وأخذ الشعرُ حَظَّه منه ، شأنُه شأنُ علوم العرب الأخرى .

ومعلومٌ أن جامعى الشعر قد أفادوا من تلك الضَّوابط الصارمة التى أصَّلها علماءُ الحديث ، من حيث القبولُ والردُّ ، والتقويةُ والتضعيف ، واعتبارُ أحوالِ الرواة – وإن كان الدكتور ناصر الدين الأسد يرى أن الرواية الأدبية أصلٌ قائم بذاته (1) – كما أن رواية الشعر قد خضعت – تأثُّراً بعلوم الحديث – لتسلُّسُل الإسناد ، وكذلك كتب الأدب الأولى (7).

⁽١) مصادر الشعر الجاهلي ص ٢٥٥ ، وقد ردَّ عليه الدكتور محمد ضارى حمادى ، في كتابه : الحديث النبوى الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٠٠ - ٢٠٨ - اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

 ⁽۲) انظر مثلًا رواية أبى الحسن الرمانى ، تفسير شعر هذيل ، عن أبى سعيد السكرى ، فى مصادر الشعر الجاهلى
 ص ٥٦٤ ، ومقدمة شرح أشعار الهذليين ص ٨ ، ثم تأمل أسانيد أبى الفرج فى « الأغانى » على امتداد الكتاب كله .

وقد أخذ جَمْعُ الشعر العربيِّ صوراً متعدِّدة ، منها :

أ - جمع شعر شاعرٍ بعينه ، وشَرْحه ، كالذى صنه الأصمعيُّ من جمع شعر العَجَّاج وشرحه ، وكالذى صنعه ابنُ السِّكِيت من شرح شعر النابغة ، وأبو العباس تعلب ، من شرح شعر زهير بن أبى سُلْمى ، وابنه كعب رضى ٱلله عنه .

ب - جمع الشعر الخاص ببيئة واحدة ومكانٍ واحد كالمعلَّقات .

ج - جمع الشعر على أساسٍ قَبليّ ، كالذي صنعه السُّكّريّ في جمع شعر هُذَيل وشرحه (١) .

- جمع الشعر على أساس فننى يحكُمه الذَّوقُ الأدبى الشخصى - وهو ما عُرِف بالاختيارات كالمفضليات التي جمعها المفضل الضبّى ، والأصمعيات التي جمعها عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي ، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ، ومختارات شعراء العرب ، لابن الشجري .

هـ - جمع الشعر على أساس موضوعيّ ، مثل الحماسات (حماسة أبي تمام - حماسة البحتريّ - حماسة ابن الشجري) (7) .

و - جمع الشعر على أساس غرابة المعانى ودِقَّتها ، ويُسَمُّون ما ورد من ذلك : (أبيات المعانى) وهي ما كان باطنُها يخالف ظاهرها ، أو هي التي يُحتاج أن يُسألَ عن معانيها ، ولا تُفهم من أول وَهْلة (٣) .

ومن أقدم المصنّفات فيها: كتاب الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ، وأبيات المعانى لابن السّكّيت ، ومعانى الشعر للأشنائداني ، سعيد بن هارون . ومن أغزر تلك

 ⁽١) وقد امتدت عناية اللغويين بشعر القبائل إلى أواخر القرن الرابع ، فهذا ابن جنى يُصنَّف « التمام فى تفسير
 أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّرى » طبعت قطعة منه فى بغداد ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م .

⁽٢) وإن دخل فى هذه المجموعات ما ليس من شعر الحماسة ، كشعر الرثاء والفخر والمديح والهجاء ، والتسيب والأضياف والمُلَح ، وعُقوق الأبناء ومَذَمّة النّساء . ولكنّ ذلك من باب تسمية الكلّ باسم الجزء ، وقد جاء شعر الحماسة فى أوّل الأبواب .

⁽٣) راجع الكلام على « أبيات المعانى » فى سفر السعادة ص ٦٦٥ ، ٧٣٨ ، والمزهر ٥٧٨/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٣/٤ .

الكتب وأحفلها وأحسنها ترتيباً ، كتاب المعانى الكبير ، لابن قتيبة (١) ، وقد صار هذا الكتاب مورداً سائغاً لمعاجم المعانى فيما بعد ، وسيأتيك أن أبا على قد عوَّل عليه كثيراً ، في كتاب الشعر هذا ، وإن لم يُنْصِفْه حيث لم يُسمِّه ولم يصرِّح بالأحذ عنه .

فأنت ترى أن الشعر العربي قد جُمع بعناية فائقة ، شملت الشعراء المشاهير ، أصحابَ الدواوين ، والشعراء الأغفال والمُقلِّين .

وقد عكف اللغويون والنحاة على هذا الموروث الشعرى الضخم ، يفاتشونه ويستفتونه في ضبط قوانين اللغة ومعرفة أصولها وضوابطها الكلّية في الأبنية والتراكيب (٢) ، وكان لهم من هذا الشّعر قياسٌ وسماع ، فما لم يضبطه القياس هُرع فيه إلى السماع .

ولا بُدّ من التنبّه إلى أن كثيراً من علماء اللغة في الصدر الأول لم يكونوا مُنظّرين مِن بُعْد ، بل كانوا في قلب الحركة الشعرية ، وفي الصميم منها ، فهذا أبو عمرو بن العلاء ، المتوفى سنة (١٥٤) وهو إمام في اللغة والنحو ، وأحدُ القرّاء السبعة ، كان راويةً لذى الرُّمَّة ، الذى يقال : إن شعره يمثّل ثلث لغة العرب (٣) . وعنايةُ أبي عمرو بالشعر الجاهلي معروفة ، وقد كان يُعوِّل مع السَّماع والرواية على الكتابة والتقييد (١٥) ، وكذلك حمَّاد الراوية المتوفى سنة (١٥٦) . « وقد أخذ عن هذين العالمين – أبي عمرو وحمّاد – سائرُ من نعرف من شيوخ العِلم والرواية ، كخلف الأحمر والمفضل والأصمعيّ وأبي عبيدة وأبي عمرو الشيبانيّ ، وأخذ عن هؤلاء مَن تلاهم كابن الأعرابيّ ، ومحمد بن حبيب ، وأبي حاتم السجستانيّ ، ثم أخذ عن هؤلاء السكريُّ وثعلبٌ وأضرابُهما » (٥) .

⁽۱) طبع كتاب ابن قتيبة بحيدر آباد آلدكن – الهند ۱۳۲۸ هـ ، كما طبع كتاب الأشناندانتي بدمشق ۱۳۶۰ هـ – وهو مختصر . أما كتابا الأخفش وابن السكّيت ، فهما – إلى الآن – من المفقودات ، وقد كانا موجودين إلى زمن العلّامة البغدادى المتوفى بمصر سنة ۱۰۹۳ هـ ، كما صرح بذلك في شرح أبيات المغنى ۱٤/٤ ، وانظر فهارس الخزانة ۵/۱۳ .

⁽٢) رأيت نَصًّا يدلُّ على أن مصطلح « التراكيب » يُراد به الإعراب . انظره في شرح أبيات المغنى ١٤/٤ .

⁽٣) راجع مقدمة الدكتور عبد القدوس أبو صالح لتحقيق ديوان ذى الرمة ص ٢٠، ٢٤، ونسخة هذا الديوان مما نحن فيه أيضا ، فإنها برواية أبى العباس ثعلب ، عن أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، صاحب الأصمعيّ.

⁽٤) مصادر الشعر الجاهلي ص ١٥٥، ١٥٦.

⁽٥) المصدر السابق ص ٢٥٢.

وابن سلَّم يسمَّى هذه الطبقةَ من الرواة « أهل العِلم » كما يسمَّهم « الرواة المصحِّحين » . جاء ذلك في سياقاتِ مختلفة من طبقاته (١) .

* * *

إذا علمتَ هذا ، واطمأننتَ إليه – إن شاء آلله – فدَعْ عنك ما يقوله بعضُ المحدَثين مِن تشكيك في شواهد اللغة والنحو ؛ بناءً على أن كثيراً منها قد جاء في الكُتب مجهولًا غير معروف القائل ؛ فإنَّ جهالة هذا الشعر ، وعدمَ تسمية قائله في كتب الأوائل ، لا تصدُّ عنه ، ولا تُذهب الثقة به ؛ لأن الأوائل من جامعي اللغة وواضعي النحو لم يكونوا يحفِلون كثيراً بتسمية قائل الشعر ، لقُربهم من المنابع الأولى ، بالرواية والتلقّي والمشافهة .

وعلى ذلك لم ينسب إمامُ النحاة سيبويه في « كتابه » إلَّا قدراً يسيراً من الشواهد الشعرية ، والجمهور الأعظم من نِسبة الشواهد إنما هو لأبي عُمر الجَرْميّ (٢) ، وكذلك أبو زكريا الفراء لم ينسب من شواهد كتابه « معانى القرآن » إلّا النَّزْر اليسير (٣) . واستشهد أبو الحسن الأخفش ، في كتابه « معانى القرآن » بسبعة عشر وثلاثمائة شاهد (٣١٧) لم ينسب منها إلَّا واحداً وثلاثين شاهداً (٣١١) (٤) . وأبو زيد الأنصاري يمضى على هذا السنَّن أيضاً في قِلّة نسبة الشواهد ، وهو يخرُج من عُهْدة ذلك الأمر بالحوالة على سماعه ، فيقول في مقدمة « النوادر » : « وما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبيّ الكوفيّ ، وما كان من اللغات وأبواب الرجز ، فذلك سماعي من العرب » (٥) .

ويزيدك اطمئنانا قولُ العلّامة البغداديّ : « ويؤخذ من هذا أن الشاهدَ المجهولَ قائلُه وتتمّته ، إن صدَر مِن ثقةٍ يُعتَمد عليه قُبِل ، وإلّا فلا ، ولهذا كانت أبياتُ سيبويه أصحّ

⁽١) طبقات فحول الشعراء ، صفحات ٤ ، ٥ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٤٩ .

⁽٢) مقدمة تحقيق « الكتاب » ص ٣٣ .

⁽٣) راجع فهرس شواهده الشعرية ، المسمَّى « الظثريات » ، صنعة الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد – مجلة المورد العراقية . المجلد العاشر – العدد الأول ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م ، وانظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، للأستاذ عبد الجبار علوان النايلة ص ١٢١ وما بعدها .

⁽٤) مقدمة تحقيقه ص ٨٨ ، ٨٨ .

⁽٥) النوادر ص ١٤٢.

الشواهد ، اعتمد عليها خَلَفٌ بعد سَلَف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها ، وما عِيبَ بها ناقلوها ، وقد خرج كتابُه إلى الناس والعلماءُ كثير ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبه وكيدة ، ونُظِر فيه وفُتُش ، فما طعن أحدٌ من المتقدّمين عليه ، ولا ادَّعى أنه أتى بشعر منكر » (١) .

ويقول الدكتور ناصر الدين الأسد: « وخلاصة بحثنا هذا أن الشعر عامَّةً ، ومنه الشعر الجاهليّ لا يعدو أن يكون في كتب النحو واللغة وسيلةً للاستشهاد والاحتجاج ، ومن هنا أهمِلت نسبة الكثير منه إلى قائله ، أو نُصَّ على نسبة البيت إلى رجل غير مسميًّ من إحدى القبائل العربية ، ولذلك فنحن نرى أن كتب النحو واللغة ليست مصدراً أوّليًا من مصادر الشعر الجاهليّ التي تثبت بها نسبةُ البيت أو الأبيات إلى شاعرٍ بعينه » (٢) .

وهذا أبو على - مع بُعده عن عصر ازدهار الرواية والمشافهة شيئاً - قد بلغت شواهده في هذا الكتاب نحو خمسة عشرَ وثمانمائة شاهد (٨١٥) نسب منها نحو خمسين وثلاثمائة شاهد (٣٥٠).

فهل يحقّ لى أن أقول: إن أبا على قد غَفَل عن نسبة أكثر من نصف شواهد الكتاب، وإننى قد رأبْتُ الصَّدْع، وسدَدْتُ الثَّلمة بنسبة ما لم ينسُبُه، إلا أبياتًا قليلةً عجزت عن معرفة قائلها فيما بين يدى من مراجع إلى آخر هذا الكلام الغَثّ البارد الذى يُفيض فيه محقِّقُو هذا الزمان (٣) ؟

فهل تظنُّ أيها القارى، الكريم أن مِثلَ أبى على يجهل أنَّ هذا البيت : فإنك كالليل الذى هو مُدْرِكى وإن خِلتُ أنّ المنتأى عنك واسعُ للنابغة الذُّبيانيّ ؟ وأنَّ :

تهدّدنا وأوعِدنا رويــدًا متى كنّا لأمّك مَقْتَوِينا لعمرو بن كلثوم ؟

وهل تظنّ أنه غَبِى عليه اسمُ قائل هذا البيت السّيّار: إذا قالت حدام فصدّقوها فإن القول ما قالت حدام

⁽١) الخزانة ١٦/١ .

⁽٢) مصادر الشعر الجاهلي ص ٥٩٨ ، ٦١٣ .

 ⁽٣) لكن الحقّ يقتضيني أن أقول في أدبٍ وتصوُّن واحتشام: إنني نسبت ممّا ترك أبو على نسبتَه قَدْراً طيّباً ،
 وما بقى عليَّ منه إلا نحو أربعين شاهدا لم أعرفها . وفوق كلّ ذي عليم عليم .

حتى تجىء أنت بعد أكثر من ألف عام فى زمان السُّوء هذا ؛ لتقول لنا : إن أبا على قد جهِل أن قائل البيت هو لُجيم بن صَعْب ، أو دَيْسَم بن طارق !

ومثل هذه الأبيات مع ظهور نسبتها وتفشيها إنما يترك أبو على وأمثاله نسبتها استخفافاً (١) واستسهالا ، وبخاصة في المواضع التي يُساق فيها الشاهد استطراداً أو تفريعا ، وقد يُستأنس لذلك بأن أبا على يجتزى أحياناً من البيت بموضع الشاهد فقط ، كما يفعل بعضُ المتقدِّمين ، وسيأتي بيانُ ذلك . وأيضا فإنه يصدِّر البيتَ الشاهد أحيانا بهذه العبارة : « في قولهم » (٢) ، وهي عبارة دالَّة على أنه معنى باستشهادهم ، وليس باسم الشاعر .

ومن ذلك أيضا تذكيره الضمير العائد على الحنساء ، فعندما عَرَض لقولها : كأن لم يكونوا حِمَّى يُتَّقى إذِ الناسُ إذ ذاك مَن عَزَّ بَرَّا

قال : « قُولُه : إذ ذاك ... » . فكأنه يريد قائلَ الشاهد ، وليس يعنيه اسمَه أو جنسَه ، وكذلك فعل مع شاهد لزينب بنت الطَّنْرية ، ترثى أخاها ، وهو قُولُها : فتى قُدَّ قَدَّ السَّيف لا متآزِفٌ ولا رَهِلٌ لبَّاتُه وبآدِلُهُ

ومثل هذا يأتى كثيراً في عبارات الأقدمين من اللغويين والنحاة ، فيقولون : « قال الشاعر » ، ثم يُنشدون (٣) للحُرَقة بنت النعمان ، أو الخِرْنِق بنت هِفّان ، أو الخنساء ،

أى طلباً للخفّة والسُّهولة. وأنت تجد هذا من نفسك ، حين تكون مستغرقاً فى إنشاء كلام ورَصْفهِ ،
 فيعرض لك الشاهدُ والشاهدان ، فتثبته مُلتَّحِماً بكلامك ، دون أن تتلبَّث عنده بنسبةٍ أو توثيق .

⁽٢) كما تراه في كلامه على هذا البيت:

صددت فأطولت الصدود وقلَّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ (٣) فيظُن من لا معرفة له بكلام العرب وعبارات القوم أن هذا محضُ الخطأ – وقد رأيت منه الكثير – وانظر على سبيل المثال معانى القرآن للأخفش ص ٨٧ ، ففيه : « قال الشاعر :

النازلون بكُــلِّ مُعْتَــرَكٍ والطَّيبون معاقـــدَ الأُزرِ » والطَّيبون معاقــدَ الأُزرِ » والبيت كما تعلم للخرنق بنت هِفّان .

وليغفِرُ لنا أهلُ العِلم هذه الثرثرة فى كشف الواضحات ؛ فإن الجهل قد طَمّ ، والبلاء قد عَمّ ، وأصبح تراثُ الآباء نَهْباً لكلَّ مجترىء ، لا يخاف لله وقارا ، ولا يرعى للعِلم حُرْمة ، وقلَّ الصُّرَحاء وكثر الأدعياء ، وتُزع الحياءُ من وجوه الناس ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله . وقد أدركتُ طبقةً من الأشياخ كانوا يحتشدون للكتاب الذي يرومون =

أو جَنُوب أحت عمرو ذى الكلب ، أو ميسون بنت بَحْدَل ، أو عاتكة بنت زيد بن عمرو ابن نُفَيل ، أو قُتْيلة بنت النضر بن الحارث .

⁼ تحقيقه احتشادا ، ويجمعون له مُدَّته ، ويأخذون له أخذَه ، كرامةً لذلك التراث الذي أخلص له الأوائل ، واتقاءً لهذا الناقد البصير ، والآن لا رقيب ولا حسيب ، ولا ناقد ولا بصير ، والكُل يحطِبُ في هوى المال والشهادات والترقيات . وقد امتلأت الساحةُ بأسماء غريبةِ المَنْيت ، شائهةِ اللون . وإن من أشدّ ضُروب هذا العبث ما نراه في هذه الأيام من اللعب بنشر كتُب السُّنة المُطَهَّرة على يد الدَّجاجِلة والجهلة من المجترئين والمتجاوزين لحدود الله . وإنه لمن أوجب الواجبات أن نقف – حِياطةً لدين الله – في وجه هؤلاء ، وأن نأخذَ على أيديهم ، ونقعُدَ لهم كُلَّ مَرْصَد ، وإلَّا تعلموه تكن فتنةً في الأرض و فساد كبير .

ثم إنى أوُصي نفسى وإخوانى أساتذة الجامعات العربية من مناقشى الرسائل الجامعية ، وأعضاء لجان الترقيات العلمية : أن نتئبت ونتحرّى فيما يُقدَّم إلينا من نصوص محقَّقة ، فإن بعض هذه النصوص تُجاز وهى ناقصة أو مغيَّرة ، فلنتق الله ولنبذل غاية الوسع والطاقة في حفظ هذا التراث ، وإلَّا غشيتنا الغواشي ، واجتاحتنا الجوائح ، فإن للبيت رَبًّا يحميه ، وإن الله سائلنا ومحاسِبُنا ، وإن أخذَه أليمٌ شديد .

اسم الكتاب

جاءنا هذا الكتاب في عُنواناتٍ شَتَّى ، فهو :

كتاب الشعر ، والكتاب الشعرى ، وإيضاح الشعر ، والإيضاح الشعرى ، وإعراب الشعر ، وأبيات المشكلة الإعراب ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر ، وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح .

فهذه عشرة عنوانات ، إليك حديثها عُنواناً عُنواناً :

- الشعر: جاء في صدر النسخة (ب) المكتوبة سنة (٧٨) وسيأتيك وصفُها إن شاء الله . وأثبته هكذا ابن سيده ، والرَّضي الإستراباذي ، وعلي بن عَدْلان الموصلي ، والبغدادي ، في كتابيه : الخزانة ، وشرح أبيات المغنى (١) .
 الكتاب الشعري : ذكره الرضي (٢) .
 - ۲ الحتاب الشعرى: د دره الرضى ۱۰.

⁻ إيضاح الشعر : ذكره البغداديُّ ، في كتبه الأربعة -

⁽۱) مقدِّمة المحكم ۱٥/۱ وشرح الرضيّ على الكافية ١٢٩/١ ، ١٠٧/ ، ١٧٧ ، ٤١٩ ، ٢٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩ م – بتحقيق الشيخ يوسف حسن عمر) . والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب – لابن عَدْلان – ص ٣٥ ، وسماه : (كتاب الشعر المسمّى بكتاب أبيات الإيضاح) .

والخزانة ١/٨١ – ١/٩٥٦، ٣٥٥ – ١/١٧١ ، ٤٢٩ ، ٤٢٩ / ٢٥١ ، ١٧١ ، ١٧١ ، ١٧١ ، ١٧١ ، ١٧١ ، ١٧١ ، ١٩٠ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٠٠ ، ١١٠ ، ١١٠ ، ١١٠ ، ١٠٠

وشرح أبيات المغنى ١٩٨١ - ٣٨٤/١ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ١٩٥ – ٣١٤/١ ، ١٥٥ – ٤٠٠٤ ، ٣٣ ، ٢٧٧ – ١٩٥ / ١٣٤ ، ١٥٥ . ٢٧٧ – ١٢٣/ ، ٣٣٨ . وكذلك جاء في جواهر الأدب للإربلي ص ٤٧٢ .

⁽٢) شرحه على الكافية ٩٩/٣ ، وحكاه عنه البغداديّ ، في الحزانة ٢٥٩/٦ ، وذكر أنه أراد به كتاب (إيضاح الشعر) ، ثم أشار إلى أنه يسمَّى أيضا : (كتاب الشعر) .

- ٤ الإيضاح الشعرى: ذكره ياقوت ، والرضيُّ ، والصلاح الصَّفديّ ، والبغداديُّ في كتبه الثلاثة (١) .
 - o إعراب الشعر: ذكره البغداديُّ ، في كتابيه (٢).
- 7 أبيات الإعراب: ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والصفدى ، والسيوطى ، واستيوطى ، وإسماعيل باشا البغدادي (٢).
- ٨ شرح الأبيات المشكلة (٥) الإعراب على نظم كتاب الإيضاح: جاء في صدر

(۲) الخزانة ١/٥٠١ – ٦/٤٣٥ .

وشرح أبيات المغنى ٣٣٩/٢ - ١٥١، ١٥١.

(٣) الفهرست ص ٩٥، والموضع السابق من معجم الأدباء، والوافى، والبغية ١٩٧/١، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ١٣/١.

ومما ينبغى التنبّه له أن الحاجّ خليفة ، لم يذكر في « كشف الظنون » كتاب أبي عليٌ هذا ، في أيٌّ من عنواناته التي ذكرتها .

- (٤) ٢٥١/١ (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى من إعداد الأخ الدكتور محمد بن حمود الدعجاني) ٢٥١/١ هـ .
- (٥) يتصل بهذا أنى وجدت عنواناً للكتاب ، هو (الأبيات المشكلة) عند أبى إسحاق الشاطبيّ ، في كتابه (ما المقاصد الشافية شرح خلاصة الكافية) الجزءالثالث ورقة ٥٩ من نسخة الخزانة الملكية بالرباط . (مبحث نعم و بئس) .

⁼ وشرح أبيات المغنى ١/٧١ - ٣٣٦/٣ – ٢١٧ ، ٥١ ، ٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ – ٢١٩١ ، ١٩١ ، ١٩١ ، ١٩١ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ . ١٩٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ . ١٩٠ ، ١٩٠ . ١٩

وحاشيته على شرح بانت سعاد ٦٢٦/١ [ولم يطبع منها إلّا الجزء الأول] وشرحه لشواهد شرح التحفة الوردية ص ٥١ .

⁽١) معجم الأدباء ٢٤٠/٧ ، وشرح الرضيّ على الكافية ٢٨١/٣ ، والوافى بالوفيات ٢٧٩/١١ ، والغيث المسجم في شرح لامية العجم ٢٠٠/٢ ، حكايةً عن بهاء الدين بن النحاس .

و الحزانة ١/٩٥، ١٣٩، ١٦٦ - ١٠/٢ - ١٠/٢ ، ١٣٤، ١٣١، ١٣١، ١٨٥، ١٣٦ - ١٢٥ - ١٤٢ ، ١٢٥ - ١٢٥ ، ١٢٥ - ١٠٥٥ ع ١٥٥ - ١٥٥ م ١٠٥٠ ع ١٠٥٠ م ١٩٦ - ١٠٥٠ ع ١٥٥٠ م ١٥٠٠ م ١٥٠٠ م ١٥٥٠ م ١٥٠٠ م ١٠٠ م ١٠

- النسخة (أ) المكتوبة سنة (٢٨ ه) وحديثُها آتٍ إن شاء الله .
- 9 شرح الأبيات المشكلة الإعراب في الشعر: هكذا أثبته أبو علمِّ نفسُه، في كتابه (الحُجّة » (١).
- ١٠ كتاب الشعر في أبيات الإعراب المَسُوقة على كتاب الإيضاح: ذكره البغداديّ (٢).

وإذ قد فرغتُ من إيراد تلك العنوانات العشرة (٣) ، فإليك ما أدَّى إليه النَّظرُ فيها :

أولا : هذه العنوانات العشرة هي لكتاب واحد بلا ريب ، هو الكتاب الذي بين أيدينا . دَلَّنا على ذلك أن نُقُولَ المتأخرين عن الكتاب متفقة تماماً مع نسخته التي معنا ، مع اختلافهم في الحوالة على اسم الكتاب .

ثانيا : البغدادي ، رحمه الله ، أكثر أهل العِلم رُجوعاً إلى الكتاب ، ونَقْلًا عنه ، كما رأيت - وقد أنبأنا أن الكتاب جاء في تسميات مختلفة (٤) .

ثالثا : ترتيب هذه العنوانات بحسب الكثرة والاستفاضة هو :

إيضاح الشعر

كتاب الشعر

الإيضاح الشعري

إعراب الشعر

أبيات الإعراب

ثم تستوى الخمسة الباقية ، في أن كلَّ عنوانٍ منها لم يرد إلّا مرَّة واحدة ، في كتاب واحد .

⁽١) ٣٧٤/٢ ، في الكلام على قوله تعالى ﴿ لم يَتَسَنَّهُ ﴾ ٢٥٩ سورة البقرة .

⁽۲) شرح أبيات المغنى ١٤٥/٣ .

⁽٣) لا يهولنَّك هذا الاختلاف ، فهو معروف في بعض تراثنا لأسباب تراها في الفقرة الخامسة .

⁽٤) الحزانة ٢٥٩/٦ ، ٥٣٤ ، وبذلك يُجاب سؤال الدكتور عبد الفتاح شلبى . « هل الإيضاح الشعرى هو شرح أبيات الإيضاح ، أو هو كتاب الشعر ، أو هو ما ذكره أبو على فى كتاب « الحجة » باسم : شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر ؟ » أبو على الفارسي ص ١٥٠ ، ٥٥٨ .

رابعا : ذكر ياقوت ، والصفديُّ - نقلًا عنه -: الإيضاح الشعريّ ، وأبيات الإعراب ، وهما كتابٌ واحدٌ كما علمتَ .

خامسا: العنوانات التي جاءت في الفِقرات (٨-٩-١) طويلة ، وهي أشبه بوصف الكتاب من أن تكون عنواناً له ، وإن كان العنوان التاسع قد جاء في كلام أبي عليٍّ نفسه ؛ لأنه يصف كتابه كما أرجّح ، وكثيراً ما يتصرّف العلماء والنُّسَّاخ في عنوان الكتاب بالاختصار أو الزيادة ، أو تعبيراً عن موضوع الكتاب ، أو إكالًا لسَجْعة (١).

سادساً: لم يتَّضح لى المراد بما جاء فى العنوان الثامن: (على نظم كتاب الإيضاح) . وكذلك ما جاء فى العنوان العاشر: (المسوقة على كتاب الإيضاح) .

ومعلوم أن كتاب « الإيضاح » هو كتاب أبي على في النحو ، ويُعرف بالإيضاح العضدى . وقد قايَسْتُ أبواب « كتاب الشعر » هذا بأبواب كتاب « الإيضاح » فلم أجد تشابُها إلّا في عِدّة أبواب يسيرة ، وهو تشابُه في عنوانات الأبواب فقط ، أما المعالجة فمختلفة تماماً في الكتابين ، للذي علمته من أن كتاب « الإيضاح » موجز جدًّا ، وكتابنا هذا كما ترى كتاب نحو ومعان . وقد أخبرتك أن شواهده بلغت نحو خمسة عشر وثمانمائة شاهد (١٩٥) ، أما شواهد « الإيضاح » فهي واحد وتسعون شاهداً (٩١) (٢) .

ولعل عبارة (على نظم كتاب الإيضاح) وعبارة (المسوقة على كتاب الإيضاح) هما

⁽١) راجع مقدمة الأستاذ الكبير سعيد الأفغاني ، لتحقيق كتاب « الإفصاح » للفارق ص ٣٨ ، وقد جاء هذا الكتاب في ستة أسماء ، منها (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) وهو عنوان مسلوخ من بعض ما سُمِّى به كتابنا كما ترى ، وينبغي التنبيه على أن الفارقيَّ قد عُني في كتابه هذا كثيراً بأبيات الإلغاز ، وهذا ما لم يتعرض له أبو عليُّ ألبَّتةَ ، فبهذا يفترق الكتابان .

 ⁽٢) مقدمة تحقيق الإيضاح ص (ى). وإذا أحصيت شواهد الكتاب وَفق فهرس الشواهد، فستراها تجاوز هذا العدد، فاعلم أن محقق الكتاب قد أدرج في فهرس الشواهد ما التقطه من حواشي أصل الإيضاح. فواجبٌ على من يخرِّج شاهداً من « الإيضاح » أن يتنَّبه لهذا.

وإذا ضممت « التكملة » إلى « الإيضاح » باعتبار أنها الجزء الثانى منه الخاص بالصرف ، فاعلم أن شواهدها قد بلغت أربعة وخمسين ومائتي شاهد (٢٥٤) .

اللتان أوهمتا أن كتابنا هذا شرح لأبيات الإيضاح .

وأشير هنا إلى أنَّ كلمة « النظم » استعملت قديمًا بمعنى « الطريقة والمذهب » . وستأتى هذه الكلمة في كلام لأبي حيان التوحيديِّ ، وصف به أبا عليِّ (١) .

فلعل المراد أن هذا الكتاب يعرض للأبيات المشكلة الإعراب ، وَفْقَ مسائل النحو والصرف التي عَرَض لها أبو على في كتابه الإيضاح وتكملته .

ومن بين هذه العنوانات اخترت للكتاب هذا الاسم:

(كتاب الشِّعر) لهذه الأسباب :

أ - أنه ثابت في صدر إحدى النسختين اللتين اعتمدتهما لنشر الكتاب ، وهذه النسخة منقولة عن نسخة بخط أبي الفتح بن جني ، وسيأتي حديثُ ذلك إن شاء الله .

ب- أنه عنوانٌ مختصر ، ودالٌ على موضوع الكتاب .

جـ أن ترتيبه بحسب الشُّيوع والاستفاضة في كتب المتأخرين: الثاني ، كما أخبرتك . ثم إنى رأيت أن أضيف تحت هذا الاسم ، وبخطٌّ صغير دالٌ على رُبُّبة التأخير ، هذه العبارة: (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) وقد فعلت ذلك - كارِهاً له ، ضائقاً به - لأمرين:

أولهما : إجلالًا لأبي على ، وضَنَّا بكلامه أن يُطَّرَح ، فقد جاءت هذه العبارة في كلامه ، كما سبق .

وثانيهما : أنى أردت أن أخرُ بَ مِن شَناعة التدليس ، وأبراً مِن عُهدة الكذب ، وحَمْلِ الناس على اغتيابى ، فإنهم متى رأوا هذا الاسم وحده (كتاب الشعر) ثم أفاضُوا فى قراءة الكتاب ، ظنُّوا أن هذا استدراج لِقِنْية الكتاب ، وبذلِ الغالى فى الحصول عليه ؛ إذ كان للشِّعرِ بَهاء ، وللنفس إليه نُزُوع ، وللقلب به عُلْقة ، وإن كان الكتاب يتصل بالشعر بنسب وثيق ، كما تراه حين تأتى قراءتك عليه إن شاء الله .

⁽١) انظر ما يأتي ، عن الحديث على : مصادر أبي على في هذا الكتاب .

زمن تأليف الكتاب أو ترتيبه بين تصانيف أبي عليّ

أشار أبو على إلى كتابه « الإيضاح » في أول (باب من الفاعل) ، ثم أشار إلى كتابه « المسائل الحلبية » في آخر الباب نفسِه ، ولم يُشر إلى غير هذين من تصانيفه .

ثم هو قد أشار إلى كتابه هذا في « الحجة » كما تقدّم . وكل أولئك يؤكد ما انتهى إليه المكتور عبد الفتاح شلبي من أن « كتاب الشعر » يأتى في التأليف بعد « الحلبيات والإيضاح » (١) .

وعلى ذلك فالكتاب من تصانيف أبى علمي الأخيرة ، فليس بعده إلَّا « أقسام الأخبار ، المسائل المنثورة ، ثم الحجة » . و « الحجة » آخر تآليفه ، على ما انتهى إليه الدكتور عبد الفتاح شلبى (٢) .

وإذا كان النُّضْجُ وطولُ النَّفَس وَقُوَّةُ العارِضة ، من أمارات التآليف المتأخّرة في حياة العلماء (٣) ، فكلُّ هذه الأمور لاتحةٌ مستعلِنة في كتاب الشعر .

⁽۱) أبو على الفارسي ص ١٥٠ .

⁽٢) المرجع نفسه ص ١٥٢ .

⁽٣) انظر مثالًا على ذلك في مقدمة تحقيق مقاييس اللغة – ص ٤١ – لشيخنا العلامة عبد السلام هارون .

تلخيص الكتاب

ذكر المترجمون لأبي البقاء العكبري ، المتوفَّى سنة (٦١٦) من مصنفاته : تلخيص أبيات الشعر لأبي على الفارسي . ذكر ذلك ابنُ رجب ، وصلاحُ الدين الصفدي ، والداووديُّ . وأورده أخى الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، في جريدة مصنَّفات العكبرى ، ثم قال : ولا أعلم له وجوداً (١) .

⁽١) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ، ونكت الهميان ص ١٨٠ ، وطبقات المفسّرين ٢٢٦/١ ، ومقدمة تحقيق التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٤ ، ٤٤ .

عَرْض الكتاب ومنهج أبي عليٌّ فيه

كَسَر أبو عليٌّ كتابَه على هذه الأبواب:

١ - باب في تفسير الكَلِم التي سُمِّيت بها الأفعال .

٢ - وهذا بابٌ منه آخر .

٣ - باب مما يكون مرّة اسماً من أسماء الأفعال ، ومرَّةً مصدراً ، ومرَّةً حرفَ جرّ .

٤ - باب من الأصوات ولحاق لام التعريف لها .

اب مِن حذف حروف المعانى .

٦ - باب آخر من إضمار الحروف.

٧ - باب من الحروف التي يُحذَف بعدها الفعل وغيره .

٨ - باب من الحروف التي تتضمن معنى الفعل.

٩ - باب مالحقه من الحروف بعضُ مالحق الأسماءَ والأفعال .

١٠ - باب مالحقه الحذف من الحروف.

١١ – باب من زيادة الحروف .

١٢ - باب مما يكون الحرف فيه على لفظٍ واحد يَحْتمل غير معنى .

۱۳ - باب الحروف التي تدلَّ على معانٍ ، فإذا ضُمَّ منها حرفٌ إلى حرف دلَّكَ بالضمِّ على معنيً آخَر لم يدلَّ واحدٌ منهما عليه قبل الضمّ .

١٤ - باب مما إذا ائتلف من الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلًا .

١٥ - وهذا شيءٌ من ائتلاف الكلِم.

١٦ - باب من التقديم والتأخير.

١٧ - باب مما قُلب الكلامُ فيه عن الحدّ الذي ينبغي أن يكونَ عليه .

١٨ - باب من مَجارِي أُواخر الكلِم من العربيّة .

١٩ - باب من التثنية .

٢٠ – باب تحريك نون الاثنين .

٢١ - باب الاسم المفرد الدال على التثنية ، كما أن « كُلًّا » اسمٌ مفرد دالٌ على الجمع .

- ٢٢ باب من التثنية يدلُّ على الكثرة .
 - ٢٣ -- باب من الجمع بالواو والنون .
- ٢٤ باب من الجمع بالواو والنون يبقى فيه الاسمُ المجموع على حرفٍ واحد .
 - ٢٥ باب ممّا كسِّر من الأسماء ، وجُمع بعد التكسير على حدّ التثنية .
- ٢٦ باب مِن الجمع بالواو والنون ممَّا حُذف فيه ياءا النَّسَب ، وكان حقَّه أن يُثبتا
- ٢٧ باب ما جُعلت فيه النونُ المفتوحةُ اللاحقةُ بعد الواو والياء في الجمع حرفَ إعراب .
 - ٢٨ باب من الجمع بالألف والتاء تُحذَف فيه اللام .
 - ٢٩ باب آخر من الجمع بالألف والتاء .
 - ٣٠ باب آخر من الجمع بالألف والتاء .
 - ٣١ باب مِن الأسماء المبنيّة .
 - ٣٢ باب من لحاق النون الفعلَ المضارع للجمع أو لعلامة الرفع.
 - ٣٣ باب مما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ.
- ٣٤ باب ما كان لامه من الأفعال حرفَ علّة ، وما أُجْرِى من الملحق مُجرى اللام .
 - ٣٥ باب من الابتداء.
 - ٣٦ باب مِن الابتداء لا يكون خبره ظرفَ الزمان .
 - ٣٧ باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء .
- ٣٨ باب ما جاء في الشعر من الفصل بين المبتدأ وحبره وبين غيرهِما بالأجنبيّ.
 - ٣٩ باب مِن حذف خبر المبتدأ .
 - . ٤ باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب.
 - ٤١ باب مِن حذف المضاف.
 - ٤٢ باب مِن الصِّلات والأسماء الموصولة .

٤٣ - باب مِن الفاعل.

٤٤ - باب يجمع ضروباً من هذا الباب.

* * *

فهذه أبواب الكتاب كما رسمها أبو على . وقد جرى على أن يبدأ الباب ببيتٍ يعالج مِن خلاله المسألة المعقود لها الباب ، ثم يستطرد إلى مسائلَ أخرى يجرُّه إليها ما يُثيره من وجوه المعانى والأعاريب .

وقد يبدأ البابَ بأكثرَ مِن شاهد ، كما ترى فى الباب الأول . وأشير هنا إلى أن الكتاب خلا من مقدمة ، وتلك كانت طريقة أبى عليٍّ فى بعض مصنَّفاته ، وبخاصة فى المسائل البُلدانيّة ، كالعسكريات والبغداديات . وهذه أيضاً طريقة بعض كتب الأوائل .

فإذا قضى نَهْمَتَه من البيت ، عاد إلى بيتٍ آخر للمسألة التي هي أمُّ الباب ، فنَفَضه وفَتَشُه ، كما فعل بالأول .

وهكذا إلى أن يفرُغَ من شواهد الباب التي أقامها في نفسه .

وإليك صورةً مُقَرِّبةً لهذا المنهج ، وذلك ما ذكره في (باب الابتداء) ، فقد فتَحه ببيت الفرزدق :

يداك يد إحداهما النَّيْلُ كلُّه وراحتُك الأخرى طِعانٌ تُغامِرُهُ

ثم تكلّم أولًا على إفراد «يد» والمراد بها التثنية ؛ لأنها خبرٌ عن مثنى ، وهو «يداك» ، ثم تحدث عن وضع « الراحة » مكان « اليد » ، واستطرد إلى وضع « الكفّ » موضع « اليد » في شعرٍ آخر ، ووضع « الجارة » موضع « الابنة » ، ثم تكلّم على شيء من الفاعل ، ومن سياق شرح ألفاظ البيت تحدّث عن التباس المصدر بالجمع ، ثم استطرد إلى وضع المفرد موضع التثنية ، ووضع المفرد موضع الجمع ، وتكلم على الحمل على المعنى ، وضمير الفصل واختلافهم في إعرابه ، ثم ذكر شواهد أخرى من الابتداء والخبر ، يقضى ظاهر الكلام بتعيين جزء من الكلام فيها للخبرية ، لكنّ المعنى يأباه ويرده ، وخلص إلى ذكر أشياء من الظروف والصفات والأحوال والتعلّق ، والحذف والزيادة ، وعود الضمير ، وإيقاع الماضى موقع المستقبل ، وإيقاع الماضى ، والاتساع في وقوع المعانى على الأعيان .

وهكذا نرى أن الاستطراد هو عَمود هذا الكتاب ومِلاكُه . والاستطراد هو سِمَةُ أَلَى علي ، فيما رأيته من كتبه الكبار ، مثل (الشيرازيات ، والحلبيات ، والحجة) .

علَى أن أبا على رحمه الله قد عالج فى هذا الكتاب قضايا كبرى من اللغة والنحو ، مثل الاتساع ، والحمل على المعنى ، والحمل على اللفظ ، والتقديم والتأخير ، والحذوف ، والزيادة ، وتبادل الصّيغ ، وهيئات الأبنية ، وأحوال التراكيب .

عالج أبو على هذه القضايا وغيرها من جزئيات النحو والصرف ، جامعاً الأشباه والنظائر ، مستخدماً القياس الذي أولع به . وأظهر مثال على قوَّة عارضة أبى على ، في إجراء القياس ، وانتزاع الدليل ، ولَمح النظير ، ما تراه في حديثه عن (قَلَّ وقلَّما) ، و (أسماء الأفعال) (() .

ولست أرتاب فى أن الذين كتبوا عن القياس قد فاتهم شيءٌ كثير ، حين لم ينظروا فى هذا الكتاب ، وفى غيره من كتب أبى على ، ولهذا وأشباهه حديثٌ آخر .

وقد أطال أبو على النَّفَس في وجوه الإعراب التي يُطيقها البيت ، ويؤدِّى إليها حسنُ البصر بسياق الكلام ، وتوجيه المعاني .

وهذا مثال منبىء عن توسعه فى وجوه الإعراب ، قال فى بيت الأعشى :

كناطح صخرة يوماً ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنَه الوعِلُ

« فاعل « يضرها » يجوز أن يكون أحدَ ثلاثة أشياء : الناطحُ الذى تقدّم ذكرُه ، والنَّطحُ الذى دلَّ عليه الناطحُ ، والضَّيْرُ الذى دلَّ عليه : لم يضرها » .

ثم أخذ فى الكلام على توجيه الضمير فى « فلم يضرها » وَفْقَ هذه الوجوه الثلاثة ، وعن الظرف قال : « فأما يوماً » فلا يخلو من أحد ثلاثة أشياء : إما أن يكون متعلّقاً بمحذوف ، على أن يكون وصفاً للصخرة المذكورة ، أو بالفَلْق ، أو بالنّطح ، فلا يجوز أن

⁽۱) باب مما إذا ائتلف من الكلِم الثلاث كان كلاماً مستقلا . والباب الأول فى تفسير الكلم التى سُمّيت بها الأفعال .

يكون وصفاً للصخرة ؛ لأنها إسمُ عين ، واليوم من أسماء الزمان ، ولا يكون متعلَّقاً بالفلق ؛ لتقدُّمه على الصِّلة . فإذا لم يجز هذا علمتَ أنه متعلَّق بالنَّطح » (١) .

وهذا التوسُّع في ذكر الوجوه الإعرابيّة تراه على امتداد الكتاب ، ومنه ما ذكره في إعراب « أنت » من قول عدىّ بن زيد :

أرواح مودّع أم بك ور أنت فانظُرْ لأي حالٍ تصيرُ (٢)

ومنه ما ذكره في انتصاب « بين » من قول الشاعر :

وضاربْتَ يومَ الجسر والموتُ كانعٌ وأبناؤه بين الذِّراعين والنحَّرِ (٣)

والتوسُّع فى وجوه الإعراب إنما هو لغاية تعليميَّة تَغَيَّاها أبو على ، هى التمرينُ والتدريب ، وقد جَرَّه هذا إلى شيء من التعسُّف والتمُّل ، يندفع إليهما المعلَّمُ أحياناً حين يُفيض فى تقرير المسألة ، ويحتشد لها بجَمْع كلِّ شاذَّة وفاذَّة ، وقد نبَّه على هذا تلميذه ابنُ جنى ، وابن مالك ، والبغداديُّ .

فقد أنشد أبو على للفرزدق :

وكلُّ رفيقَـىْ كلِّ رحـلِ وإن هما تعاطى القَنا قوماً هما أخوانِ (٤)

ولم يبين موضع الشاهد فيه ، ولكنه ذكره في « البغداديات » وأدار عليه كلاماً كثيراً ، مبنياً على تنوين « قوماً » ، وقد تابعه على هذه الرواية – من غير تصريح – ابن هشام ، والعيني ، واستَشكلا ما فيها .

قال البغداديُّ : « وهذا البيتُ مع وضوح معناه قد حَرَّفه أبو عليِّ الفارسيّ ، في (المسائل البغداديات) بتنوين « قوم » ، وزعم أنه مفردٌ منصوب ، فاختلَّ عليه معنى البيت وإعرابه ، فاحتاج إلى أن صحَّحه بتعسُّفات وتمحُّلات ، كان غنيًّا عنها ،

⁽١) الورقة الأخيرة من الكتاب .

⁽٢) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب.

⁽٣) باب من الابتداء .

⁽٤) باب من التثنية يدلُّ على الكثرة ، والبغداديات ص ٤٤٤ .

ومقامُه أعلى وأجلُّ من أن يُنْسَبَ إليه مثلُ هذا التحريف » (١) .

وقد أشار أبو على ، فى آخر هذه المسألة من البغداديات ، إلى أن الرواية «قوماهما » بتخفيف الميم ، على أنه مثنى «قوم » مضاف إلى ضمير الرفيقين . قال البغدادى : « وكأنه إنما ذكر الوجه الأول ، وهو تنوين «قوماً » ؛ إمّا لأنه روايةٌ ضعيفةٌ عنده ؛ وإما ليجعله من مسائل التمرين فى الإعراب ، ليُظهرَ قوَّة استحضاره للقواعد ووجوه التخريجات » (٢) .

وَنحُوٌّ مَن ذَلَكَ مَا ذَكَرَه فَى تَوجِيه رَفْع « شَرِقٌ » مَن قُول عَدَىّ :

لو بغير الماءِ حِلقــــــى شَرِقٌ كنت كالغَصّان بالماءِ اعتصارى (٣) فقد ذكر إعراباً وصفه ابن جنّى بالتعسُّف (٤) ، وقال عنه ابنُ مالك : « وهذا تكلُّفٌ لا

ولعلَّ خير ما يكشف عن منهج أبى على في إجراء الإعراب والتوسُّع في وجوهه ، قَصْداً للدُّربة والتمرين ، ما ذكره في بيت المتنخّل الهُذَليّ :

السالك الثَّغرة اليقظان كالتُها مَشْى الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ (٦) وقد صَّرح البغداديُّ بأن الذي تكلم به أبو على ، على المصراع الأول إنما هو تمرين للطالب (٧).

وقد استفاضت شهرة أبي على ، في هذا الجانب من الدَّرس النحوي ، فيقول عنه ابنُ الخشاب : « إِن أَبا عليٍّ معربٌ لانَقَّاد » (^) .

مزيدَ عليه فلا يُلتفت إليه » (٥).

⁽١) الخزانة ٧٣/٧ .

⁽٢) شرح أبيات المغنى ٢١١/٤ .

⁽٣) الباب الأخير .

⁽٤) الخزانة ١٠/٨.

⁽٥) شرح الكافية الشافية ص ١٦٣٦ .

⁽٦) باب من الصُّلات والأسماء الموصولة.

 ⁽٧) الخزانة ٥/١٠.

⁽٨) الخزانة ٥/١٤٦ .

وقد عرض أبو على فيما عرض لبعض الشواهد ، التي تظهر فيها الحركةُ الإعرابيةُ حاسمةً في تحديد المعانى ، واختلافها ، دُون مُعين من قرائنَ أخرى (١) ، وهو مبحثٌ طريف يلدُّ لبعض أساتذتنا وزملائنا الكلامَ فيه . والغريب أنى أجد له شواهد كثيرةً من الحديث الصحيح ، والشعر المنسوب الموثَّق ، والذين يقولون باختلاف المعنى لاختلاف الحركة الإعرابية في تلك الشواهد فقهاءُ ولغويّون ، وشرَّاحُ شِعر ، وليسوا في عِداد النحويين أصحابِ الصنعة ، حتى يُشكَّكَ في كلامهم .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان هذا النشاط الظاهر لأبى علمٌ في إجراء الإعراب ، ووجوه التخريجات مدّدًا سَخِيًّا لكلِّ المعربين بعده ، ويأتى في مقدمتهم : ابن الشجريّ ، والزمخشريّ ، والعكبريّ (٢) .

على أنه لا ينبغى أنْ يُتَّخذَ هذا التوسُّعُ فى وجوه الإعراب - مِن قِبَل أبى على أو غيره - ذريعةً إلى الطعن على النحاة والوقيعة فيهم ، فإن ذلك ضربٌ من النشاط الذهنى الذى تمليه الصنعة ، وهذه الفروضُ والتقديرات التى يلجأ إليها النحاة للتفسير ، أو لِبيان الأوجُه الجائزة لم يقل أحد منهم إنها كلَّها من كلام العرب ، وسيبويه إمامهم يصرِّ حكثيراً بأن هذا تقريبٌ أو تمثيل ، ولم تتكلم به العرب . وإلَّا فهل تجد فى كلام ربّنا عز وجل ، أو فى شعر الفصحاء ومنثورهم مثل « الذى يطير الذبابُ فيغضبُ زيد » (٣) ، أو « يا سارقَ الليلةِ زيداً الثوبَ » ؟ وهل تظن أن عاقلًا يفسِّر كلامَ الله تعالى على مِثل (وإن استجارك أحدٌ من الثوبَ) أو (ويُعذّب الظالمين أعدًا لهم عذاباً أيما) (٤) ؟

⁽١) البأب الأخير . وهذه الشواهد للبيد ، وذى الرُّمَّة ، وأبى ذؤيب ، والأعشى .

 ⁽۲) ذكرت فى دراستى للدكتوراه عن ابن الشجرى: تأثّره أبا على ، فى هذا الجانب ، أما عن تأثّر الزمخشرى والعكبرى ، فانظر : أبو على الفارسى ص ٦٦٨ ، وما بعدها .

⁽٣) ولكنْ ، لا تستُرْسِلْ فتظنَّ أن قول النحاة : ﴿ أكلونى البراغيث ﴾ مِن هذه البابة ، فقد أثبتُّ لك – في الباب الأخير من الكتاب – أن هذا الشاهدَ النثريُّ من كلام العرب الأقْحاح ، وأنه ليس مصنوعاً حتى يُتَّخَذَ مادّة للسخرية والإضحاك البارد .

⁽٤) في قوله تعالى: ﴿ وَالظَّالَمِنَ أَعَدُّهُم عَذَابًا أَلِما ﴾ آخر سورة الإنسان. وفي قوله تعالى: ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ =

وهل تعتقد أن الشاعر أراد (الدرس) حين قال :

هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرءُ عند الرُّشا إن يلْقها ذِيبُ (١)

فهذه أمورٌ يلجأ إليها أهل كلِّ علم وفن ، من العلوم النظرية أو التجريبية : افتراضات تُطْرَح لتأصيل قاعدة ، ثم تُنحَى ، وأشياء تقتضيها القِسمة العقلية ، فيبقى المستعمل ويُهمل ما عداه ، كما ترى في جذور المادَّة اللغوية ، حين يذكر اللغويون كلَّ الصور التي تحتملها تقليبات المادّة ، ثم ينصُّون بعد ذلك على المستعمل والمهمل .

ولعلَّ مما يوضّح هذا ما تراه عند علماء القراءات والمحتجّين لها (٢) ، من قولهم: «ولو قرأ قارىةً كذا لكان صوابا ، أو لكان وجها » ، ويأخذون فى توجيهه ، وهم يعلمون أن هذا الذى يجوِّزون قراءته ، ليس من المتواتر – الذى هو شرطٌ فى قبول القراءة – ولا مِن الشاذّ ، ولكنه يصحُّ لغةً أو نحواً . والقُرَّاءُ لا تقرأ بكلِّ ما يجوز فى العربيّة ، على ما يقول الفرّاء (٣) .

وأيضاً فتلك أمورٌ يلجأ إليها النحاة لاستواء الصنعة النحوية ، واطّراد أحكامها ، وبعد ذلك كان لهم مَنادِحُ واسعة ، في الاتساع ، والحمل ، والتضمين ، والإجراء ، والجوار ، والاستغناء ، ولغة الشعر التي يسمُّونها الضرائر ، ومن هنا أيضا كان تعويلهم على السَّماع ،

 ⁼ أول سورة الانشقاق . وفي قوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ الآية السادسة من سورة التوبة ، وفي قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ الآية العشرون من سورة يوسف .

⁽١) فإن النحاة يقولون: إن الضمير في « يدرسه » راجعً إلى مضمون « يدرس » أى يدرس الدرس ، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عودُه للقرآن ؛ لئلا يلزم تعدى العامل إلى الضمير وظاهره معا . وانظر حواراً طريفا متخيّلا بين قائل هذا البيت وبين أبي على ، أورده أبو العلاء في رسالة الغفران ص ٧٤٧ ، يقول الشاعر لأبي على : « ادَّعيتَ على أن الهاء راجعة على « الدرس » أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك ؟ » . وقريبٌ من ذلك تأويل النحاة لضمير الفصل في قول جرير :

وكائن بالأباطــح من صديــق يرانى لو أُصِبِتُ هو المصابــــا (٢) ترى هذا كثيراً عند أبى زكريا الفراء ، وأبى جعفر الطبريّ .

⁽٣) معانی القرآن ٢٤٥/١ . وروی عن أبی عمرو بن العلاء ، أنه قال : « لولا أنه ليس لی أن أقرأ إلّا بما قد قُرِیء به لقرأتُ حَرْفَ كذا كذا ، وحَرْفَ كذا كذا » السبعة ص ٤٨ ، والحرف : وَجْهُ القراءة .

و خاصة إذا كثر . وكانت كلمة الأصمعيّ « مَن عرَف كلام العرب لم يكد يلحّن أحدا » (١) . في حاقّ موضعها . وكل هذا دالٌ على أن اللغة ليست قوالبَ صَمَّاء ، وأن قواعد النحو ليست ضربَةَ لازِب ، لا يستطيع المتكلّمُ عنها مَصْرِفا .

وقد فطِن العلماءُ مِن قديم إلى ما قد يكون من تعارُض بين مقتضى المعنى ، وحقّ الإعراب - الذى هو الصّنعة - فعقد له ابن جِنّى باباً فى الخصائص ، دعاه (باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) استفتحه بقوله : « هذا الموضع كثيراً ما يستهوى مَن يضعف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة » ، ثم ذكر له أمثلة ، وختمه بقوله : « ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا ، فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمّت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءَه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذّ تقبير أملاحَه » (٢) .

وقال فى (باب فى تجاذب المعانى والإعراب): «هذا موضعٌ كان أبو على – رحمه الله – يعتاده ويُلمُّ كثيرً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطافِ النظر فيه ، وذلك أنك تجد فى كثيرٍ من المنثور والمنظوم ، الإعراب والمعنى متجاذبين ؛ هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً أمسكت بعُروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب » (٢) .

وقال فى المنصفِ : « وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب ، ألا ترى أن معنى قولهم : « أهلك والليلَ » : الحق بأهلكَ قبلَ الليل ، وإنما تقديره فى الإعراب : الحق أهلك وسابقِ الليلَ ... وسيبويه كثيراً ما يُمثِّل فى كتابه على المعنى ،

 ⁽١) لكنّ هذا لا يكون قبل استقرار الأصول ، وتمكّنها في نفس المتكلّم حتى يمضى أمره في جُملته على الجادَّة فلا تكون كلمة الأصمعى باباً إلى الفوضى اللغوية أو النحويّة .

۲۸٤ - ۲۷۹/۱ الخصائص ۲/۹۷ - ۲۸٤ .

 ⁽٣) الخصائص ٢٥٥/٣ . وقد ذكر ابن جنّى أمثلةً لهذا الذي قاله ، فاطلُبُها من ذلك الموضع ، وما أريد أن الخُصَها لك ، وأودَّيَها بلساني ، فما أكثر ما أفسدنا كلامَ الأثّمة بتلخيصاتنا واختصاراتنا .

فيتخيَّلُ من لا خبرةً له ، أنه قد جاء بتقدير الإعراب ، فيحمله في الإعراب عليه ، وهو لا يدرى فيكون مخطعاً ، وعنده أنه مصيب ، فإذا نُوزِع في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره » (١) .

والحديث عن المعنى والإعراب ، وما أثير حولهما من جدل وتُرْثَرة وبَعْثرة ، شغلت أبناءَنا عن طلب العلم الحقيقي بفقه النصوص والآثار : يجرُّنا إلى أمر أحبّ أن أتلبَّث عنده ؛ لأنه مُفْضٍ إلى قضية ذات خطر ، هي حالُ العربيّة الآن ، على لسان معلِّمها وطُلَّابها على السَّواء . فأقول مستعيناً بالله :

إن كثرة الوجوه الإعرابية ، وإفاضة النحاة فيها ، وما يستتبع ذلك مِن استطرادٍ إلى تقدير الحذوف ، وذكر الأشباه والنظائر ، كلّ أولئك هو الذي يصنع الملكة النحوية ، ويثبّت العربية قراءة وكتابة ، ولازلنا نحن أبناء ذلك الجيل الذي تستطيع أن تَشَمَّ فيه رائحة العلم ؛ لأننا ورَدْنا الماء صافياً قبل أن تكدّرة الدّلاء ؛ ولأننا أدركنا معاهد العلم قبل أن يَدْهَمَها السّيل ، أقول : لازلنا نذكر هذه المشاكل النحوية التي التقينا بها في طَراءة الصبّا وريّق الشباب ، مثل إعراب قوله تعالى : ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ [سورة طه: ٦٣] - وقوله تعالى : ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ [سورة المائدة : ٢٩] - وقوله تعالى : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ [سورة المدثر : ٢] ، واختلاف المعنى باختلاف حركة الإعراب على الراء ، وقوله تعالى : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ [سورة المدثر : ٢] ، واختلاف المعنى باختلاف حركة الإعراب على الراء ، وقوله تعالى : ﴿ ذرنى ومن خلقت وحيدا ﴾ [سورة المدثر : ١١] ، واختلافهم في تعيين صاحب وقوله تعالى : ﴿ وله صلى الله عليه وسلم : ﴿ إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » . وهو شاهد على مسألة الكحل التي يمثلون لها بقولهم : ﴿ ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكحل منه في عين زيد » .

كلَّ هذا كنا نستظهره ونُديره على ألسنتنا في سُهولة ويُسْر - وكانت أسناننا في تلك الأيام لا تتجاوز الخامسة عشرة - بل إن بعض تقديرات المُعْرِبين في الشواهد الشعرية كانت تنثال علينا انثيالا ، دون إعنات أو استكراه ، ولا زلنا حتى اليوم نحفظ هذا التقدير :

⁽١) المنصف ١٣١/١ ، وحكاه البغداديُّ في الخزانة ٤٣١/٨ .

« فآثر ذكر الخبر وهو يُمسكه » ، في قول أبي العلاء :

يذيب الرعبُ منه كلّ عضب فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا وهذا التقدير: «أى جاءوا بمَدْقِ مقولٍ فيه عند رؤيته هذا الكلام»، في قول الراجز: حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قط ثم عود الضمير على غير مذكور في قوله تعالى: ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ [سورة ص: ٣٦] أى الشمس. وقوله تعالى: ﴿ فلولا إذا بلغت الحلقوم ﴾ [سورة الواقعة: ٨٣] – أى الرُّوح. والمصدر المتصيَّد من مثل قوله تعالى: ﴿ وإن تشكروا يرضه لكم ﴾ [سورة الزمر: ٧] – أى الشُّكر، وفي مثل قول الشاعر:

إذا نُهِي السَّفيهُ جَرَى إليه وحالف والسَّفيهُ إلى خِلافِ أَى إلى السَّفه.

نعم ، كلَّ هذا عرفناه وخَبَرْناه ، وجَرَى منَّا مجرى المحفوظات والمأثورات ، فأورثَ ملكةً في النحو ، وأكْسَب إحساساً بالعربيةِ ، في أبنيتها وتراكيبها ، حتى إذا غَبِيَ علينا شيءٌ من هذه الأبنية والتراكيب فزِعنا فيه إلى هذا المذخُور مِن زمان الصِّبا ، فأسفر وجْهُه ، ودان عَصِيَّه .

فهل عند أبناء اليوم من ذلك شيء ؟ بل هل عند معلِّميهم من ذلك شيء ؟

لقد حِيل بين طلبة العِلم وبين الكتاب القديم ، وهذا أساسُ البلاء ومَدْ حَلُه ، ولن يُغِنى الجامعيِّين وعلماء التربية تلمُّسُ أسبابٍ أخرى يردُّون إليها ضعفَ مستوى الطلاب : إن هَجْرَ الكتاب القديم – وهو وعاء العِلم – والاستعاضة عنه بالمذكّرات والمختصرات (١) ، حَجَب عن هذا الجيل كُوى النُّور ، وحَلَّاهم عن موارد العِلم . وكان من أخطر الأمور ردُّ ذلك بالكيد والمكر إلى التيسير والتسهيل . ونَعَم فقد تمَّ للقوم ما أرادوا ، ولكن كان ماذا ؟ كان الجهل المُطبِق ، إن هؤلاء الذين تصفونهم بالجهل والضعف هم نتاج المذكّرات والمختصرات (٢) ، والتعصير والتحديث (أى عرض النحو بأسلوب عصريً حديث) .

 ⁽١) لذلك أسباب كثيرة يعرفها القوم ، ولا أحبُ الخوض فيها :
 وفى النفس أشياءً وفيك فطانةً سكوتى بيانٌ عندها وخطابٌ

⁽٢) أتابع ما يُنشر في الصُّحف وو سائل الإعلام المختلفة حول ضعف خريجي الجامعة في العربية ، ومن التعليقات =

انظروا إلى ما بأيدى الطلبة الآن من وسائل تحصيل العِلم – وما أريد أن أسمّى معهداً أو كلّية – إن بعض إخواننا يُدرِّسُون النحو بمناهج غريبة عليهم هم أنفسهم – وما أريد أيضا أن أعرض لذكر هذه المناهج ، حتى لا أقرِّبَ التعريف بهؤلاء المعلّمين – وإنى لَعلى ثقة أنهم غير مقتنعين بهذا الذى يُلقونه على طلبتهم ؛ لأنه لا يربطهم به نسبب ، ولا تشكُدهم إليه وَشِيجة ، فإن كثيراً منهم من أبناء جيلنا الذى وصَفْتُ ، وكانوا فى زمان الطَّلَب مرجوِّين لخير كثير . ولك أن تسأل : ما الحامل لهم على ذلك ؟ هل هو الاستسهال ؟ أم أن هناك قُوىً خفيَّة محرِّكة ؟

ولقد كان المأمول أن تستصفى الدراسات العليا بعض النماذج الجيّدة لتصوغها صياغة جديدة ، تردُّها إلى تراثها ، وتقوِّى إحساسها بها ، وتُنمِّى فيها وبها هذه العربية الشريفة ، ولكنّ الذى حدث أن الدراسات العليا أصبحت امتدادًا للسنوات الجامعية الأربع ، ولكنّ الذى حدث أن الدراسات العليا أصبحت امتدادًا للسنوات الجامعية الأربع ، وإن أضيفت إليها ثرثرة جديدة حول المنهج العلميّ والتفكير الموضوعيّ ، وقد أفضى ذلك إلى الاشتغال بالنظريات عن النصوص والآثار : فِقها ومحاكاة ، وأصبح حامل الماجستير أو الدكتوراه فصيحاً لسنًا جَدِلًا ، إذا أفاض في المناهج وطرق البحث العلميّ ، ونشأة المدارس الأدبية أو اللغوية ، وإذا تكلّم في شيء من ذلك ملا فمه بالحُرُوف ولاكَ ومَضعَغ ، وخلط عربيًّا بعَجَميّ ، وبَهَر الناسَ بما يُشبه أُخذَة الساحر ، وفغر السامعون أفواههم دَهَشاً لهذا السيلِ المنهمر ، وهو يتلوَّى في مَنْطِقِه (۱) ، سادِرًا في لَعْوه نَشْوانَ ، لا يكاد يردُّه شيء ، فإذا أنت أخذته إلى سطرٍ واحد مما كتبه السابقون الأوَّلون ، سقط كلَّ قِناع ، وانكشف كلَّ أنت أخذته إلى سطرٍ واحد مما كتبه السابقون الأوَّلون ، سقط كلَّ قِناع ، وانكشف كلَّ أنت أخذته إلى سطرٍ واحد مما كتبه السابقون الأوَّلون ، سقط كلَّ قِناع ، وانكشف كلَّ أن أن أنه ، وهجم بك على ما يؤذى سمعك ؛ من مساخر اللحن الظاهر والخفيّ ، وأضاحيك العُجمة ؛ في صفات الحروف ومخارجها ، ثم في نطق الأعلام والأنساب والخفيّ ، وأضاحيك العُجمة ؛ في صفات الحروف ومخارجها ، ثم في نطق الأعلام والأنساب

الصادقة الحالية من التفلسف واللَّف واللَّوران ما قرأته فى باب (مجرّد رأى) بجريدة الأهرام القاهرية الامرام القاهرية الأعلى ١٩٨٧/١/١٧ م، لأحد القراء، قال : « لا يجب أن نقسو كثيراً على الشباب، فهم نتاج البذور التي ألقيت، والتعليم الذي أعطى لهم، ومجالات الثقافة التي تلقّوها ... طارق البوهي – كفر الشيخ » . فهذا رجلٌ من عامَّة الناس – أعنى ليس فيلسوفاً من فلاسفة الجامعة وخبراء التربية – ولكنه وضع يده على مكمن الداء وأصل البلاء .

⁽١) أى نُطْقِه .

والكُنَى والألقاب ، وانتهى بك إلى كلامٍ محرَّفٍ ومُزالٍ عن جِهته . وهكذا تمضى الأمور ، وحسُّبنا الله ونعم الوكيل (١) .

أقول قولى هذا ، ولا أُمَلُّ من ذكره وتكراره وإذاعته ، فيما أحاضر وفيما أكتب ، فإنى رأيت الخطب عظيماً في إهمال النصوص والاشتغال بالنظريات ، إن أنماط التعبير عند العرب تكاد تكون مغيَّبةً عن طلبة العِلم ، وهذا النَّفَسُ الشِّعريّ الذي يسرى في بعض المفردات والتراكيب العربية مجهولٌ تماما عند كثير من هؤلاء الذين أتقنوا نظريات علم (الدَّلالة) ، أما الشعرُ الذي هو أشرف ما قالته العرب ، والذي هو مستودّع ذحائر الحرف العربيّ ، ومَجْلَى أسرارِ العربية كلّها ، فلا تَسلُ عنه أحداً . وكلُّ هذا البلاء مأتاه من المناهج التي تدرَّس بها العربية الآن .

وإلى الذين يلومونني في الإكثار من الحديث عن هذه القضية أسوق نصَّيْن لأستاذين كبيرين من أساتذة الدراسات اللغوية :

يقول الدكتور لطفى عبد البديع: « وفقه العربية جاز فيه لعهدنا كلَّ شيء إلّا أن يكون فقه العربية ، فقد تحوّل إلى شذرات من الساميّات والكلام فى الأصوات ، استحالت معها اللغة إلى فقاقيع تتطاير فى المعاهد والجامعات . وكان هذا العلم هو العِلمَ المقدَّم عند الأوّلين ، يعدُّونه الأصل الذى تبنى عليه سائرُ العلوم ، وتاريخ البحث فيه يمتدّ إلى تاريخ جمع اللغة وتدوينها ، وما يتصل بذلك من شعور غريب ، ثم تتابعت حلقات البحث بكتب اللغة والمعجمات ، وما صنَّفه علماءُ العربية فى هذا الباب لا يعدِلُه ما صنَّفه غيرهم من أبناء اللغات الأخرى » (٢) .

ويقول الدكتور كال بشر: « أضف إلى هذا أن الاستمرار فى تقديم النظريات والمبادىء العامّة قد يكون مُغْرِياً إلى درجةٍ من شأنها أن تُفوِّت على الدارس فرصة الإسهام فى المجال التطبيقيّ الذى يتسم بالصعوبة من بعض نواحيه ، والذى يتطلّب جهوداً صادقة فى

⁽١) انظر مقدمتي لفهارس كتاب الأصول لابن السراج ص ١١.

⁽٢) عبقرية العربية ص ٥ - إصدار النادى الأدبي بجدة ١٤٠٦ = ١٩٨٦ م .

سبيل الوصول إلى نتائج علمية يحتاج إليها المتعلمون والباحثون جميعا » (١).

فهذه شهادة لما نحن فيه ، وبارك الله في الأستاذين الكبيرين ، فما قالا إلَّا حقاً ، وما نَطَقا إلَّا صِدقا ، ولكنّى أريد أن أسألهما : مَن الذي نَقَب هذا النَّقبَ في جدار الدَّرس اللغويّ ؟ ومن الذي أغرى الشباب بهذا اللون النظريّ من البحث اللغويّ ، وزيَّنه في قلوبهم ، ومن الذي كرَّه إليهما النظر في تجارب ابن جني وابن فارس ومَن إليهما (٢) ؟ ومن الذي أقام حجازاً عالياً بينهم وبين كلام العرب ؛ منظومه ومنثوره ؟ ألم تخرُ جهذه الأشياء التي يَعيبانها من داخل المدرَّ ج الجامعيّ ؟ إن الإسراف في الدرس اللغويّ الحديث هو الذي أضعف إحساس أبناءنا بالعربية الأولى ، وهو الذي أورثهم العجز الذي يأخذ بألسنتهم وأقلامهم ، فلا يستطيعون قولًا ولا بيانا .

والأستاذان الكبيران ما كتبا هذه المصنَّفاتِ التي شرَّقت وغرَّبت ، إلَّا لأنهما ينتميان إلى جِيل المُتُون والحواشي ، وإن عليهما الآن أن يقولا رأيهما في هذه القضية بحسم ووضوح ، وإن لهما من تاريخهما وأستاذيّتهما ما يمكنهما من تعديل المسار وتغيير المنهج . والله الهادي إلى سواء السبيل .

※ ※ ※

ولْنَعُدْ إلى أبى على - فقد حجَزَنا عنه القوم - لننظر في بقيّة ما ظَهَر لنا من منهجه في هذ الكتاب :

فَمِن ذلك أن أبا علي يحرص على أن يربط بين الوجوه الإعرابية والمعنى ربطاً محكماً ، ويجعل اختياره للوجه الإعرابي خاضعاً لسلامة المعنى واستقامته ، وقد كان منهجه هذ أساساً

 ⁽١) علم اللغة العام – الأصوات – الطبعة الرابعة . دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م .

⁽٢) أشهد أن الأستاذ الدكتور كال بشر كان من خيرة الأساتذة الذين درست عليهم بكلية دار العلوم ، وأنه كان هادىء الطبع ، كريماً في معالجته لقضايا اللغة العربية ، ومقارنتها باللغات الأخرى . أماً بعضهم – غفر الله له – فكان كثير السخرية من اللغويين والنحاة العرب ، وكنت أضحك مع الضاحكين ، لغرارتي وجهلي يومئذ . فليتق الله هؤلاء المعلمون الذين يبسئطون أيديهم وألسنتهم بالسُّوء إلى تاريخ أمتهم ولغُتها ، وليحذرُوا أن يخرج من تلاميذهم مَن يُمسيكَ قلماً ويسئط لساناً !

لكلام ابن جنى ، الذي نقلتُه لك قريبًا ، وترى هذا على امتداد الكتاب كلِّه (١) .

وقد رأيت أبا على يتتبع الظاهرة النحوية أو اللغوية في شعر شاعرٍ بعينه ، كا ذكر حذف المضاف في بيتين لأوس بن حجر (٢) ، وكا ذكر وجوها إعرابية في أبيات متتالية لأمية ابن أبي الصَّلْت (٦) ، وكا عالج مسائل من الالتفات في أبيات الأعشى (٤) ، وكالذي أورده من شواهد إعراب الملحق بجمع المذكر السالم ، بالحركة على النون ، في أبياتٍ أربعة للطرمّاح (٥) . ومن ذلك أيضاً تتبع بعض معانى الشعر ، في رجز العجاج (٦) .

ومن أبرز الشعراء الذين عُنِي بهم أبو على ؛ الفرزدق وذو الرُّمَّة ؛ في الأبنية والتراكيب والدَّلالة .

وقد عُنِى عنايةً خاصّة بتحليل تراكيب الفرزدق ، وأورد من تلك التراكيب نماذجَ عايةً فى الغرابة والدقّة ، غير ما ألفه النحاة وخاضوا فيه ، مثل « مخّهاريرِ » و « مُسْحتاً أو مجلّفُ » و « أبو أمه حتى أبوه يُقاربُه » .

وشكوى النحاة من تراكيب الفرزدق قديمة . وهذا نصٌّ فى ذلك ، أسوقه لأن له صِلةً بأبى على : «قال أبو محمد بن الخشاب : إن أبا حاتم السجستاني قال : ليس الفرزدق أهلًا لأن يُستشهد بشعره على كتاب الله ، لما فيه من التعجرف . وقال ابن الخشاب أيضا : لم يجر في سنن الفرزدق مِن تَعَجُّرُفه في شِعره بالتقديم والتأخير المخل بمعانيه ، والتقدير المشكل إلا المتنبّى ، ولذلك مال إليه أبو على وابن جنّى ؛ لأنه مما يوافق صناعتهما ، ولا ينفع المتنبّى شهادة أبى علي له بالشعر ؛ لأن أبا علي معرِبٌ لانقاد ، وإنما تنفعه شهادة العسكريّين

 ⁽١) انظر أمثلةً له في (باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب) وفي (باب من الفاعل) في إضمار الفاعل وفق ما
 يقتضيه حتُّ التشبيه .

⁽٢) باب من حذف المضاف .

⁽٣) باب من الابتداء ، وباب من حذف المضاف .

⁽٤) باب مما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ.

⁽٥) باب ما جُعلت فيه النون المفتوحةُ اللاحقةُ بعد الواو والياء في الجمع حرفَ إعراب .

⁽٦) باب من حذف المضاف.

وأبي القاسم الآمدي ، فإنهم أئمّة يُقْتَدى بهم في نقد الإعراب » (١) .

ولعل فى هذا ما يُغرى بدراسة تراكيب الفرزدق ، من خلال تلك النماذج التي أوردها أبو علي وغيره ، فتكون هذه يداً من أيادى النحو على الأدب .

* * *

فقد حكى الفارقيَّ عن أبى علىّ ، أنه على إرادة (مِنْه) أى : لم تنطق منه الشفتان . ويرى الأستاذ الأفغانيّ أنها رواية محرفة وأن الذى فى الديوان : إذاً لم توارِ الناجذَ الشفتانِ . قلت : وللخبير بشعر الفرزدق أن يقول إن رواية الفارقيّ هى الصحيحة لأنها بتراكيب الفرزدق أشبه ، وأن ما فى الديوان إنما هو من تغيير أصحاب المعانى أو النحاة للخروج من مشكلات الفرزدق .

اختلاف آراء أبى علىّ

اختلفت بعض آراء أبى علمي ، في هذا الكتاب ، عمَّا حكاه النجاةُ عنه ، وعمّا في كتبه الأخرى . وهذه نماذجُ ممَّا ظهر لي من هذا الاختلاف :

دهب أبو على فى قوله تعالى : ﴿ وأمّا إن كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين ﴾ إلى أن الفاء جواب « أمّا » ، ولا تكون جواب الجزاء ، وساق تعليله (١) .

وقد نسب إليه أبو حيان عكسَ هذا ، فقال بعد أن حكى رأى سيبويه ، فى أن الفاء جواب « أما » : « وذهب أبو على الفارسيّ إلى أن الفاء جواب « إنْ » ، وجواب « أما » محذوف » (٢) .

٢ - ذهب أبو على إلى أن الضمير الذي في «حي هل » ينبغي أن يكون في
 مجموع الاسمين ، ولا يكون في كل واحدٍ منهما ضمير (٣) .

وحكى الرضيُّ عنه غيرَ هذا ، فقال : « وفي الكتاب الشعري – يعنى هذا الكتاب – لأبي على : حَيَّهلِ ، بكسر اللام وتنوينه . وعند أبي على حالُهما مع التركيب في احتال الضمير كحال نحو « حلوٌ حامضٌ » ، يعنى أن في كلِّ منهما ضميراً كا كان قبل التركيب ، وفي المجموع بعد التركيب ضميرٌ ثالث ، هو فاعل المجموع ، لكون المجموع بمعنى : أسرعْ ، أو أقبِلْ ، أوائتِ . وعند غيره أنّ فيهما ضميراً واحدا ، وليس في كلِّ واحدٍ منهما ضمير ؛ لأنه انمحى عن كلِّ منهما بالتركيب حكمُ الاستقلال » (٤) .

⁽١) باب من الحروف التي تتضمن معنى الفعل.

⁽٢) البحر المحيط ٢٦١/٨.

⁽٣) الباب السابق.

⁽٤) شرح الكافية ٩٩/٣ .

وقد نبَّه العلامة البغداديُّ ، إلى أن ما حكاه الرضيُّ عن أبى على مخالفٌ لما في هذا الكتاب ، ثم قال : « ولعلَّه نقله عنه من كتابِ آخَرَ له . والله أعلم » (١) .

٣ - رأى أبو عليٍّ أن الألفَ في قول رؤبة :
 ولا ترضّاها ولا تملَّقِ

شبِّهت بالياء في نحو:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

فأن علامة الجزم فيها حذف الحركة المقدَّرة على الياء، تشبيهاً لها بالصحيح (٢).

وحكى عنه أبو العلاء المعرّى غير هذا ، قال : « فهو – أى أبو علىّ – يرى أن هذه الألف زيدتْ بعد الجزم ، وليست الألف التي في قولك : هو يترضاها » (٣) .

٤ - حَمل أبو على الخبر على المضاف المحذوف ، في قول أوس بن حجر :
 وآثارُ نِسْعَيْها مِن الدَّفِّ أبلقُ

فآثارُ مبتدأ ، وهو جَمْع ، وحبره « أبلق » وهو مفرد ، ولابدَّ من التطابُق بين المبتدأ والخبر . فانفصل عنه أبو عليِّ بأنَّ تقديره : « وموضيعُ آثارِ نِسْعَيْها » ثم قال : « فحمل الخبر على هذا المفرد المحذوف » (٤) .

وهذا الشاهد ذكره أبو عليٍّ مرَّتَيْن في كتابه: الشيرازيات. وقد وجَّهه في الموضع الأول ، على أنه جعل الآثار كالمفرد ، حيث أخبر عنها به ، وقدَّره في الموضع الثاني على حذف المفرد المضاف ، كما قدَّره هنا (٥).

⁽١) الخزانة ٦/١٦٢ .

⁽٢) باب ما كان لامه من الأفعال حرف علة .

⁽٣) رسالة الملائكة ص ٢١٨ .

⁽٤) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب .

⁽٥) الشيرازيات ورقة ١١٦ ، ١١٦ أ .

استشهد أبو علي ، على عمل اسم الفاعل ، مع الفصل بينه وبين ما يعمل
 فيه بالصفة ، بقول الشاعر :

إذا فاقد خَطْباء فَرْخَيْن رجَّعتْ ذكرْتُ سُلَيْمي في الخَليطِ المباين (١)

وقد وجّه النصبَ في « فرخين » على هذا أيضاً في كتابه: الإغفال ، كا ذكر البغداديُ في شرح أبيات المغنى (٢) ، حكايةً عن أبي حيّان في التذكرة – وهو رأى الكسائي – لكنَّ البدرَ العيني ذكر عن أبي على أن « فرخين » منصوب بفعل مضمر دلَّ عليه « فاقد » ، أى فقد فرخين . قال : « وقال أبو على في التذكرة : لا يكون « فرخين » منصوباً إلَّا بمضمر دلَّ عليه « فاقد » ، ولا يكون منصوباً بفاقد لأمرين : أحدهما أنك قد وصَفْتَها بخطباء ، واسمُ الفاعل إذا منصوباً بفاقد لأمرين : أحدهما أنك قد وصَفْتَها بخطباء ، واسمُ الفاعل إذا وصِف لم يعمل ، والآخر : أن فاقداً غير جارٍ على الفعل ، إذ لو كان جارياً عليه لقيل : « فاقدة » ، فذلَّ على أنه بمعنى النَّسَب ، نحو امرأةٌ طالقٌ ، فلا يعمل حينهذ عملَ فِعلِه » (٣) .

٦ أدار بو علي كلاماً على « مَنْ » في قول الشاعر :

فنعم مَرْكَأُ من ضاقت مذاهبُه ونِعم من هو في سرٌّ وإعلانِ

انتهى فيه إلى أن « مَنْ » تحتمل أن تكون موصولةً ، ونكرةً موصوفة ، ونكرةً تامَّة . والنحاة ينسبُون إليه القولَ بالوجه الثالث فقط ، ويتعقَّبُونه فيه . وقد ذكرتُ ذلك في موضع تخريج البيت (٤) .

فهذه النُّقول تُريك أن أبا على قد يختلف قولُه في المسألة الواحدة من كتاب إلى كتاب ، وقد صرَّح هو بذلك ، فقال فيما حكاه عنه تلميذه ابن جني ،

⁽١) الباب السابق.

⁽۲) شرح أبيات المغنى ٣١٥/٦ .

⁽٣) المقاصد النحوية ٣/٥٦٣ .

⁽٤) باب من الصلات والأسماء الموصولة .

فى « هيهات » : « أَنا أُفتى مرَّةً بكونها اسماً سُمِّى به الفعل ، كَصَهُ ومَهُ ، وأَفتى مرَّةً أخرى بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضُرنى فى الحال » (١) .

ويتصل بحكاية ابن جنى هذه ، ما ذكره أبو على ، فى توجيه بيت عنترة : هل تُبْلغَنّي دارَها شكَنيَّةٌ لعُنِتْ بمحروم الشّراب مصرَّم

قال : « لُعِنت : دَعاءٌ عليها ، فيكون الجارُّ على هذا متصلًا على ما أراه السَّاعة بتُبْلغَنِّي ، ويكون « بمحروم الشراب » هي الشَّدَنيَّةُ » (٢) .

وقد ذكروا أن بعض أقوال أبى على في « الإيضاح » تخالف أقواله في كتبه الأخرى ، واعتذر له أبو الحجاج الشنتمري في بعض هذه المواضع ، فقال : « وليس يُنكَر على العالم أن يرجع عن قول إلى ما هو خيرٌ منه » (٣) .

وابن بابشاذ يذكر في مبحث « ليس » أن أبا على كان يعتقد فيها الفعليَّة تارةً ، والحرفيَّة أخرى (٤) .

بل إن قوله يختلف في موضعين من الكتاب الواحد ، كما حدث في كتابنا هذا (٥) .

لقد علمت أولى المغيرة أننسى كرَّرْتُ فلم أنكُلْ عن الضرب مسمعا

⁽١) الخصائص ٢٠٦/١ ، وانظر أمثلة لاختلاف رأى أبى علىّ ، فى إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجّاج صفحات ١١٤ ، ١٤٤ ، ٨٥٨ ، ٨٥٨ .

⁽٢) البصريات ص ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، وجاء بحاشيتها نقلًا عن هامش الأصل : « أي في هذا الوقت » .

⁽٣) الخزانة ١٣١/٨ ، في توجيه هذا الشاهد :

وانظر أمثلة أخرى لرجوع أبى على ، عن بعض أقواله ، واختلاف النقل عنه ، فى الخزانة ١٧٥/١ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وانظر أيضا : أبو على الفارسي ص ١٥١ ، فقد حكى الدكتور شلبى ، عن أبى حيان فى « الارتشاف » ، رأى أبى على فى أن القسم يجوز أن يتُلقَّى بلام كى ، ثم قال : « إن أبا على أجازه فى العسكريات ، ورجع عنه فى البصريات والتذكرة » . وأيضا ص ٢٣٥ ، حيث حكى أن أبا على برهن فى البغداديات على أن « ما » فى قوله تعالى : ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ حرف ، ثم عاد فى الشيرازيات وبرهن على أنها موصولة . وراجع البغداديات ص ٢٧٢ ، وانظر أيضا : البصريات ص ٩٤ (تقديم المحقِّق) .

⁽٤) شرح المقدمة المحسبة ص ٣٥٠ .

⁽٥) انظر ما يأتى فى الحديث عن هفوات الكتاب .

وقد عقد أبو الفتح بن جنى باباً للرجوع عن المذاهب ، سماه : (باب فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادَّين) أورد فيه كلاماً عالياً شريفاً ، فاطلُبْه وتأمَّلُه ، واحرِصْ عليه (١) .

* * *

⁽١) الخصائص ٢٠٠/١ - ٢٠٠٨ ، وراجع ما ذكره السيوطيّ فيمن قال قولًا ورجع عنه . في المزهر ٣٢١/٢ .

اللفة في الكتاب

أبو على رافد من روافد اللغة ، وهو قريب الدار والزمان من الفصاحة والفصحاء ، والرواية والرواة . وقد روى عن ابن دريد (١) ، وقرأ كتب ابن السّكيت (٢) ، ونظر كثيراً فى نوادر أبى زيد ، وكان كثير الإجلال لها ، على ما سيأتى .

وقد عرفْتَ فيما سبق أنه قرأ « مقدّمة الجمهرة » على مؤلّفها ابن دُريد ، وأن أبا نصر الجوهري صاحب « الصحاح » قد قرأ عليه عِلم العربية ، وقد صَرَّح بالأخذ عنه ، في بعض أبواب الصحاح (٣) .

ويُعَدُّ أبو الحسن بنُ سِيده ، مِن أكثر أصحاب المعاجم تعويلًا على أبى على ، ونقلًا عنه ، وقد أكثر من ذِكره في كتابيه المخصَّص والمحكم ، وحكى عنه في الجزء الأول وحده من المخصص مائةً وإحدى وعشرين مرَّة (٤) .

وقد وقفت على نصِّ لابن سِيده ، ينطق بأنه قد ملاً عَيْبَته مِن عِلم أبى على ، قال فى مفتتح كتاب الأضداد ، بعد أن نقل كلام سيبويه ، فى اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، قال : « وأنا أشرح ذلك كلَّه فصلًا فصلًا إن شاء الله تعالى ، وأتحرَّى فيه أَشْفَى ما سَقَط إلى من تعليل أبى على الفارسي » (°).

وقد عُنِيَ أَبُو عليّ في هذا الكتاب ، بلغة الشُّعر ، اشتقاقاً وَدلالةً ، ولا سبيل إلى

⁽١) راجع فهارس البصريات ص ١٢٥٣.

⁽٢) أبو علمّي الفارسي ص ٩٤ .

⁽٣) المصدر السابق ص ١٣٤.

⁽٤) هذا إحصاء الأستاذ محمد الطالبي في (كتاب المخصص لابن سيده) ص ٤٤ – ٤٦ ، نقلا عن كتاب (ابن سيده المرسى – حياته و آثاره) ص ١٤٦ ، تأليف دار يوكابانيلاس . ترجمه عن الإسبانية الصديق الدكتور حسن الوراجلي . الدار التونسية للنشر – تونس ١٤٠٠ – ١٩٨٠ م .

⁽٥) المخصص ٢٥٨/١٣ .

استقصاء ذلك في تلك التقدمة ، فهو مُنْداحٌ في الكتاب كلّه ، والإحالةُ على معرفة ذلك ، والكشفُ عنه تأتيك في الفهارس إن شاء الله تعالى .

وقد أنشد أبو على بعض الشواهد لما فيها من اللغة ليس غيرُ (١).

وممّا يُعَدُّ من إضافات الكتاب اللغوية: ما حكاه أبو على ، عن محمد بن السرى ابن السَّرَّاج ، عن بعض العلماء ، أن لغة هذيل تضبط « الزَّيْزَاء » – وهى ما غلُظ وارتفع من الأرض – بفتح الزاى (٢) . ولم أجد هذا التقييدَ في شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبى سعيد السُّكرى ، وقد ضُبِط هذا الحرف في الشرح بالكسر ، على الأكثر الشائع (٣) . جاء في اللسان ، عن الفراء : « الزيزاء من الأرض ، ممدود ، مكسور الأول ، ومن العرب من ينصب فيقول : الزَّيزاء » .

ومن تلك الإضافات أيضا: ما ذكره أبو على فى توجيه بيت ذى الرمّة: وقفْنا فسلّمنا فردَّتْ تحيَّسةً علينا ولم تَرْجِعْ جوابَ المخاطبِ

فقد حكى معنيين لقوله « فردَّتْ » الأول : « ردَّت التحية ، أى لم تقْبلها » . والآخر : « ردَّتْ تحيَّةً : أى ردَّتْ جوابَها ، كقوله تعالى : ﴿ وإذا حُيِّيْتُم بتحيّة فحيُّوا بأحسنَ منها أورُدُّوها ﴾ ، وذلك لما رأينا في وجهها من البشاشة وإن لم تكلَّم » (٤) .

وقد اقتصر أبو نصر الباهليُّ شارحُ الديوان ، على الوجه الأوّل (٥) .

وقد صحّحتْ بعضُ تقديرات أبي عليٍّ ، تصحيفاتٍ وقعت في كتب اللغة ،

⁽١) انظر مثلًا ، البابَ الأخير من الكتاب ، في بيت سويد بن أبي كاهل :

أرَّق الـركبَ خيـالٌ لم يَدِعْ من سُلَيْمـي ففـوَادى مُنتَـزَعْ

⁽٢) باب من حذف المضاف ، في توجيه قول أبي ذؤيب :

فما برحث في الناس حتى تبيَّنتُ ثقيفاً بزَيْسزاءِ الأشاء قِبابَها (٣) شرح أشعار الهذليين ص ٤٧ .

⁽٤) الباب الأخير .

⁽٥) ديوان ذي الرمة ص ١٩٠ .

فمن ذلك ما ذكره في بيت أوس بن حجر:

فلم يكبئنُّوا مذ أتيتُ وأشرقَتْ إليَّ وجوهٌ كالشُّنوفِ تَهَلُّلُ (١)

الشُّنوف: جمع الشَّنف - بفتح الشين - وهو الذي يُلْبَس في أعلى الأذن ، والذي في أسفلها هو القُرْط . قال أبو على : « التقدير : كدُرِّ الشُّنوف » . وهذا التقدير يصحّح ما جاء في الجمهرة واللسان : « كالسُّيوف » (٢) ، فإن الدُّرَّ ألصَّقُ بهذا الذي يُلْبَس في الأذن من السُّيوف .

هذا وقد انفرد أبو علي ببعض الفُروق اللغوية التي لم أجدها فيما بين يدى مِن كتب ، وذلك ما ذكره في توجيه بيت يزيد بن الحكم الثقفي :

لسانُك لَى أَرْتَى وغيبُك عَلْقَمٌ وشرُّك مبسوطٌ وخيرك مُلْتَوِى (٣)

حيث ذكر أن « اللسان » قد يُراد به الجارحة ، وقد يُراد به اللغة ، وأنه حيث يُراد به اللغة يُفْرَد ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسولٍ إلَّا بلسانِ قومه ﴾ ، وحيث يُراد به الجارحة يُجْمع ، كما فى قوله عز وجل : ﴿ واختلافُ ألسنتكِم وألوانِكم ﴾ .

وقد ذكرت في تعليقاتي أنى لم أجد فيما بين يديَّ من كتب اللغة والتفسير من وافَق أبا على ، في أن اللسان إذا جُمع كان المرادُ به الجارحة . ثم نقلت شيئاً من كلامهم ، وكلَّهم على أن المراد بالألسنة في الآية الكريمة : اللغات .

ومن انفراداته أيضاً قوله إن « الوَزِيع » جمع وازِع ، ونقلتُ في حوشي التحقيق عن ابن سيده أنه اسمُ جمع (٤) .

* * *

⁽١) باب من حذف المضاف.

⁽٢) الجمهرة ٢٧/١ ، ٣٢٧/١ ، واللسان (كبن) . والبيت ممَّا أخلُّ به ديوان أوس المطبوع .

⁽٣) باب من الابتداء .

⁽٤) باب من حذف المضاف ، في توجيه بيت عمرو بن معديكرب :

دنَتْ واستأخَــرَ الأوغـــالُ منها ونُحلّــى بينهـــم إلَّا الوَزِيــــــعُ

المعانى في الكتاب

قلت في صدر هذا الكلمة إن هذا الكتاب كتابُ نحوٍ ومعانٍ . وقد ظهر لى في غير موضعٍ من الكتاب أن أبا علي ينطلق إلى التوجيه النحوي من خلال ما يلوح له في البيت من معنى (١) ، ثم من خلال ما يطيقه التركيبُ من وجوه ، وعلى هذا فهو لا يلوى المعانى لتخضع للوجوه النحوية .

ولعلّ تأمّل بعض وجوه المعانى التي عالجها أبو على من خلال الأعاريب في هذا الكتاب يطفىء غضب بعض الذين لا يزالون يتعاقبون على أن النحاة أفسدوا الشعر ، وإن التعلّق بمثل ما قاله الفرزدق لابن أبي إسحاق : « علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » ينبغى أن يظلّ في نطاق الفرزدق وحده ، لأنه صاحب غرائب في التراكيب – وقد أشرت إلى شيء من هذا – ولأنه ثانيا شاعر فحل ، مِن فُرسان القصيد . وقد صار الاستشهاد بكلمة الفرزدق هذه ، وبأحتها : « على ما يسُوءُك وينُوءُك » غايةً في السَّماجة والعَثاثة ، وبخاصة عندما تصدر عمن لا يعرف شيئاً ذا بال عن لغته وتاريخ أمته ، أو عمن يريد أن يستر عواره ويُخفى عجزَه ، وتلك قضية أخرى . ولقد صدق الدكتور طه حسين ، رحمه الله ، حينا قال عن بعض شعراء المَهْجَر (٢) : إنه قد اتخذ هذا الضعف مذهبا .

وقد عالج أبو على أبواباً من المعانى ، يشترك فى دَرْسِها علماءُ النحو والبلاغة ، مثل القَلْب والتجريد والالتفات (٣) ، كما عرض لمسائل من التضمين ، والخصوص والعموم ، والقصر والاختصاص .

 ⁽١) ترى أمثلة – على وجه الخصوص – في بابي الابتداء ، وحذف المضاف . وانظر مثالًا قريبا في بيت يزيد بن
 الحكم الثقفي .

⁽٢) هو إيليا أبو ماضى ، وكان يخرج على بعض قواعد النحو . وقد ردَّد رأى الدكتور طه حسين هذا ، الناقدُ اللبنانى صلاح لبكى ، فقال إن شعراء المهجر آنسوا ضعفهم فى اللغة ، ويأسّهم من إصلاحها ، فلم يجدوا بدأً من أن يتخذوا هذا الضعف مذهبا . انظر : الصراع الأدبى بين القديم والجديد ، للدكتور على العمارى ص ٥٧ .

⁽٣) عقد للقلب باباً دعاه (باب مما قلب الكلام فيه عن الحدّ الذي ينبغي أن يكون عليه) أما التجريد والالتفات فقد جاءا في ثنايا الأبواب . ويظهر ذلك في فهارس الكتاب إن شاء الله تعالى .

وكانت بعض شواهده في القصر مصدراً لعلماء البلاغة وأصول الفقه ، كما ترى في استشهاده ببيت الفرزدق :

أنا الذائدُ الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى (١) وقد عُنى أبو على بقضية من قضايا التركيب ، وهي وضع بعض الألفاظ موضع بعضها ، لرعاية الوزن أو القافية ، وسمَّى هذا « تحريفا » (٢) .

فهذا ما كان من أمر مسائل المعانى التي ترجع إلى البلاغة بمعناها الاصطلاحيّ . أمّا معانى الشعر في آفاقها الرحبة وآمادها البعيدة ، التي تتجلّى في الأوصاف والتشبيهات ، وحالات النفس ، وظواهر الطبيعة والبيئة ، على النحو الذي أدار عليه مصنفو كتب المعانى تآليفهم ، فقد أفسح له أبو على مكاناً كبيرا في الكتاب . وأبو على وثيق الصلة بكتب الشعر ومعانيه (٣) ، ويظهر هذا إن شاء الله عند الحديث على شواهده ومصادره .

* * *

⁽١) باب مما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ. والشيخ عبد القاهر هو أول من انتفع بهذا الشاهد، حيث أدار عليه (فصلًا في مسائل إنما) في الدلائل، والشيخ إنما انتزعه من « الشيرازيات » ، وكتب أبي على يُفضى بعضُها إلى بعض. وقد أثبت في تعليقاتي أن أبا على إنما انتزع هذا الشاهد وسياق الكلام عليه من أبي إسحاق الزجاج.

⁽٢) باب من الأسماء المبنية . وانظر قضية « التحريف » أيضاً في العسكريات ص ٢١١ .

⁽٣) انظر : أبو على الفارسي ص ٩٣ .

مصطلحات أبي علىّ في هذا الكتاب

غلبت مصطلحاتُ ابن مالك وشُرَّاحه على الدرس النحويّ إلى يوم الناس هذا ، وقد مكَّن لهذه الغلبة أنَّ جمهور كتب النحو التي اتُّخذت أساساً للتدريس في الأزهر الشريف ومعاهد العلم الأخرى إنما دارت في فلك ألفية ابن مالك وشروحها . وتستطيع أن تقول في اطمئنان إن كتب النحو التي بأيدى الناس في المائة سنة الأخيرة هي الكتب التي طبعت في مصر (١) ، وهي لا تخرج كثيرا عن ابن مالك وابن هشام والسيوطيّ . وفي هذه المصنَّفات غلب المصطلح البصريّ ، وإن جاء المصطلح الكوفيُّ على استحياء ، وهو غالبا ما يُذكر عند شرح المصطلح البصريّ ، كمصطلح (العِماد) الذي يُذكر بذِكْر (ضمير الفصل) . وهذه جُمْعَةُ مصطلحات ، رأيتها في كتاب الشعر هذا ، وهي على غير ما ألفه طلبة وهذه على غير ما ألفه طلبةً

وهذه جُمْعَةُ مصطلحات ، رأيتها في كتاب الشعر هذا ، وهي على غير ما ألفه طلبةً العلم واستعملوه . ولا أستطيع أن أقطع بأن أبا عليٍّ هو أوَّلُ من استعمل هذا المصطلح أو ذاك ، فإنّ ذلك يُحْوِجُ إلى مراجعةٍ كثيرة :

- ١ حبَّر أبو عليٍّ كثيراً عن الضمير « بالذُّكر » وقد سبقه إلى هذا ابنُ كيسان ، وابن السرّاج ، واستعمله كذلك الشيخ عبد القاهر (٢) .
- ٢ سَمَّى اسمَ كان « فاعِلًا » ، وكذلك اسم ليس (٣) . وقد تقدَّمه سيبويه والمبرد بذلك (٤) ، وابن السرّاج يجعل اسمَ كان مشبَّها بالفاعل في اللفظ . وقد نصَّ الصبّان على أن اسمَ كان فاعلٌ مجازا (٥) .

وأشار ابنُ مالك إلى التسميتين ، في التسهيل ، ثم قال في شرحه : « فأيُّ التعبيرين استعمل النحويُّ أصاب ، لكنّ الاستعمالَ الأشهر أولى » (٦) .

⁽١) سأزيد ذلك بياناً إن شاء الله ، في آخر هذه التقدمة .

⁽۲) شرح معلّقة عمرو بن كلثوم ص ۹۶، والأصول ۲۲۹/۲ ، ۲۲۰، ۳۱۷، ۳۶۰، ۳۰۹، ودلائل الإعجاز ص ۳۰ – وقد استعمله أبو عليّ في كتبه الأخرى . انظر : أبو على الفارسي ص ۳۱۰ .

⁽٣) باب من الصلات والأسماء الموصولة . وباب من الفاعل . والباب الأخير .

⁽٤) الكتاب ٥/١١) ، والمقتضب ٦٩/٣ ، ٦٦/٤ . وانظر المغنى ص ٦٧٢ .

⁽٥) الأصول ٨١/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٥٤ (باب الفاعل) .

⁽٦) التسهيل ص ٥٢ ، وشرحه ، ورقة ٥٥أ (نسخة دار الكتب المصرية) .

٣ - عبر عن اسم الفاعل ، بالفاعل ، في قول الشاعر :
 يخشى الرزيَّة بين الماء والبادي (١)

ولعله أراد في هذا الموضع الفاعلَ وَزْنًا لا مصطلحاً ، ولكن يُضْعِفِهُ سياقُه وتنظيرُه .

- ٤ عبَّر عن الجارّ والمجرور بالظرف كثيراً . وهو اصطلاح قديم .
 - ٥ وعبَّر عن الفتح بالنصب ، وهو أقدمُ منه أيضا .
- ٣ ومن المصطلحات التى استعملها أبو على كثيراً مصطلح « التَّبيين » ، وقد سبقه إليه ابن السرّاج (٢) . وسماه أبو على في البغداديات : « الإبانة » . وقد نقلت تفسير المبرّد وابن جنى لهذا المصطلح (٣) . وقد ظهر أن هذا « التبيين » الذى يذكره أبو على يتصل بالتعلّق ، ويُراد به بيان المحذوف ، وهو بذلك يُشبه ألَّا يكون مصطلحا ، ولكنى نبَّهت عليه لئلا يلتبس « بالتبيين » الذى يأتى مرادفاً للتمييز والتفسير (٤) .
- ٧ ذكر الصلة والموصول ، وأراد بهما العامل والمعمول ، ولم يُرِدْ معناهما الأصطلاحيّ (٥٠).
- ۸ ولعل مما يتصل بالمصطلحات ، ذلك المصطلح الذي كثر حوله الكلام ، وهو (البغداديون) . فقد ذكره أبو على ثمانياً وعشرين مرَّة (٢٨) ، وعلَّقت في بعض المواضع بأنه يريد الكوفيين ، أو الكِسائي والفرّاء ، على وجه الخصوص (٢) . وقد رأيت ابن قتيبة يسمِّى الكوفيين : « البغداديِّين » (٧) .
 - ثم رأيت أبا منصور الأزهريّ يسمّى الكوفيين : « العراقيين » (^) .

⁽١) باب من حذف المضاف.

⁽٢) الأصول ١/٩١١، ١٤٢.

⁽٣) باب من التقديم والتأخير .

⁽٤) راجع المصطلح النحوى ص ١٠٧ ، ١٦٥ . وقال موفق الدين بن يعيش : « اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد . والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس » . شرح المفصل ٧٠/٢ .

⁽٥) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب.

 ⁽٦) باب تحريك نون الاثنين، وباب من الصلات والأسماء الموصولة. وباب من الفاعل. وهذا ممَّا يقوِّى رأى
 الدكتور عبد الفتاح شلبي، الذي انتهى إليه في هذه القضية. راجع: أبو على الفارسيّ ص ٤٤٦.

 ⁽٧) انظر أدب الكاتب ص ٣٦٥ (باب ما يكون مهموزاً بمعنى وغير مهموز بمعنى آخر) ، وص ٤٨٣ (باب فَعَل يَفْعَل ويَفْعِل) . وعبارته فى هذا الموضع الثانى صريحة فى أن البغداديين هم الكوفيون . قال : « والنحويون من البعداديين يقولون » .

⁽٨) مقدمة تهذيب اللغة ٢٧/١.

أسلوب أبى على

مِن أجلِّ نِعم الله على عباده: نعمةُ البيان ، والإحسانُ في تأدية المعانى . ووجوه الإحسان كثيرة ، ومَنادِحُها واسعة ، ولا يكاد يظفَرُ بها إلَّا مَن وُهِب لطافةَ الحِسّ وخفّة الرُّوح ، ورحابةَ النفس ، والارتياحَ والطربَ والعَجَب لمظاهر إبداع الله عز وجلّ في هذا الكون ، وما بَثّه في ملكوت السماوات والأرض ، وما أجراه على ألسنة خَلْقه . أما أهلُ « الكثافة » الذين كان يصفهم أبو العلاء ، وهم الذين امتحنهم الله بيْقَل الظلّ ، ورُكُود الهواء ، فما أَبْعَدَهم عن البيان والإحسان :

وهُلْكُ الفتي ألَّا يَراحَ إلى النَّدَى وألَّا يرى شيئاً عجيباً فيَعْجَبا (١)

ثم إنّ هذه المواهب التي يمتنّ الله بها على من يشاء مِن عباده ، لابُدَّ لها لكى تؤتى ثمارَها عند الأدباء وأرباب البيان ، من طولٍ دُرْبة ومعالجة ، يأتيان بكثرة النظر في الأساليب العالية الشريفة ، من بديع الشعر وكريم النثر ، ثم معاشرة الأصفياء أصحابِ الفِطَر السويّة ، والطبائع النقيّة ، والفِرار من مخالطة أهل « الكثافة » ، فإنّ معاشرة الثقيل حُميَّ الروح – كما يقولون – وإن جاءك في ألف ثَوْبٍ من العلم الكاذب والفضل المدخول (٢) .

أظهروا للناس ديناً وعلى الدِّينا واروا واروا واروا واروا وله حَجُوا وزاروا لو بَدَا فوق التُريّا ولهم رِيشٌ لطاروا

ومِن بابَتهِ :

تُصَلَّى الضُّحي ما دهرُها بتعبُّد وقد أَثخنت فِرعونَ في كفرِه كفرا

⁽١) وقد نقل لنا إخواننا من تلاميذ الأستاذ عباس محمود العقاد ، رحمه الله ، أنه كان يقول : « إن مِفتاح شخصية الكاتب أو الأديب هو روح الفكاهة عنده » . فلما سألوه عن حظّ شيخ العربية شيخنا محمود محمد شاكر ، من روح الفكاهة هذه ، قال : (Over) أى أن حظَّه منها عالى زائد . هكذا حكوًا عنه رحمه الله ، وحدّثنى بهذا سماعاً مِن لفظه أخى الذكى القلب واللسان ، الأستاذ عبد الحميد البسيوني ، أحسن الله إليه .

 ⁽٢) وأشدُّ أنواع الثُقَل هذا الذي يأتيك في ثوبٍ كذبٍ من التقوى والتصوُّن والاحتشام . وربُّك يعلم ما تُكِنّ صدورُهم وما يُعلنون :

وقد كان الأدب - ولا يزال - خير سبيل لإيصال المعرفة ، وسرعة انصبابها إلى السمع ، واستيلائها على النفس ، والبليغ يضع لسائه حيث أراد ، و إنك لتجد كثيراً من الدراسات قد جمعت فأوْعَتْ ، لكنها لم تبلغ مبلغها من النفع والفائدة ؛ لجفافها وعسرها (١): وحسنُ البيان يُرى الظلماء كالنور (٢).

وأهلُ العِلم تتفاوت حظوظُهم من هذا البيان ، فمنهم شقى وسعيد ، يستوى فى ذلك أربابُ كلِّ علم وفن ، لكنه قد شاع وذاع ضعفُ النحاة فى الأدب ، وقُصورُ باعهم فى البيان ، فيقول أبو حيان ، فى مقدمة تفسيره : « ولنبيّن أن علم التفسير ليس متوقّفا على عِلم النحو فقط ، كما يظنّه بعضُ الناس ، بل أكثر أئمة العربيّة بمَعْزِلٍ عن التصرُّف فى الفصاحة ، والتفنّن فى البلاغة ، ولذلك قلَّت تصانيفهم فى علم التفسير ، وقلَّ أن ترى نحويًّا بارعاً فى النظم والنثر ، كما قلَّ أن ترى بارعاً فى الفصاحة يتوعَّل فى علم النحو ، وقد رأينا من يُنسب للإمامة فى علم النحو وهو لا يُحسن أن ينطق بأبيات من أشعار العرب ، فضلًا عن أن يعرف مدلولها ، أو يتكلم على ما انطوت عليه من علم البلاغة والبيان » (٣) .

ولا يَسْلَمُ هذا الكلامُ كلُّه لأبى حيّان ، فقد رأينا من النحاة واللغويين مَن مَدُّوا في البيان يدا ، ورأينا من مصنّفات النحو ما جرتْ فيه قواعدُ النحو ومسائلُه سهلةً سائغة ،

وثالثة :

يهمّهُمُ تقويمُنَا وهممُ عُصْلُ أفاويقَ حتى ما يَدرُّ لها تَعْلُ ولكنَّ حُسْنَ القولِ يُفسِده الفِعْلُ لقد رابنی من أهل يثرب أنهم يذمُّون لنا الدُّنيا وهم يَرْضِعُونها إذا ركبوا الأعوادَ قالوا فأحسنوا

[والعصل : الاعوجاج . ويرضعونها ، بكسر الضاد ، لغة نجدية . والأفاويق : جمع أفواق ، وهو جمع فيق ، بالكسر ، وفيق : جمع فيقة ، وهو اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين . والثعل ، بفتح الثاء وضمها ، وهو زيادة في أطباء الناقة والبقرة والشاة . وقيل : الثعل : حلمة الثدى] .

- (١) راجع كتابى : الموجز فى مراجع التراجم والبلدان ص ٨٦ .
 - (٢) من أبيات ابن الرومي الحكيمة :

فى زخرف القول تزيينٌ لباطله تقول هذا مُجاجُ النحل تمدحُهُ مدحاً وذماً وما جاوزْتَ وصْفَهما

(٣) البحر المحيط ٩/١ .

والحقُّ قد يعتريه سوءُ تعبيرِ وإن تَعِبْ قلت ذاقءُ الزنابيرِ حسنُ البيان يُرِى الظلماءَ كالنورِ ولست هنا بسبيل التمثيل بعالمٍ أو كتاب ، ولكن حسبي أن أشير إلى أبى الفتح بن جنى والشيخ عبد القاهر ، وهما من هما فى النحو والصرف ، ومقامهما فى البيان غير منكور ولا مدفوع (١) . وهذا « أمالى ابن الشجرى » من أصول كتب النحو ، تأتيك القواعدُ والأعاريبُ فيه عذبةً قريبة المورد ، ميسورة الاجتناء ، وهذا ابن مالك بمحصولهِ الغزير من الشعر والنثر .

ثم إنَّ أبا حيان نفسه نحويٌّ ، وقد فسَّر القرآن الكريم ، في « بحره » وكذلك جار الله الزمخشريّ نحويٌّ ، وقد فسَّر الكتاب العزيز ، في « كشَّافه » .

وأيضاً فإنه بعيدٌ كلَّ البُعد أن يكون إنسانٌ إماماً في النحو ، ثم لا يُحسن أن ينطق بأبيات من أشعار العرب ! ورحم الله أبا حيان ، فقد كان صاحب شطحات .

ولعلَّ هذه الجفوة بين أهل الأدب وأهل النحو امتدادٌ لما جرى قديماً بين الفرزدق وابن أبي إسحاق ، وكانت أثراً من آثار تسلُّط النحاة ، وشَهْرِهم سيفَ القواعد في وجه الإبداع الشعريّ – زعموا !

على أن الحقّ. يقتضينا أن نعترف أن هذا الرأى – وهو بُعد النحاة عن الأدب ، وتجافيهم عن وجوه البيان – قد امتدَّ شيءٌ منه إلى هذا الزمان ، فإننا نعرف في تآليف بعضهم ثقلًا وغثاثة تكاد تُطبِق على القلب ، وتسدّ مجرى النَّفَس ، وإن تخايلَتْ هذه التآليفُ في بُرُود المنهجيّة وطَيْلَسان الموضوعيّة . وقد ضاعف مِن هذا الثِّقل هجومُ بعضهم على النحو القديم ، والهُزْء بأعلامه ، فجمعوا بين خِسَّتَيْن ، واحتازوا سَوْأتَيْن . والله المسؤول أن يصرف عنهم ذلك بمنه وفضله ، فإنه الشافي المعافى .

وهذا شيخنا أبو على - برَّد الله مُضْجعه وأجزل له المثوبة - لم يقنع بالجفاف المعهود في أساليب النحاة ، حتى ضمّ إليه تعقيداً شديداً ، وعُسْراً بيِّنا ، فيما يُريغه ويُديره من

⁽١) معلوم أن الشيخ عبد القاهر كان يُعرف بعبد القاهر النحوى ، وأنت تعرف بيانه العالى في « الدلائل والأسرار » . أمّا بيان ابن جنى فهو الغاية في الحسن والاسترسال ، يعرف ذلك من أدام النظر في كتابه العظيم « الخصائص » ، وإن كانوا قد وصفوا شعره بالبرد - مقدمة تحقيق الخصائص ص ٤٩ - ووصفُ شعرِ النحاة بالغثاثة والبرد تراه كثيراً في كتب التراجم .

مسائل النحو وقضاياه ، وقد نبَّه إلى هذا الأقدمون ، فقال أبو البركات الأنبارى : « قال بعض أهل الأدب : كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا ، ومنهم من نفهم جميع كلامه . فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرمَّانيّ ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو على الفارسيّ ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيّرافيّ » (1) .

وتلميذه ابن جنى يقول في بعض أعاريبه: « فأطال الطريق وأعْوَرَ المذهب » (٢) . ويذكر في مقدمة كتابه « المحتسب » ما يدلُّ على أن شيخ كان يميل إلى الإطالة والإغماض .

ويقول ابن الشجري، في توجيه بيت يزيد بن الحكم الثقفي :

فليت كفافًا كان خيرك كلّه وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى «قال بعض أهل الأدب: هذا البيت مشكِل ، وقد زاده تفسيرُ أبى عليٍّ له إشكالا » (٣)

وقال أيضاً تعليقاً على كلام لأبي عليٍّ في تخفيف الهمزة: «قد ألغز في كلامه هذا، وما وجدت لأحدٍ من مفسِّري كتابه الذي وسمه بالإيضاح تفسير هذا الكلام » (٤).

وقد يتصل بالإغماض ما وصف به ابنُ الشجريّ بعضَ اختيارات أبي عليٌّ بأنّها « مِن مَرامِيه البعيدة » (°) .

⁽١) نزهة الألبًا ص ٣١٩، وانظر رواية أخرى لهذا الخبر في معجم الأدباء ٢٥/١ . وإنما وُسيم الرمانيُّ بأنه لا يُفهم من كلامه شيَّ لغلبة المنطق عليه . وقد ردَّ هذه التهمة ردًّا قويًّا الدكتور محمد أبو موسى ، بالاحتكام إلى أسلوب الرمانيّ فيما بقي من آثاره ، ثم بوصف أبي حيان التوحيديّ له ، ثم ذكر كلاماً جيّدا في إبطال هذا الأثر الضخم المزعوم للفكر الأرسطى ، في الفكر الإسلامي . انظر « الإعجاز البلاغيّ في رؤية أبي الحسن على بن عيسى الرمانيّ » . مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي – جامعة أم القرى – العدد الخامس ١٤٠٢ هـ ، وكذلك دفع هذه التهمة ، عن الرمانيّ : الدكتور عبد الفتاح شلبي ، وإن كان قد اتكاً فيها على كتاب « الحروف » . وفي نسبة هذا الكتاب للرماني شكّ كبير . انظر : أبو على ص ٥٨٨ وما بعدها .

⁽٢) حكاه البغدادي في الخزانة ١٠/٨ .

⁽٣) الأمالي ١٨٢/١.

⁽٤) المصدر نفسه ٢١٧/١ .

⁽٥) المصدر نفسه ١/٢٩٨.

والبغداديّ يصف كلام أبي عليّ ، في بعض ما عرض له من شِعر ، بأنَّ فيه قَلاقة (١).

هذا وقد كان أسوأ وصفٍ وصف به كلام أبى على ، ما كان يقوله أبو حيان النحوى : « وفيه عَجْرَفيَّةُ العَجَم » (٢) . وهذا تجاوزٌ من أبى حيان ، وإقليمية خبيثة – بلغة عصرنا – فإن التلويح بالجنس أو اللون مما يُزرِى بقائله ، وقد نهانا عنه ديننا الحنيف نَهْياً باتًا قاطعا . وقد قلت مرَّة : إن الأمم ذات الحضارات القديمة حين دخلت في دين الله الذي ارتضي لعباده ، نسيتُ ما كان يعبد آباؤها من قبل ، ثم هجرت لسانَها القديم ، واتخذت اللسانَ العربية إلا فرق اللون والدم ، وهو العربي أداة فكر وبيان ، ولم يبق مِن فرق بين هذه الأمم والأمة العربية إلا فرق اللون والدم ، وهو فرق ساقطٌ مُهْدَر في موازين الدين الخالص ، والرسالة الخاتمة (٣) .

ولابن جنى هنا كلامٌ عالٍ نفيس ، يقول رحمه الله من كلام طويل : « وذلك أنّا نسأل علماء العربية ممَّن أصلُه عجميّ ، وقد تدرَّب بلغته قبل استعرابه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبُعْده في نفسه ، وتقدُّم لُطفِ العربية في رأيه وحِسنّه ، سألت غير مرّة أبا عليّ – رضى الله عنه – عن ذلك ، فكانَ جوابه عنه نحواً مما حكيتُه » (3) .

ولأبى حيان أن يصف كلامَ أبى على بالإلغاز ، أو الإغماض ، أو القَلاقة ، كما فعل غيره ، أما أن يَنْبِزَ بالجِنس ، فهذا ما يُرَدُّ عليه ، ولا يُقبلُ منه .

ومهما يكن من أمر فالظاهر أن أبا على رحمه الله ، كان راضياً كلَّ الرِّضا عن هذا الأسلوب الذى سلكه فى تقرير القواعد ، وما شاب ذلك من إغماض وعُسْر ؛ لأنه نازعٌ به إلى نباهة شأن وعلوِّ مقام ، فيقول فى آخر رسالته التى كتبها إلى سيف الدولة ، جواباً عن كتابٍ ورد عليه منه ، يردُّ فيه على ابن خالويه ، يقول : « وهذا أطال الله بقاء سيّدنا من

⁽١) الحزانة ٢٠/٤ .

⁽٢) رأيته فى بعض المواضع من البحر المحيط ، ولم أقيَّدُه ، وأذكر أنه كان يصف الزمخشريُّ به أيضا .

⁽٣) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص ١٥.

⁽٤) الخصائص ٢٤٣/١ .

العويص الذي لا يفهمه أحد ، ولا يعرفه ولا ينقَّضُه ولا يُبْرِمه ، (١) .

وقد يُقوِّى القولَ بهذه النزعة عند أبى على ، ما ذكره القيسى ، وهو أحدُ شرّاح « الإيضاح » ، قال في شرح هذا البيت :

دعاني من نجدٍ فإن سنينَه لعِبْنَ بنا شِيباً وشيَّبْننا مُرْدا « وقد دَلَّه أبو على كثيراً من منتحلي هذه الصناعة ، وفضحَهم بقوله : فإن حقَّرْت السنينَ على قول من قال : دعانى من نجد فإن سنينه » . ثم أخذ يُبيّن وجه كلام أبى على (٢) . فهذا نصَّ يُفْضِي إلى أنّ أبا على كان يَعْمِد إلى الإلغاز والإغماض عمداً .

وقد تتبع الدكتور عبد الفتاح شلبي ، مظاهرَ ذلك الغُموض والإِبهام فيما ظفِر به من تصانيف أبي عليّ (٣) .

والغريب مع هذا كلّه أن يقولَ الصديق العزيز الدكتور حسن شاذلى فرهود: « بلغت كتب أبى على الذروة في فصاحة التعبير وجمال الصياغة ، فقد كان يؤثر الوضوح ، ويبعد عن كلّ ما يؤدّى إلى الإلغاز والتعمية » (٤) .

علَى أنى قبل أن أعرِض لعُسْر أبى على فى كتابنا هذا ، أحبُّ أن أردَّك إلى صدر هذه الكلمة ، فأقول : إننا لا نستطيع أن نَرْجِعَ ما ذكرناه من ضعف بيان أبى على إلى كثافة طبع ، أو ضيق نَفْس ، فإنَّ بيننا وبينَه حُجُبًا كثيفةً من الزمان والمكان ، والرجل لم يترك آثاراً أدبيّة تشيى بشيءٍ من ذلك ، كما أن كتب التراجم لم تُفصح عن شيءٍ من مِزاج أبى على ، وخاصَّة أمرِه ، وتقلّبه فى العالمين . وهذه الكتب عادةً ما تفيض فى أخبار المترجَم بذكرهذه

⁽١) الحلبيات ورقة ٣٨ ، نقلًا عن: أبو على ص ٥١٠ ، ويعلّق الدكتور عبد الفتاح شلبي فيقول: ﴿ وهكذا لا ينتهى أبو على من الكتاب حتى يترك ابن خالويه وقد بدا في تخاذله واعترافه بإغماض أبى علىّ لأسلوبه ، ولكنّ أبا علميّ يعترّ بذلك الإغماض ، ويردُّه إلى تمرُّسه بالعويص وتعمقُه في العلم ... ﴾ .

 ⁽۲) شرح شواهد الإيضاح ص ۹۲۹ (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى . من إعداد الأخ
 الدكتور محمد حمود الدعجانى) . وقوله « دَلَّه » أى حَيَّر وأدْهَش .

⁽٣) أبو على صفحات ١١٢، ١١١ ، ٤٩٢، ٣١١.

⁽٤) التكملة - مقدمة التحقيق ص ٨ .

السلوكيَّات الدقيقة التي تكشف عن حياته ، وتقيم صورةً سويَّةً له ، ويخاصّة في تراجم المشاهير من العلماء ، كما ترى مثلًا في ترجمة أبي الفرج الأصفهاني ، وابن الخَشّاب ، وأبي على الشلوبين .

كما أنّنا لا نستطيع أن نرُدَّ هذا الجفافَ والعُسرَ في بيان أبي على ، إلى قلَّة محصوله من أشعار العرب ومنثورها ، فشواهده الغزيرة ناطقةً بأنه كان يمتَحُ من ماءٍ فَوّار ، لا يجفُّ ولا ينضُب ، ويؤنِسُ لهذا ما رُوى أنه قد جَرى ذِكرُ الشعر بحضرته فقال : « إنى لأغبطكم على قول الشعر ، فإن خاطِرى لا يوافقنى على قوله ، مع تحقُّقى بالعلوم التي هي مِن موادِّه » (1).

مَرُدُّ الأمر عندى: إغراقُ أبى على في إجراء القياس وطلَب العلَّة، وقد ذكروا أنه كان مُغْرىً بالقياس، وكان يقول: « لأن أخطىء في خمسين مسألةً بما به الرواية، أحبُّ إلى من أخطىء في مسألة واحدةٍ قياسية (٢) ». وفي رواية: « أخطىء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطىء في واحدة من القياس ». وهذا الإغراق في إجراء القياس والتماس العِلّة، مُفْضٍ إلى عمليات ذهنية معقَّدة، برع فيها أبو على براعةً فائقة، وعَلَنَ بها كلَّ تصنيف من تصانيفه. وفَرْطُ العقل، وفَرْطُ الذكاء إذا عالج بهما المرءُ أمراً من الأمور، أسلماه إلى دُرُوب موحشة من العَنت والصَّرامة. والأدبُ والبيان يرجعان إلى السَّماحة واليُسْر (٣).

على أنى - مع التسليم بذلك كلّه - أحبُّ أن أردَّ الأمرَ أيضاً إلى طبيعة أبى عليِّ نفسه ؟ لأن كثيراً من القائسين والمنطقيّين والكلاميّين ، فى زمان أبى عليٍّ ، وفى غير زمانه ، كانوا أدباء وأصحاب بيان - أو على الأقل لم يكونوا مثل أبى عليٍّ ، فى صرامة أسلوبه ، وتعقّد تراكيبه - كالرمّانيّ والسّيرافيّ ، وأبى حيان التوحيديّ ، الذي كان يقال فيه : فيلسوف الأدباء ، وأديب الفلاسفة (٤) . ولو كان المنطق بأقيستِه وعلِله ، وسائر قضاياه ، هو الباعث على الإغماض ،

⁽١) إنباه الرواه ٢٧٥/١ ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢ .

⁽٢) انظر أمثلة القياس عنده في : أبو على ص ٢١٧ ، وسترى أمثلةً كثيرةً منها في كتابنا هذا .

⁽٣) كالذى تعرفه من العدول عن الحقيقة إلى المجاز ، والمُراوَحة بين التصريح والكناية ، واللجوء إلى رحاب التشبيه ، وكلّ ضروب « المعانى والبيان والبديع » التى تتخفف من قيود العقل وصرامته ، وتجْفُو عن التقريريَّة ، والمُباشَرَة .

⁽٤) معجم الأدباء ١٥/٥.

والحاملَ عليه ، لوقع في مَهْواتِه جميعُ أهلِ النحو ، بل لوقع فيه أيضا ابنُ جنى – وهو الوَريثُ الحقيقيّ لعِلم أبي عليّ – وأنت قد عرفْت حلاوة لفظه ، وعذوبة بيانه ، وحُسْنَ تأتّيه لِمحْنة اللفظ (١) .

وإذْ لم يصعَّ هذا ، علمتَ أن ذلك راجعٌ إلى طبعٍ وغريزة عند أبى على ، رحمه الله . ولم يبقَ إلّا أن أذكرَ لك مُثلًا من إغماض أبى على وعُسْر أسلوبه في هذا الكتاب . وسترى أن بعض هذه المُثل راجعٌ إلى أنه يطوى الكلامَ طيًّا ، اعتاداً على أنه بسطه في بعض تصانيفه الأخرى . فمن ذلك :

١ - عَجْنُ الكلام بعضه ببعض ، كما ترى فى مثل توجيهه لبيت ذى الرمة :
 كل من المنظر الأعلى له شبة هذا وهذان قد الجسم والتُقَبُ

قال فيما قال: « ومعنى ذلك فيما حكى عن الزّيادى : أنّ جسمه مثل جسمه المحسن والمراد بالجسم الأجسام ... » (٢) . وقد علّقت في هذا الموضع بأن الكلام ينبغى أن يقف عند قوله « جسمه » وأن كلمة « الحسن » لعل المراد بها : الحسن بن الحسين السُّكِرى ، وهو أحد الذين صنعوا ديوان ذى الرمّة ، وقد أعانني على ذلك أنّ نون « الحسن » قد ضُبطت في نسختى الكتاب بالضم – ولا يمكن أن يكون « الحسن » خبراً لإنّ ، لأنّ « إنّ » استوفَتْ خبرها في قوله « مثل » – فيكون المراد « قال الحسن » ، وما بعده مقول القول ، وهو أسلوب معروفٌ في كلام الأقدمين ، ولكنه هنا عَسِرٌ .

تلقی جوابِ الشرط بغیر ما اعتاد المصنّفون أن يتلقّوه به ، فى مثل : « فإن قلت قلْتُ (٣) » ، وأبو على يعدِل عن هذا المألوف ، فيقول فى الباب الأول ، الذى عقده لأسماء الأفعال : « فإن قلت : فهلا استدللت بتنوين مائون من هذا على أنه اسم نحوصَه فإنّ هذا التنوين الذى فى صَه ليس الذى فى يدٍ » فقوله « فإنّ هذا

⁽١) « حسن التأتّى لمحنة اللفظ » من كلام أبى سليمان الخطابى ، رحمه الله ، فى مقدمة غريب الحديث ٥٧/١ – وهو تعبير غريبٌ دقيق ، يصلح أن يكون أساساً لما يقوله نُقّاد الشعر المعاصرون فى (المُعاناة) .

⁽٢) باب من حذف خبر المبتدأ . وانظر أيضاً لعجن الكلام ص ٢٢٣ ، س١ .

⁽٣) وهو ما يسمُّيه الفقهاء ﴿ الفُنْقَلَةِ ﴾ تَحتُوه مِن : فإن قلتَ ... قُلْتُ . كما ترى .

التنوين الذي في صم » هو الجواب. وقد قلت في تعليقي على هذا الموضع: هذا جواب « فإن قلت » ، وسيمرُّ بك شيءٌ كثيرٌ من هذا ، فتنبَّه ، فإن لأبي عليٍّ رحمه الله أسلوباً في الأداء وإدارةِ الكلام غيرَ الذي عَهدْتَه .

وقد سبق إلى تلقّى الجوابِ بهذا الأسلوب ، أبو الحسن الأخفش (١) ، وتبعهما الشيخ عبد القاهر ، ونبَّه عليه شيخُنا محمود محمد شاكر – حفظه الله – وما نبَّه عليه إلَّا لغُموضه وجَريانه على غير المألوف (٢) ، عند أهل زماننا .

وقد كان الأجدرُ بى ألّا أُنبِّه على هذا ، وألَّا أقفَ عنده كثيرا - إذ كان مِن فصيح الكلام ومن مستعمَله عند أهل العِلم - ولكنّى رأيتُه فى بعض السِّياقات يدقَّ ويغمُض حتى لا يكاد يُرَى ، ممَا حَمل البغداديَّ على أن يغيِّره إلى المألوف المعتاد :

فَمِن ذلك قولُ أَبِي على : « فإن قلت : فهلًا جاز حذفُها ... فإن إبقاء الموصول ... (٣) جعله البغداديُّ : « قلت : إبقاء الموصول » (٤) .

ومنه أيضا: « فإن قلت: أفيجوز إذا نصبتُ كالثها أن أجعل الكالىء حالًا من الموصول فإنّ وصفَ التُّغرة باليقظان ليس بالسَّهل » (٥٠) . غيَّره البغداديُّ إلى : « فالجواب أن وصف الثغرة باليقظان ... » (٦٠) .

ومن تغييرات البغدادي كلامَ أبى على ، في غير ما ذكرت ، ما قاله أبو عليٍّ في توجيه قوله العجاج :

خالط مِن سَلْمَى خياشيم وَفا

قال فيما قال : « ولكنْ جعل النصبَ في أن لم يُبدِل من التنوين فيه الألفَ كالجر والرفع » (٧) . بدَّله البغداديُّ فجاء : « ولكنْ جَعل النصب في عدم إبدال التنوين ألفاً

⁽١) معانى القرآن ١٤٥/١ .

⁽٢) دلائل الإعجاز ص ١١٤.

⁽٣) باب من الصلات والأسماء الموصولة .

⁽٤) الحزانة ٣/٤٢٤ .

⁽٥) الباب نفسه .

⁽٦) الخزانة ١٣/٥.

⁽٧) باب من مجارى أواخر الكلم من العربية .

كالجرّ والرفع » ^(١) .

وقال أبو على ، فى وجه مشابهة «عسى » « لَعَلَ » : « فإن قلت : إذا صارت بمنزلتها لهذا الشبه ، فما المرفوع بها ؟ وهى إذا صارت بمنزلة لعلَّ اقتضى مرفوعا » (٢) . وقد علّقت على هذا الموضع بأن الكلمة جاءت هكذا فى النسختين ، والمراد « اقتضى ذلك » أو نحوه ، وهو أسلوب أبى على ، ولكنَّ البغداديَّ غيرَّه إلى « تقتضى » (٣) . وما غيرَّ البغداديُّ مثلَ هذه المواضع من كلام أبى على ؛ إلَّا لأنه وجد فيها قلاقة (٤) ، كا نقلتُ عنه قريبا .

٣ - الفصل بين الشرط والجواب بفاصل طويل . ومن ذلك ما ذكره في توجيه بيت أميّة ابن أبي الصّلت :

الحاملُ النارَ في الرَّطْبَين يحملُها حتى تجيء من اليُّسْين تضطرمُ

جاء فيما ذكره: « فإن قال أجعل « يحملها » الخبر ، وأعلّق « حتى » به ... » ثم استطرد إلى أشياء كثيرة ، بعدَها أجاب فقال: « فهو قولٌ » ($^{\circ}$) ، وبين الشرط والجواب عشرة أسطر ، في كلّ سطر نحو عشر كلمات .

٤ - إجراء الإعراب على غير المألوف . قال فى إعراب بيت أوس بن حَجَر :
 كأن جديد الأرض يُبليك عنهم تقى اليمين بعد عهدك حالفُ

« وفاعل يبليك : جديد الأرض » (٦) . وعلّقت على ذلك بأنه يريد الضميرَ المستتر في « يبليك » العائد على « جديد الأرض » الذي هو اسمُ كأنَّ .

⁽١) الحزانة ٣/٢٤٤.

⁽٢) الباب الأخير – في توجيه قول رؤبة : يا أبتا علَّك أو عساكا .

⁽٣)الحزانة ٥/٣٦٣ ، وانظر ما يأتى فى الفِقرة (٤) .

⁽٤) وكذلك كان يفعل ابن الأثير مع الزمخشريّ . راجع مقدمتي لمنال الطالب ص ٣١ .

⁽٥) باب من الابتداء .

⁽٦) باب من الفاعل.

ومثلُه ما ذكره في إعراب قول القُطاميّ :

إذا التيَّازُ ذو العضلات قُلْنا إليك إليك ضاق بها ذِراعا

قال: « فاعل ضاق: التيّازُ المتقدّم ذكرُه » (١). وجاء في الخزانة: « فاعل ضاق ضمير التياز » (٢). وقلت في تعليقاتي: البغداديُّ ينقل عن كتابنا، وقد زاد كلمة « ضمير » كما ترى ؛ ليجرى الكلامُ على سنَن النحاة، فيما اعتادوه من إجراء الإعراب؛ لأن ظاهر كلام أبي على يُجيز تقدّم الفاعل على الفعل، وليس الأمر هكذا ؛ لأن أبا على يريد أن فاعل « ضاق » ضميرُ التيّاز، ثم نَظَّرْتُ له بما قاله في بيت أوس السابق.

وقد جاء لذلك نظيرٌ فى شاهدين للنابغة وعديٌ بن زيد (٣). فالأول: خلَّتْ سبيلَ أتيٍّ كان يجبسُهُ ورفَّعتْه إلى السِّجفين فالنَّضَدِ

وقال فيه أبو على : « فاعل يحبسُ السَّبيل » . وقلتُ : يريد ضمير « السبيل » . والثانى : مَن رأيتَ المنونَ عرَّيْنَ أم مَنْ ذا عليه من أن يُضامَ خفيرُ

قال : « فاعل عرَّيْن المنون » وقلت : يريد نون النِّسوة العائدةَ على « المنون » .

ومن إغماض أبى علي في هذا الكتاب ، سكوتُه عن بيان وجه الدلالة في البيت
 الشاهد أو المثال ، ومن ذلك أنه ساق هذا الشاهد :

وقد شُئِيتْ بها الأقوامُ قبلي فما شُئِيتْ أَبِيَّ ولا شَئِيتُ (٤)

ولم يبين وجه الدلالة منه ، وذكرتُ في تعليقاتي أنه قد أبان عنه في « الشيرازيات » فاكتفى بذلك عن إعادته هنا .

⁽١) الباب الأخير .

⁽٢) الحزانة ٣٣/٣.

⁽٣) الباب الأخير أيضا . وانظر كذلك ما قاله وقلتُه في هذا البيت :

كناطح صخرة يومـــاً ليفلقهـــا فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ وهو آخر شاهدٍ في الكتاب .

⁽٤) باب من مجاري أواخر الكلِّم من العربية .

ومن ذلك أيضا سكوتُه عن بيان وجه الدلالة ، فى أن صوغ الاسم على التثنية من أول الأمر ، مع عدم تقدير انفصال الواحد ، فى نحو « مِذْروان » دليل على أن التثنية حرفُ الإعراب (١) . وقد ذكرت فى تعليقى وجه الدلالة من « اللسان » ، والغالب أنه أخذ من ابن سيده ، الذى يأخذ من أبى على .

وكذلك ما ذكره من شواهد التعبير عن الماضى بالحاضر ، فقد مثّل له بقوله تعالى : ﴿ هذا مِن شيعته وهذا مِن عدوّه ﴾ (٢) ، وسكت عن بيان دلالة ذلك على الحاضر ، وقد كشفه فى البغداديات ص ١٠٧ ، بأن وجه الاستدلال هنا استعمال أداة الإشارة ﴿ هذا ﴾ ، وهى لا تكون إلّا للحاضر ، وإنما المراد حكاية الحال فى ذلك الوقت ، وإن كانت القصّة فيما مضى ، بدلالة قوله تعالى : ﴿ فوجد فيها رجلين يقتتلان ﴾ .

- ومنه أيضا أن أبا علمي يشير إلى القياس ولا يُصَحّحه ، ويُومىء إلى التنظير ، ولا يكشفه . وأرى أنه إنما ترك ذلك ثِقةً بعلِم قارىء زمانه ، أو اكتفاءً بأنه ذكره في بعض تصانيفه الأخرى .

فمن ذلك قوله: « كَا أُجرِى يذَر مُجْرَى يدَع » ("). ولم يبيّن وجْهَ هذا الإجراء ، وقد بيّنه في كتابه الحلبيات – ص ١١٢ من مصورة دار الكتب المصرية – ولخّصتُ كلامه فقلت: « وذلك بفتح عين « يذر » ، وهي الذال ، وجاز ذلك في هذا الفعل ، مع أن عينه أو لامه ليستا من حُروف الحلق ؛ لأنه أشبه « يدع » من حيث إن كليهما ليس له ماضٍ ولا مصدر ، ولو كان للفعل « يذر » ماضٍ لجاء على « يفعُل » أو « يَفْعِل » ، بضم العين وكسرها .

ومن ذلك قوله: « وإن شئت قلت: استغنوا بجمع عِرْق عن جمع عِرْقاة ، كا استغنوا بجمع عِرْق عن جمع عِرْقاة ، كا استغنوا بجمع لَجبة عن جمع لَجبة ، حيث قالوا: لَجَبات » ، ولم يُبيِّن وجْهَ هذا التنظير ،

⁽١) باب من التثنية .

⁽٢) باب من الابتداء.

⁽٣) باب من الجمع بالألف والتاء تحذف فيه اللام .

وقد نقلته فى تعليقاتى عن ابن سيده ، فيما حكاه عن أبى على ، ثم رددتُه إلى سيبويه (١) . ومنه ما ذكره فى تأويل « إنما » فى الحصر ، بمعنى « ما و إلّا » قال منظّراً له : « وقد قال سيبويه قريباً مما قالوا ، وهو قوله : إنما سرتُ حتى أدخلَها ، إذا كنت محتقراً لسيرك إلى الدخول ؛ لأنك لا تجعله سيراً يؤدّى إلى الدخول ، وأنت تحتقره » (١) . هكذا قال رحمه الله ، ثم سكت عن بيان وجه الشبه بين ما هو بسبيل تقريره ، وبين قول سيبويه ، وقد نقلته فى تعليقاتى ، حكايةً عن كتابه : الشيرازيات .

ومنه ما أورده في توجيه قول الشاعر :

ويل آم قوم طعنتم في جِنازتهم بني فُعيل غَداة الرَّوع والرَّهَبِ فقد ذكر أن الهمزة في « أمّ » قد لزمها الحذف في هذا الموضع على غير قياس ... ثم قال : « فإن قلت : فلم لا يكون « وَيْ » في هذا الموضع للتعجُّب ، وتكون اللام الجارَّة . فالذي (٣) يدلُّ على أنه « ويلُّ » والهمزة محذوفة من « أمّ » قولُ الشاعر : لأمّ الأرض ويلٌ مَّا أجنَّتْ بحيثُ أضرَّ بالحسن السَّبيلُ (٤) وقلت في تعليقاتي : ولم يُبيّن أبو علي ، رحمه الله ، وجه الدلالة من هذا الشاهد ، على عادته في اجتزاء الكلام وطيه ، ثقةً بعلِم قارىء زمانه ، وقد كشف ابنُ الشجري وجه عادي المناهد على المناهد على المناهد على المناهد على عادته في اجتزاء الكلام وطيه ، ثقةً بعلِم قارىء زمانه ، وقد كشف ابنُ الشجري وجه الدلالة من هذا الثاهد كالمناهد على المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناه المناهد المناهد

الدلالة ، قال : « فلما ظهرت اللام في « ويل » لما قدَّم الشاعرُ اللامَ الجارَّة ، كذلك إذا أُخُرت اللام ، فقيل : ويلٌ لأمّه . هذا معنى كلام أبي على في هذه المسألة ، وفي كلامي بعضُ لفظه » (٥) . انتهى كلامه ، وهو دالٌ - كما ترى - على أن أبا على قد عَرَض لهذا الشاهد في كتابٍ آخرَ من كتبه غير كتاب الشّعر .

وبعد : فإن الأمثلة التي ذكرتُها في إغماض أبي عليٍّ وطيِّه الكلامَ طيًّا ، أردتُ بها أيضا - فوق الدلالة على أسلوبه ومنهجه في الأداء - أن أُمَهِّدَ عُذْرِي فيما تراه مِن توسُّع

⁽١) باب آخر من الجمع بالألف والتاء . والمخصّص ١٨٢/٧ ، والكتاب ٦٢٧/٣ .

⁽٢) باب ما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ.

⁽٣) هذا جواب « فإن قلت » فَضُمُّه إلى الأمثلة التي ذكرتُها من قبل عن أسلوب أبي عليٌّ في تلقّي الجواب .

⁽٤) باب يجمع ضُروبا من هذه الأبواب .

⁽٥) أمالي ابن الشجري ٧/٥ .

في الشرح والإحالة ، وإكثار من التخريج والبَسْط . وتحقيقُ النُّصوص ينبغي أن يظلُّ في دائرة تحرير النصّ ، وبذلِ أقصى الوُسْع في « أن يؤدَّى الكتابُ أداءً صادِقاً كا وضعه مؤلَّفُه كمَّا وكَيْفاً بقَدْر الإمكان » (١) . ثم ما يكون بعد ذلك من شرح موجَز للغريب ، وتخريج للنصوص ، وتوثيق للنُقول ، وإضاءة النصِّ ببعض التعليقات ، ويكون ذلك كلَّه في خدمةِ النصّ وتَجْليته . أما الرَّكضُ هنا وهناك ، وجمْعُ الشاذَّة والفاذَّة ، واستدعاء الداني والقاصى ، ومَلْء العَيْبة (٢) بما ينبغى أن يظلَّ في موضعه ، يَرْجع إليه ويُفيد منه من يُريد التوسُّع والاستزادة : فليس ذلك من التحقيق في شيء ، وهو تضخيمٌ للنصّ ، وإثقالٌ عليه ، وحَجْبٌ لضيائه وسَناه ، والسالكُ هذا الطريق لا يأمن العَثرة بعد العَثرة ، والرَّلَّة إثرَ الزَّلَة .

ولا تَحْتَجَنَّ علينا بما تراه في حواشي تفسير أبي جعفر الطبرى ، وطبقات ابن سلَّام ، لشيخنا محمود محمد شاكر ، حرس الله مُهْجَته ، وبما تراه في حواشي مقتضب المبرِّد للشيخ الجليل محمد عبد الخالق عُضيْمة رحمه الله ، فذلك مِن بابةٍ أخرى ؛ لأن الذي تراه من كلام هذين الإمامين موصولٌ بكلام الأوائل ، مُنْتَزعٌ منه ، ودالٌ عليه ، ومكمِّلُ له ، والشيخان الجليلان يسيران في طريق الفُحول ، لا تَخْرِمُ مِشْيةُ أحدِهِما مِشْيةَ واحدٍ من علماء الصَّدْر الأول . أمّا أنا وأنت – مِن حَمَلةِ الدكتوراه – فَدَعْنا نَرْتزقٌ ، وَصَلِّ على النبي !

وأمر آخر ، أريد أن أنبه عليه من خلال تلك الأمثلة التي ذكرتُها : إِنَّ محقِّق الكتاب مطالَبٌ بأن يجمع آثارَ صاحب الكتاب كلَّها ، مخطوطَها ومطبوعَها ، فقد ظهر لك أن أبا على كان يسكت عن توضيح الشيء في كتاب ؛ لأنه كشفه في كتاب آخر ، ويؤكّد ذلك ما ذكروه من أن أبا طالب العبديّ تلميذ أبي على ، وشارح «إيضاحه» كان يشرح كلام أبي على بكلام أبي على .

وكذلك لابد أن يكون محقّق الكتاب على صِلةٍ بالفنّ الذي يعالجه كتابُه ، خبيراً بالكتُب الأخرى التي تدُور في فَلكهِ ، أو تكونُ على نَسَبٍ منه ووَشِيجة .

 ⁽١) هذا أدقَّ تعريفٍ وأوفاه لتحقيق النَّصوص . وهو مما سبَق إليه شيخنا العلَّامة عبد السلام هارون . والناس يتداولونه بينهم ، وقليلٌ منهم مَن يردُّه إليه .

⁽٢) العيبة : ما يُجعَل فيه الثياب .

شواهد الكتاب

هذا كتابٌ مَدارُه على الشّعر ، كما عرفت ، فالقضايا النحوية والصرفية ، وقضايا المعانى عُولجت فيه من خِلال الشعر ، لكنّ الذى يُعالج هذه القضايا لا غِنى له عن شواهد الكتاب العزيز ، والحديث الشريف ، وكلام العرب فى حِكمها وأمثالِها ، وتعبيراتِ النحاة ونماذجها . وقد استشهد أبو على بذلك كله (١) .

والذى ينبغى الوقوفُ عنده ، هو استشهاده بالحديث الشريف ؛ للذى علمته من الجدل حولَ هذه القضيّة ، قديماً وحديثا ، وهل كان ابن مالك هو أولَ من توسَّع فى الاستشهاد بالحديث ، أم أنه مسبوقٌ بابن خروف ، أم أن الاثنين مسبوقان بغيرهما من تُحاة الصدر الأول ؟

والذي يعنيني من هذه القضية استشهاد أبي عليٌّ بالحديث في هذا الكتاب.

لقد جاء الاستشهاد بالحديث في ثمانية مواضع من الكتاب . وإليك نصَّ الحديث ومكان الاستشهاد منه :

- العائدُ في هِبته » استشهد به على مجىء المصدر بمعنى اسم المفعول ؛ فإن الهِبةَ هنا بعنى الموهوب (٢) .
- ٢ «كان يلطحُ أُغَيلمة بنى عبد المطلب » وهو من حديث ابن عباس رضى الله عنهما
 جاء به شاهداً على تصغير فِعْلة على أُفَيْعلِة (٣) .
- ٣ « صواحبات يوسف » استشهد به على جَمع التكسير إذا جُمع جَمْعَ المؤنَّث السالم ، واستشهد به في موضعين من الكتاب (٤) .

⁽١) وكان استشهاده بالقرآن الكريم ، بما هو من السبعة ، وبما هو فوق السبعة .

⁽٢) باب من التقديم والتأخير .

⁽٣) باب من الجمع بالواو والنون .

⁽٤) باب ما كُسِّر من الأسماء وجُمع بعد التكسير على حَدّ التثنية . وباب من الصَّلات والأسماء الموصولة .

- ٤ « مَثَلُ المؤمنِ كَمَثل الجمل الأنفِ » استشهد به على أن « الذُّلُ » في قوله تعالى :
 ﴿ أَذَلَةٍ على المؤمنين أعزّةٍ على الكافرين ﴾ هو ذلَّ التواضع ، لاذُلُّ الهوان (١) .
- ٥ « رُدُّوا على أبي » جاء به شاهداً على أن العربَ تجعل العَمَّ أباً ، فإنه صلى الله عليه وسلم يريد عمَّه العباسَ رضى الله عنه (٢) .
- ٦ « هو لأخيك أو للذئب » استشهد به على أن المراد من قوله : « للذئب » الافتراس .
 والمعنى : أن ضالَّة الغنم التي لا صاحبَ لها ؛ إمّا أن يأخذَها أخوك المسلم ،
 أو يفترسها الذئب (٣) .
- ٧ «كان إذا رأى مَخِيلةً » وهو من حديث أمّ المؤمنين السيدة عائشة رضى الله عنها
 استشهد به على أن « المَخِيلة » هى السَّحابة الخَليقةُ بالمطر ، المتهيّئةُ له ، وأن ما
 جاء فى هذا الحديث إنما هو على حذف الموصوف والمضاف ، وتقديره : إذا رأى
 سحاباً ذا مَخِيلة (٤) .

فهذه هي الأحاديث التي استشهد بها أبو على في هذا الكتاب . وكلُّها مخرَّجةٌ في كتب السُّنّة ودواوينها الصحيحة ، كما تراه في تعليقاتي .

ولك أن تقول: إن الاستشهاد بتلك الأحاديث يدور في فَلَك قضايا صرفية ولغوية ودلالية ، وليس منها ما هو نص في قضايا النحو (٥) ، وهم غير مختلفين في أن الحديث قد استشهد به الصدر الأول في توثيق اللغة وتحريرها (٦) . ولكنك تعلم أن الصرف يدخل في النحو بمعناه العام ، وأن الدلالة هنا متصلة بالمتن اللغوي الذي هو أساس في التركيب النحوي .

⁽١) باب من الأسماء المبنية .

⁽٢) الباب السابق.

 ⁽٣) باب من الصلات والأسماء الموصولة .

⁽٤) باب من الفاعل.

⁽٥) إلَّا ما جاء في الحديث السابع ، فإنه داخل في باب النعت ، وفي باب الإضافة .

⁽٦) يقول الدكتور محمد ضارى حمادى : « على أن من الحق القول بأن اندفاع المتقدمين في اتجاه الاحتجاج بالحديث كان مَشُوبًا بعيبٍ كبير ، لقد كانوا إلى الاحتجاج به للتثبت اللفظى ، والتحقّق من نصوص اللغة أقربَ =

وهذا الفصل الذي اصطنعه المتأخّرون بين علوم اللسان ، لم يكن وارداً عند الأوائل ، وهم كالمُجْمعِين على أن العربيَّة كتابٌ واحد .

ومهما يكن من أمر ، فإن صنيع أبى على هذا دالٌ على أن « الحديث » كان قريباً منه ، إذا احتاج إليه انتزع منه ، ويستوى فى ذلك عنده ما نقوله نحن الآن ، من مسائل النحو أو الصرف ، أو اللغة أو الدَّلالة .

هذا وقد ذكر أستاذنا الكبير الدكتور شوقى ضيف أن أبا على « قد يتمثّل بالحديث النبوى أحياناً ؛ لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستئناس » (١) . والذى رأيناه من أبى عليّ فى هذا الكتاب ، أنه يذكر الحديث أصلًا فى الاستشهاد ، لا استئناساً (٢) .



⁼ وألصقَ منهم إلى الاحتجاج به لاستنباط القاعدة النحوية ووضع الأحكام » . ثم حكى عن الأستاذ طه الراوى قوله : « فأصبح رَبُعُ اللغة به خصيبا ، بقَدْر ما صار رَبْعُ النحو منه جَديبا » ، لكن الدكتور حمَّادى ذكر بعد ذلك أن « الجدب » لم يكن بمعناه وإطلاقه ، ثم حكى عن الأثمة الأوائل استشهادهم بالحديث في مسائل النحو . راجع : الحديث النبوى الشريف وأثره في الدراسات اللغويّة والنحوية . ص ٣٣٥ ، وما بعدها .

⁽١) المدارس النحوية ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

⁽۲) انظر مناقشة فكرة (الاستئناس) هذه ، في كتاب الدكتور حَمَّادى السابق ص ۳۲۹ ، ثم انظر موقف أبى على من الاستشهاد بالحديث ، في كتاب الدكتور عبد الفتاح شلبى : أبو على الفارسي ص ۲۰۳ ، ۵۵۳ ، وكتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ص ۷۹ ، ۱۲۹ – ۱۳۲ .

وقد أفادت الدكتورة خديجة أن الاحتجاج بالحديث فى اللغة والأدب والتفسير ، لا يُعَدّ من مسائل الخِلاف ، ولا يدخل المحتجّ فيها ضمن المحتجيّن به فى مسائل النحو والصرف ، وكأنها تردُّ على الدكتور عبد الفتاح شلبى ؛ لأن كثيراً من النماذج التى أوردها فى استشهاد أبى عليِّ بالحديث ، تدور حول الاحتجاج للقضايا اللغوية ، وقسير الكلمات الواردة فى الشعر .

وانظر : الحديث النبويّ في النحو العربي – ص ٩٩ وما بعدها – للدكتور محمود فَجَّال . نشر نادي أبها الأدبي . شركة العبيكان للطباعة والنشر – الرياض ١٤٠٤ = ١٩٨٤م .

ونأتى إلى عَظْم الكتاب وصُلْبه ، وهو شواهد الشعر ، وقد عرفْتَ أن مدارَ هذا الكتاب على الشعر ، وعرَفْتَ أيضا أن عدد هذه الشواهد قد جاوز الثانمائة بقليل ، غير الكتاب على الشعر ، وعَيرَ القِطَع والأجزاء من الأبيات ، التي يجتزىء بها أبو على عن إنشاد البيت ، لأنها موضع الشاهد . وقد تكون القطعة المُجْتَزَأ بها كلمةً واحدة ، مثل « خريج » و « اليُجَدَّعُ » و « طفلُ » و « يعلُو » ، و « الجبابير » ، وقد تكو جارًا ومجروراً ، مثل « مِن عليه » و « لدن غدوة » و « دلو الدال » ، وقد تكون جملة ، مثل « تظلُّ تحفر عنه » و « ذلَّ الزمانُ لهم » و « يجول بريمُها » و « طاطٍ عن الحقّ » و « بمنصلت مثل الحسام » .

فهذه قِطعٌ من أبيات يعرفُها أبو على ، ويُقَدِّر أن قارئه يعرفها مَعْرِفتَه . وقد سَبَق إلى هذا المنهج في الاستشهاد سيبويه وابنُ السراج ، ومن إليهما ، ولكنَّ أبا عليٍّ توسَّع فيه كثيرا .

وشواهد الكتاب انتزعها أبو على من شعر الجاهليين ، ومَن بعدَهم إلى نهاية عصر الاحتجاج . ثم طمَح ببصره إلى ما بعد هذا العصر ، فأخذ من شعر شعرائه ، وقرَن بعض شواهدهم بقوله : « فأما قول المحدَث » ، أو « قال بعضُ المحدَثين » ، أو « أخذ المحدَثُ قولَه » .

ومن هؤلاء الشعراء المحدَثين الذين عرفتهم : بشَّار ، وأبو نُواس ، وأبو محمد اليزيديّ ، وأبو تحمد الصمد بن المعذَّل .

(١) بَشَّار في قوله :

وليس للمُلحِفِ مثلُ الردِّ

الباب الأخير .

وأبو نُواس – على ما رجَّحتُ – فى قوله : دارت على فتية ذلَّ الزمانُ لهم نمسا أصابهمُ إلَّا بما شاعولِ باب من الأسماء المبنية .

وأبو محمد اليزيديّ في قوله:

أو كسرُّ عَظْمٍ مِن عِظامِـــهُ

ولم يُسمَّمُ أبو عليِّ واحداً من هؤلاء المحدَثين - ليس لأنه لا يعرفهم ؛ فإنَّ كلمة « المحدَث » وصفٌ مُقرِّب ، ويكاد يُشعِر بأن موصوفَه معروف ، بل كأنه كان في صدره حَرَجٌ من الاستشهاد بشعرهم .

ومما ينبغى التنبُّه له أن هذه الشواهد الأربعة التي انتزعها أبو على مِن شعر المحدّثين ، منها اثنان ساقهما للمعانى ، واثنان للإعراب ، فجاء ببيت بشّار شاهداً على استعمال « الرَّد » بمعنى عدم القبول ، أو عدم الإعطاء ، واستشهد ببيت أبى نواس على مجيء « الذَّلّ » في معنى الانقياد والمُواتاة ، لا الهوان والخضوع .

وساق بيت أبى محمد اليزيدي ، وبيت أبى تمام – أو عبد الصمد بن المعذّل – لقضايا إعرابية ، حول « سِيّان » و « كلاهما » . وقد عقّب أبو علي بيت اليزيدي بعبارة ذات دلالة ، قال : « فهذا في القياس كما جاء في الشعر القديم » . أفلا تدلُّ هذه العبارة على أن ما جاء من الشعر المحدّث أو المولَّد ، صالحٌ للاحتجاج به ، وبناء القواعد عليه ، ما دام قد جاء على وَفْق القديم ؟

وهذا كلامٌ يجرُّنا إلى قضية شهيرة في نحو أبى على ، بل في تاريخ الاستشهاد كله ، وذلك ما ذكروه من أنه استشهد في « الإيضاح » ببيت لأبي تمام ، هو :

مَن كان مَرْعَى عزمهِ وهمومهِ وضُ الأماني لم يزل مهزولا (١)

وأبو تمام ليس ممّن يُستشهد بشعره ، وقد اعتذروا له عن ذلك بأن عضد الدولة - وقد عمل أبو على « الإيضاح » له - كان يحبُّ هذا البيت ، وينشده كثيراً .

وقيل: إنما استشهد به لمكان حبيبٍ من الأدب والعلم ، فأراد التنويه به والتعظيم - لشأنه ، ثم ذكروا عن الزمخشري تجويزه الاستشهاد بشعر أبي تمام ، وحُجَّتُه أننا قد وثقنا بمروّياته في « الحماسة » فيُجعَل ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٢) .

⁽١) الإيضاح ص ١٠٢.

 ⁽٢) الكشاف ١٧٠/١، في تفسير قوله تعالى: ﴿ وإذا أظلم عليهم قاموا ﴾ [سورة البقرة: ٢٠]، والبحر المحيط
 ٢٠/١ ، ووفيات الأعيان ٨١/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٠١ ، وانظر أيضاً الروض الأنف ٧٢/٢ .

قلت: ولم يكن أبو على أوَّل من استشهد بشعر أبى تمام ، فقد سبقه إليه أبو العباس المبرد. قال ابن جنى في سياق الاستشهاد بشعر للمتنبى: « ولا تستنكر ذكر هذا الرجل و إن كان مولَّدا – في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف مُتَسرَّبه ، فإن المعانى يتناهبها المولَّدون ، وقد كان أبو العباس – وهو الكثير التعقُّب لجِلّة الناس – احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائى ، في كتابه في الاشتقاق ، لمَّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيد نُحطَّة عَجْزٍ ما شفَعْنا الأذان بالتثويب » (١) والذي يعنينا هنا ما قاله الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، دفاعاً عن أبي على ، وتسويغاً لما فعله ، قال رحمه الله : « وأما البيت الذي أنشده فطريفُ الشأن ؛ لأجل أنه من قصيدة أبي تمام التي أوّلُها :

يومَ الفراق لقد خُلِقتَ طويلا لم تُبْقِ لى صَبْراً ولا معقُولا وقبله قوله:

لو جاز سلطان القُنوع وحكمُهُ في الحَلْق ما كان القليلُ قليلا والشيخ أبو على ليس ممَّن يحتجُّ ببيتٍ محدَث في الإعراب ، وإنما يحتج بأشعار المولَّدين في المعانى فقط ؛ لأن ذلك شيءٌ مشترك ، فأمّا حديث اللفظ فللمُعْرِب ، وكان شيخُنا (٢) يحملُه على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثلُ ذا بيتُ فلانٍ تقريبا ، فألحق ذلك بحاشيه الكتاب ، ثم وقع في العمود ، فأما (٣) يكون دونه فبعيد . فإن قيل : إن هذا النحو لل كان مشهوراً مستغنياً عن الحجة ، وكان القصدُ فيه زيادة البيان بالتمثيل ، أورد هذا البيت ، لم يمتنع . وقد يقال : وإلى هذا ذهب فلانٌ في قوله ، ولا يُقصَد بذاك الاحتجاجُ ، وإنما يرادُ إيضاح قصيْده ، وتقريبُ المَسْلك » (٤) .

⁽١) الخصائص ٢٤/١ ، وانظر بقية كلامه ، وحاشيته .

⁽٢) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث . وأبو علمٌ خالُه ، كما سبق .

 ⁽٣) هكذا في المطبوع من المقتصد، وفيما حكاه – عن مخطوطته – الدكتور عبد الفتاح شلبي: ﴿ فأمَّا أَن يكون ﴾ .

⁽٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٤١٢/١ ، ٤١٣ . وأبو على الفارسي ص ٥٣٠ .

فهذا كلام الشيخ عبد القاهر ، أراد به أن يُبعد عن أبي على تهمة الاستشهاد بالشعر المحدَث في مسائل الإعراب ، وقد أريِّتك أنّ شاهديْن من الشعر المحدَث في هذا الكتاب قد ساقهما أبو على لمسائل من الإعراب ، بغير شك ولا ارتياب ، والبيتان ملتحمان بسياقهما التحاما شديداً ، فليس فيهما شبهة الإلحاق التي حكاها عبد القاهر ، عن شيخه ، ولا تَشَمُّ منهما رائحة الاستئناس بعد ذكر الشاهد الموثّق ، بل إن الشاهد القديم يكتنفهما من أمام ووراء ، فهما كهو ، سواء بسواء (١) ، وليس هنا استرضاء لعضد الدولة ، كما قالوا في بيت « الإيضاح » ، وليس هنا أيضاً خوفٌ مِن « بَشّار » كما قالوا في إنشاد سيبويه له (٢) .

ولست أفهم سرَّ هذه المبالغة في التوقي من شعراء ما بعد عصر الاحتجاج ، والاعتذار عمَّن سوَّلَتْ له نفسُه من النحاة الاقترابَ من هذه المنطقة ، وكأنها منطقة عسكريَّة (ممنوع الاقتراب – ممنوع التصوير) . وتأمَّل كلمة ابن جنى السابقة ، والقضية كبيرة ، وقد عالجها أساتذتنا ومشايخنا ، وليس هنا مجالُ الإفاضة فيها .

* * *

ولما كان هذا الكتابُ كتابَ نحو ومعانٍ ، فإنك واجدٌ فيه قَدْراً كبيراً من الشعر ، ليس مما استهلكه النحاة ، ومُطالِعٌ أسماء شعراء لا يتردَّدون في كتب النحو ، وإنما مكانهم كتب الأدب والأخبار ، مثل « عبد الله بن عبد الأعلى الشيبانيّ » الذي تقرأ له شعراً شجيًّ النَّغَم ، نَدِيَّ الإيقاع ، هو قوله :

ياليت ذا خبر عنهم يُخَبِّرنا بل ليت شعرى ماذا بعدنا فعلُوا كانوا وكنَّا فما ندرى على وَهَمٍ أنحن فيما لبِثْنا أم هُمُ عَجِلُوا (٢٠)

⁽۱) وقد وجدت كلمة لأبى على تنطق بجواز الاستشهاد بشعر المحدثين ، وذلك قوله ، فيما حكاه ابن جنى : « يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم ، وشعرًنا على شعرهم » . ذكره السيوطي في المزهر ٩/١ه .

 ⁽۲) ردَّ هذه التهمة ردًّا حاسما أستاذنا العلَّامة على النجدى ناصف – رحمه الله ورضى عنه – وحكاه عنه الدكتور عبد الفتاح شلبى في كتابه ص ٤٦٤ .

⁽٣) باب يجمع ضُروباً من هذه الأبواب .

ولك أيها المحبُّ للشعر المتذوِّقُ له ؛ أن تسأل : أين بقيّةُ هذا الشعر الشجّي الندِيّ ؟ بل أين نجد هذا الشاعر ؟ فإن هذين البيتين يُنبئان عن شاعرٍ مُطرِب ، آسِر النَّغَة ، جهير الصَّوت .

ومن طريف ما أنشده هذا البيت:

يموت الصالحون وأنت حتى تَخَطَّاك المنايا لا تموتُ (١) ولم ينسبُه ، ووجدتُه في قصةً صالحةٍ للمُذاكرة ، فقد ذكر المسعوديُّ أن عمرو بن العاص ، رضى الله عنه ، قدم من مِصر ، على معاوية ، رضى الله عنه ، في بعض الأيام ، فلمّا رآه معاوية قال :

يموت الصالحون وأنت حتَّى تخطَّاك المنايــــا لا تموتُ فأجابه عمرو:

فلستُ بميّتِ ما دمتَ حيًّا ولستُ بميّتِ حتى تموتُ وحكاها عن المسعوديّ الصلاحُ الصفديُّ ، في تمام المتون .

وستجد فى الكتاب أيضا إضافاتٍ جيّدة لشعر الشعراء الذين نُشِرت دواوينُهم عن أصولٍ خطية ، أو جُمِعت جَمْعاً ، ومنهم : أبو دؤاد الإياديّ ، وأوس بن حجر ، والأسود بن يَعْفُر ، وأميّة بن أبى الصَّلت ، وعمرو بن معد يكرب ، والنمر بن تولب ، والقتال الكلابى ، والشمَّاخ ، وحميد بن ثور ، والأخطل ، وعديّ بن الرقاع ، والكميت ، وعمران بن حطان ، وإبراهيم بن هرمة .

أمّا اختلاف رواية أبى عليٍّ عمّا هو ثابتٌ فى دواوين الشعراء ، فستجد منه أبياتاً ذواتِ عدد ، وما أريد أن أطيل بذكر أمثلته .

⁼ ومثلُ هذا الشاعر الواعِد كثيرٌ من الشعراء المقلِّين المُجِيدين ، وإن إحصاءَ شعر هؤلاء الشعراء وجَمْعَه ، ثم تحليلَه وتذوُّقه ، ضروريٌّ لرسم الصورة الكاملة لشعرنا العربيّ الذي هو مَجْلَى حياتنا كلها . واقرأ الاختيارات ، والمجاميع الشعرية ، على اختلاف مناهجها ، بل اقرأ كتب التاريخ والبلدان (الجغرافيا) وكتب المعارف العامة ، ترّ من شعر هؤلاء المقلِّين العجب العجيب . ودَعْ عنك يا طالبَ العلم ما يُقال لك من أن «محاضرات الأدباء» للراغب ، و « شرح مقامات الحريري » للشَّرِيشيّ ، و « المستطرف » للأبشيهي ، و « شرات الأوراق » لابن حجّة الحموي ، و « الكشكول » و « المخلاة » للعاملي : كلَّها كتبٌ صنعها أصحابُها للتسلية والسَّمر وإزجاء الفراغ ، وأنها جميعها تمثل الاهتمام بالجزئيّ دون الكلّي ، لأن العقلية العربية غير قادرة على التركيب! فهذا سُخفٌ و جَهْل . وردُه ودَفْعُه في غير هذا المكان .

⁽١) الباب الأخير من الكتاب .

وقد رأيت أبياتاً شهيرة في الدرس الأدبيّ ، دخل إليها أبو عليّ من باب النحو ، فمن ذلك حديثُه عن « إنْ » في قول النابغة :

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خِلتُ أن المنتأى عنك واسعُ (١) فهذا البيت لا تجده إلَّا في كتب الأدب والبلاغة .

* * *

⁽١) باب مما يكون الحرفُ فيه على لفظٍ واحدٍ يَحْتمل غير معنى .

مصادر أبي على في هذا الكتاب

أفاد أبو عليٍّ من أعلام النحو واللغة الذين تقدَّموه ، على اختلاف مذاهبهم ، بدءاً من سيبويه ، وانتهاءً بشيخيه أبى بكر بن السرَّاج ، وأبى إسحاق الزجَّاج ، مصرِّحاً وغيرَ مصرِّح . وقد أفضى تخريجُ شواهِده ، وتتبُّعُ مسائله إلى معرفة هؤلاء الذين لم يصرِّح بالأخذ عنهم .

فمن الذين صَرَّح بهم : سيبويه ، والأخفش الأوسط ، وأبى زيد الأنصارى . وقد استكثر أبو عليٍّ مِن عِلم هؤلاء الثلاثة استكِثاراً .

أما سيبويه فلا غِنى لأى نحوى عن الإفادة منه والحكاية لأقواله . وقد روى أبو على « كتابه » عن شيخه ابن السرّاج (١) ، كما رواه عن أبى إسحاق الزّجاج (٢) ، وله « تعليقة » (٣) عليه .

ويقول أبو حيان التوحيدي ، في سياق المقارنة بين أبي سعيد السِّيرافي ، وأبي على - وكان أبو حيان شديد الميل إلى السِّيرافي ، منحرفاً عن أبي على -: « وأمّا أبو على فأشدُّ تَفرُّداً بالكتاب ، وأشدُّ إكباباً عليه ، وأبعدُ من كلِّ ما عداه ، مما هو عِلمُ الكوفيين » . ثم قال : « ولأبي على أطراف من الكلام في مسائل أجاد فيها ولم يأتَل ، ولكنه قعد على « الكتاب » على النظم المعروف » (٤) .

⁽۱) برنامج الوادي آشي ص ٣٠٧ ، وأبو علي ص ٢٩٦ .

⁽٢) فهرس ابن عطية ص ٧٨ .

⁽٣) من هذه التعليقة نسخة في (٢١١) ورقة ، نسخت سنة (٧٣٤) محفوظة بمكتبة شهيد على ، بالمكتبة السليمانية باستانبول ، برقم (٢٣٥٧) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢٦٥/١ . وقد أخبرني أخبى الدكتور عياد بن عيد الثبيتي أن الدارس السعودي ، السيّد / عوض القوزى ، قد أقام على هذه « التعليقة » درساً للدكتوراه بإحدى جامعات بريطانيا ، وأوشك أن يفرغ منه . وفي ذلك إجابة عن سؤال الدكتور شلبي « أكان للفارسيّ كتابٌ بشرح الكتاب ؟ » وكان قد وجد في حاشية الأمير على المعنى نصًّا من شرح أبي على للكتاب . أبو على ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، قلت : ومن قبل الأمير صرَّح ابن جني بشرح أبي على لكتاب سيبويه . سر صناعة الإعراب ص ٥٨٦ . ٥٨٣) إمتاع المؤانسة ا/١٣١١ . وقوله « على النظم المعروف » يريد أنه اقتصر على دراسته على الطريقة المعروفة .

ونُقُول أبى على عن سيبويه في هذا الكتاب كثيرة ، وقد رأيته في مواضع كثيرة يُضمِر له من غير تقدُّم ذِكْر ، مِن مثل « ألا ترى أنه قال » (١) ، و « كما قال » (٢) ، و « في البيت الذي أنشده » (٣) ، و « ألا ترى قوله في يَسْتَعُور » (٤) . ومثلُ هذا كثيرٌ دللتُ عليه في تعليقاتي .

وقد يؤدِّى أبو على كلامَ سيبويه بعبارته هو ، وكأنه يشرحه ، ولا يحكى كلامَه ، كا ترى فى حديثه عن حذف الفعل بعد « أن » فى نحو « أما أنت منطلقا انطلقت » (°) ، وقد ينتزع آراءَه دون أن ينسبُها إليه ، كا ترى فى توجيهه لقولهم : « إمَّالا » ($^{(7)}$ ، وقد نسبها إليه فى « البغداديات » ، وكما ترى فى تفسير « أنْ » فى قوله تعالى : ﴿ أَنِ اعبدوا الله ﴾ ($^{(Y)}$.

وكلَّ هذا دالَّ على عناية أبى عليِّ بكتاب سيبويه ، مما يضعه في هذا الكتاب ضِمنَ شُرَّاحه ومُفَسِّريه .

وأما الأخفش فقد ساق أبو على كثيراً من آرائه وتوجيهاته وإنشاداته . وقد ينقل عنه من غير تصريح ، كما ترى في كلامه على هذا الشاهد :

أبي جودُه لا البُخلَ واستعْجلَتْ به نَعَمْ مِن فتى لا يمنعُ الجودَ قاتلَهُ (^)

وهذا هو الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ، كما تعلم ، وهو يجرُّنا إلى الأخفشين : الكبير والصغير . أما الكبير - وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد - فقد رأيت أبا على يُضمِر له من غير تقدّم ذكر ، وذلك قوله : « وزعم أن بعضهم يقول : حيَّ هلَ الصلاة (٩) » .

⁽١) الباب الأول (مبحث بَلْهُ) .

⁽٢) باب من الجمع بالواو والنون (أُبَيْنين) .

⁽٣) باب مما كُسِّر من الأسماء وجُمع بعد التكسير على حَدّ التثنية .

⁽٤) باب من لحاق النون الفعلَ المضارع للجمع أو لعلامة الرفع.

⁽٥) باب من الحروف التي يُحذف بعدها الفعلُ وغيُره .

⁽٦) الباب نفسه .

⁽٧) باب مما يكون الحرف فيه على لفظ واحد يَحْتمل غيرَ معنى .

 ⁽A) باب من مجارى أواخر الكلِم من العربية .

⁽٩) باب من الحروف التي تتضمن معنى الفعل.

وأشرت فى تعليقاتى إلى أن فاعل « زعم » هو أبو الخطاب الأخفش الكبير ، اعتاداً على التصريح به فى سيبويه ، واللسان ، والخزانة .

وأما الصغير – وهو أبو الحسن على بن سليمان ، وهو من طبقة شيوخ أبى على – فقد أفاد منه أبو على ، في الجانب الذي شُهِر به وعُرِف ، وهو إنشاد الشّعر ، فأنشد عنه أبياتًا ذواتِ عدد . ومِن أشهر ما أنشد عنه قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي ، الشهيرة التي أولها : تكاشرني كرها كأنّك ناصح وعينك تُبدي أن صَدْرَكَ لي دوى (١)

وما بقى من الذين استكثر عنهم أبو على إلّا أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى ، صاحب « النوادر » فى اللغة ، وهو من أثمة اللغويين فى الصّدر الأول ، وحسبه فَضْلًا ونُبْلًا أن سيبويه كان يَكنى عنه فى « الكتاب » بقوله : « مَن نَثِقُ به » ، و « أخبرنى الثقة » وأشباهما .

وإجلال أبى على للنوادر مشهورٌ مذكور ، فيقول غلامُه ابنُ جنى ، فى سياق حديثه عن نوادر اللِّحياني : « وذاكرتُ بنوادره شيخنا أبا على ، فرأيتُه غيرَ راضٍ بها ، وكان يكاد يصلى بنوادر أبى زيد ، إعظاماً لها ، وقال لى وقتَ قراءتى إيّاها عليه : « ليس فيها حرف إلّا ولأبى زيد تحته غرضٌ مّا » ، وهى كذلك لأنها محشُوَّة بالنكت والأسرار » (٢) .

وقد عوَّل أبو على في هذا الكتاب علَى أبي زيد ، وحكى عنه كثيراً ، في اللغة ، وإنشاد الشعر ، ومعلومٌ أن أبا عليِّ روى « النوادر » عن شيخه أبي بكر بن السرَّاج ، بسنده إلى أبي زيد (٣) ، وحملَتْ أقدمُ نسخةٍ مخطوطة عُرِفَتْ من « النوادر » تعليقاتٍ لأبي على الفارسيّ ، مقرونة بالرمز (فآ) ، وهو رمزُ أبي عليِّ في الكتب القديمة (٤) .

 ⁽١) البصريات ص ٢٨٥ – ٢٩٣ ، وقد أنشد منها أبو على بيتين ، في هذا الكتاب ، يظهران في الفهارس ، إن شاء الله . وانظر أبو على ص ١١٩ .

 ⁽۲) سر صناعة الإعراب ص ۳۳۱ ، وحكاه ابن سيده في المحكم ۲۷۱/۳ ، والبغدادي في الحزانة ٤٩٢/٦ ،
 وشرح شواهد شرح الشافية ص ۲۱٦ .

⁽٣) شرح أبيات المغنى ١٠٨/١ .

 ⁽٤) راجع مقدمة تحقيق النوادر ص ٨٠، وانظر كتابنا (باب ما جُعلت فيه النونُ المفتوحة اللاحقة بعد الواو
 والياء في الجمع حرفَ إعراب) الشاهد الأول في الباب ، وتأمَّل تعليقي عليه .

ومن شيوخ العلم الذين أضمر لهم أبو عليٍّ من غير تقدَّم ذِكر: أبو العباس المبرّد، وذلك قوله: « واعلم أن ما ذهب إليه من أن قولَهم: « مُ الله » إنما هو محذوف من: أيمن لله » (١). فقد ظهر لى أنه يريد المبرِّد، وقد صرَّح بنسبة هذا القول إليه فى « البغداديات » ، وأعاده على هذا الإبهام أيضا فى موضع آخر (٢). ثم أشار إليه على الإبهام كذلك، بقوله: « ومن زعم أن قول الشاعر: قدرٌ أحلَّكَ » (٣). وصرَّح باسمه فى « الشيرازيات » .

وأشير هنا إلى أن أبا علم كان قد عَدَل عن إقراء كتب المبرِّد ، والتكثُّرِ بالرواية عنه ؛ لأسبابِ ذكرها ابنُ مِسْعَر (٤) .

و مِن أعلام الكوفة حكى أبو على عن أبى زكريّا الفَرّاء ، وكَنَى عنه فى بعض المواضع « ببعض البغداديّين » . ومن أئمة الكوفة الذين حكى أبو على رواياتهم وإنشاداتهم ، فى كثرةٍ ظاهرة : أبو العباس ثعلب ، وبعض نُقُوله عنه عزيزة ، فإنى لم أجدها فى المطبوع من كتبه .

أمَّا ما وراء ذلك من ذِكر بعض أهل العِلم ، على الإِبهام ، أو على الوصف ، من نحو « أحد أهل النظر » و « أحد شيوحنا » و « بعض البغداديِّين » فقد اجتهدت في تعيين المراد ، على ما أدَّى إليه النظر ، وما أريد أن أشقَّ عليك بذكر أمثلته ، وستراه حين تأتى قراءتك على الكتاب إن شاء الله .

茶 柒 柒

فهذا ما كان من أمرِ موارد أبي على ، فيما عالجه من مسائل النحو واللغة ، سُقْتُه على سبيل الوَجازَة والاختصار .

أما ما كان من موارده في المعانى - وهي قَسِيمُ النحو في هذا الكتاب - فقد سبق أنَّ مِن أقدم المصنفات فيها ما ألَّفه الأخفش الأوسط ، وابن السِّكِّيت ، والأُشْنانداني ، وابن قتيبة .

⁽١) باب من مجاري أواخر الكلم من العربية .

⁽٢) باب من الجمع بالواو والنون ، يبقى فيه الاسمُ المجموع على حرفٍ واحد .

⁽٣) الباب الذي قبل السابق.

⁽٤) تاريخ العلماء النحويين ص ٦١ .

وقد أشرتُ إلى أن أبا على قد استكثر من الرواية عن الأخفش ، نحواً ولغةً وإنشاداً ، ولم يصرِّح أبو على بأيٍّ من كتب الأخفش التي روى عنها ، وأنت تعلم أن للأخفش في إعراب القرآن : معانى القرآن ، وفي النحو : الأوسط ، وفي المعانى : أبيات المعانى ، أو المعاياة .

فأما ابنُ السكِّيت ، فقد حكى عنه أبو على في مواضعَ ذاتِ عدد ، وبخاصَّة في الإنشاد ، ولم أجد ما حكاه عنه في كتبه المطبوعة : إصلاح المنطق ، والألفاظ ، والقلب والإبدال ، فحاك في صدرى أن أبا عليٍّ يحكى عن كتابه في المعانى ، حتى رأيتُه صريحاً بيِّناً في كلام رضيّ الدين الصاغانيّ (١) .

وأما ابن قتيبة فقد ذكرت لك أن كتابه في المعانى مِن أغزر تلك الكتب وأحفلها ، وأحسنها ترتيباً . ولقد كان موقف أبي على منه عجباً من العجب : فقد أغار عليه في أكثر من شاهد ، وسلخ شرحه في أكثر مِن موضع ، وتطابَق سياقهما تطابُقاً تامًّا ، ولم يُصرِّح أبو علي باسمه مرَّة واحدة (٢) ، ولست أجد تفسيراً ظاهراً لهذا الإغفال والصَّمت ، فلا معاصرة بين الرجلين مانعة من الإنصاف ، فبينهما مائة عام وعام ، ولا خلاف في المذهب النحوي ، فلم يكن لابن قتيبة شأنَّ كبيرٌ في النحو . فلم يَثق إلّا عصبية المذهب والمُعْتقد ، وهي آكِلة القلب ، وفارية الكبد ، ومُغْمِضة العين ، وعاقدة اللّسان ، والسَّعيد مَن عَصَمه الله .

فابن قتيبة - كما علمتَ - من أهل السُّنَّة ، ويقال : هو لأهل السنّة مثل الجاحظ للمعتزلة ، فإنه خطيب السنة ، كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة . وقد نسبه إلى السُّنَّة نسبًا صريحاً قاطعاً ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، رحمه الله ، فذكر أن الإمام أحمد بن حنبل يذهب

⁽١) وذلك ما حكاه عنه في شرح « الزجلة » فقد صرَّح الصاغاني في التكملة ٣٧٨/٥ ، ٣٧٩ ، بأنه في المعانى لابن السكّيت . راجع (باب من حذف المضاف) وانظر تعليقي على قول الشاعر :

لعسلُّك يومــاً إن أثَــرْتَ خلِيَّــةً بجذماء فيها ضربةُ السيف تغضبُ في الباب نفسه ، وبعد الموضع السابق بقليل .

⁽٢) وكأنما هي دُيونٌ تُقْضَى ، فقد انتفع ابن قتيبة من كتابى ابن السُّكِيت « الألفاظ » و « إصلاح المنطق » فى كتابه الشهير « أدب الكاتب » ، ولم يذكر فضله ولا سَبْقه . راجع مقدمة تحقيق إصلاح المنطق ، لشيخنا عبد السلام هارون .

إلى أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل الصحيح للمتشابه ، ثم عقّب على ذلك بقوله : و وهذا القول اختيار كثير من أهل السُنّة ، منهم ابن قتيبة ، وأبو سليمان الدمشقي وغيرهما ، وابن قتيبة من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق ، والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة » (١).

وأبو على معتزلى ، كما ذكر مترجموه ، وقد نقلت لك فى صدر هذه التقدمة ، كلمة القاضى أبى بكر بن العربي ، فيه . وهذا القاضى أبو بكر رجل صحيح العقيدة ، سائر فى طريق الإنصاف .

وقد عُرِف أبن قتيبة بهجومه على المعتزلة ، والتشنيع عليهم ، والإزراء برجالهم ، كما ترى في طعنه على أبى الهذيل العلّاف ، وثمامة بن الأشرس ، والنّظّام ، ولم يسلم من هذا الطعن شبخه الجاحظ (٢) .

فلا عَجَبَ أن يُعرِض عن ذكره أبو على ، لهذه الحَسِيكة التي لابُدَّ أن يطوى عليها صدرَه ، وكذلك فعل الشريف المرتضى ، مع ابن قتيبة ، فهو لا يكاد يصرح باسمه – في كتابه غرر الفرائد ودرر القلائد ، المعروف بأمالي المرتضى – إلَّا في معرض النقد والتخطئة (٣) .

ومهما يكن من أمر ، فهذه بعضُ أمثلة لماأخذه أبو علىٌ من ابن قتيبة :

١ – أنشد أبو على :

جَدَّت جَدادِ بلاعبٍ وتخشَّعَتْ غمراتُ قالِبِ لِبْسةٍ حَيرانِ ولمُ أَجده في غير المعانى الكبير (٤).

٢ - أنشد أبو على بيتين لعلقمة وابن أحمر ، في معنى أن الطير لا تطير من خوف الصاعقة . والبيتان متجاوران بهذا المعنى عند ابن قتيبة (٥) .

⁽١) تفسير سورة الإخلاص ص ١٢٩، ١٣٠ – تصحيح الشيخ طه يوسف شاهين – دار الطباعة المحمدية بالأزهر – القاهرة بدون تاريخ. وانظر مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن – ص ٥٣ – لشيخنا العلامة السيد أحمد صقر، هون الله عليه ما به ، وألبسه ثوب الصحة والعافية .

۲۱ – ۲۰ المرجع السابق ص ۲۰ – ۲۲ .

⁽٣) المرجع السابق ص ٧٢ .

⁽٤) باب من الابتداء ، والمعانى الكبير ص ٩٦٤ .

⁽٥) باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء ، والمعاني ص ٨٦٠ .

- ٣ سَلَخ أبو على شرح ابن قتيبة لقول أبى ذؤيب:
 وكان سَفُّودَيْنِ لَمَّا يُقْتِـرا عَجِلا له بشواءِ شَرْبٍ يُنْزَعُ (١)
- ٤ أخذ أبو على تقدير ابن قتيبة لفاعل « علا » في هذا الشاهد :
 ومُجَوَّف اتٍ قد علا ألوانَه أسار جُرْدٍ مُتْرَصاتٍ كالنَّوى (٢)
- أورد ابن قتيبة شعراً لأبى دؤاد ، وامرىء القيس ، والفرزدق ، في (العُنتي وما يُحْمَد من طُولِها) وقد استاقه أبو علي بهذا الترتيب (٣) .
 - ٦ أنشد أبو على لطُفَيل:
 كأنَّ عراقيب القطا أُطُرِّلَها حديثٌ نَواحِيها بِوَقْعِ وصُلَّبِ
 وأغار على شرح ابن قتيبة له (٤).
- انشد أبو على ثلاثة شواهد ، في سياق واحد ، لوصف السَّحاب ، من شعر الهذليّين ، وهذه الشواهد الثلاثة في سياق واحد أيضاً عند ابن قتيبة (٥) .
- ٨ أنشد أبو على ثلاثة أبيات في وصف النَّعام ، لأبى النجم ، وللأعلم الهذلي ، ولزهير ، والشواهد الثلاثة بشرحها منتزعة من ابن قُتيبة (٦) .
- ٩ أنشد أبو على للأسود بن يعفر ، ولأميّة بن أبى عائذ الهذلى ، في معنى (قيد الأوابد) ،
 أى لحوق الخيل بالصّيد . والبيتان في هذا الباب عند ابن قتيبة (٧) .
 - ١٠ أنشد أبو عليٌّ لأبي وَجْزة السُّعديّ :

وأرى كريمك لا كريمة دُونه وأرى بلادك منقع الأجواد

⁽١) باب ما جاء في الشعر من الفصل بين المبتدأ وحبره وبين غيرهما بالأجنبي، والمعاني ص ٢٢٣.

⁽٢) باب من الفاعل ، والمعانى ص ٣٦٣ .

⁽٣) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب ، والمعانى ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

⁽٤) الباب نفسه ، والمعانى ص ١٠٦٣ .

⁽٥) الباب نفسه ، والمعاني ص ٨٩٢ .

⁽٦) باب من حذف المضاف ، والمعانى ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، وانظر أيضا ص ٣٦٤ .

⁽٧) الباب نفسه ، والمعانى ص ٢٤ ، ٢٦ .

وسَلَخ شرْحَه من كلام ابن قتيبةَ (١) .

11 - من معانى الشعر التى ذكرها أبو على ، أنّ الضّربَ بالسَّوط يُجْعَل رِداءً للمضروب ، لوقوع الضَّرب موقع الرِّداء ، واستشهد لهذه الصورة بشعر للخنساء ، والنابغة . وهذا الشعر بشرحه عند ابن قتيبية (٢) .

١٢ - ذكر أبو على أن الفاعلَ يكون مرَّةً فاعلًا ، ومرَّةً مفعولا ، واستشهد له بقول ذى الرُّمَّة :

ربلًا وأرْطَى نفت عنه ذوائبه كواكب القيظ حتى ماتت الشَّهُبُ ووَجَّه الرفع والنصب في « ذوائبه » و « كواكب القيظ » بكلام ابن قتيبة (٣) . وإن كان كلامُ ابن قتيبة أيضاً راجعاً إلى تفسير أبي نصر – شارح الديوان – وشيخه الأصمعيّ .

هذا وقد تابَعَ أبو علمٌ ابنَ قتيبةً ، في روايته هذا البيت :

مستحقباتٌ رواياها جَحافلها يَأْخُذْنَ بين سَوادِ الحَطِّ فاللَّوبِ وهو مُلَفَّقٌ من بيتين للحُطيئة وسلامة بن جندل ، وبيت الحطيئة هو : مستحقباتٌ رواياها جحافلها يسمُو بها أشعريٌّ طَرْفُه سامي

وبيت سلامة هو:

حتى تُرِكْنا وما تُثْنَى ظعائننا يأخذن بين سواد الخطِّ فاللوبِ (١) فهذا ما كان من أمر أبى على مع ابن قتيبة . ولا تَقُلْ: قد يكون اتفاقُ كلام أبى على مع كلام ابن قتيبة راجعاً إلى أن الاثنين يُعَوِّلان على كتابٍ واحدٍ في المعانى ، قد يكون كتابَ الأخفش ، أو كتابَ ابن السِّكِيت ، لا تَقُلْ هذا ؛ لأن أبا على عَوَّدَنا أن يُصرِّح بالأخفش ، وابن السَّكِيت . والله أعلم .

⁽١) الباب الأخير ، والمعانى ص ٥٣٨ .

⁽٢) الباب نفسه ، والمعان ص ٤٨٠ ، ١٠٧٨ .

⁽٣) الباب نفسه ، والمعاني ص ٧٤٥ .

⁽٤) الباب الثانى ، وهو (وهذا بابٌ منه آخر) ، والمعانى ص ٩٨ ، ٩٩٩ ، لكنّ ابن قتيبة نسبه لسلامة – على حقّ روايته – في ص ٩٤٥ .

أثر هذا الكتاب في الخالِفِين

عرفْتَ محلَّ أبي عليِّ من العِلم ، وعَرفْتَ أنه يُقْرنُ بسيبويه ، وقد أظْهَرْتُك على نصِّ عزيز (١) ، لأبي بكر بن العربيّ ، يُنبئك أن ليس بين سيبويه وأبي عليّ أحدٌ . فكان عَدْلًا أن تمتليء كتبُ النحو ، كبارُها وصغارُها ، بالنقل عنه ، والحكاية لأقواله ، ولكنك لا تكاد تظفر بالنصّ على كتابٍ من كتبه بذاته ، إلّا في القليل النادر . فتلمُّسُ أثر «كتاب الشّعر » في تصانيف المتأخرين لا يكون إلا بالنصّ على الأخذ منه . فإذا عَدِمْنا هذا لم يبق أمامنا إلّا اتفاق السيّاق ، ولكنَّ هذا غيرُ حاسِم ، للذي علمتَه من أبا عليّ يُعالج بعض المسائل (٢) في غير كتابٍ من كتبه بنفس الأسلوب والسيّاق .

فلْنبدَأ بذكر هؤلاء الذين صرَّحوا باسم الكتاب ، وهم فيما عرفتُ :

١ - القَيْسي ، شارح « الإيضاح » ، وهو من رجال القرن السادس .

٢ – عليّ بن عَدْلان الموصليّ ، المتوفى سنة ٦٦٦

٣ – الرضيّ الاستراباذيّ ، المتوفى نحو سنة ٦٨٦

٤ - بهاء الدين بن النحاس ، المتوفى سنة ٦٩٨

٥ – أبو إسحاق الشاطبيّ ، المتوفى سنة ٧٩٠

٣ – عبد القادر البغداديّ ، المتوفى سنة ١٠٩٣

وقد ذكرتُ أسماءَ كتبهم ، وموضعَ ذِكرِهم لكتاب أبى على ، عند الحديث عن الاختلاف في اسم « كتاب الشعر » .

لكنّ البغداديَّ يحتاجُ منّا وقفة . فهذا الرجل : عبد القادر بن عمر البغداديّ ، المولود ببغداد عام ١٠٣٠ ، والمقيمُ والمتوفَّى بمصر عام ١٠٩٣ ، قد جمع من أصول الكتب

⁽١) إنما كان نصًّا عزيزاً ، لأنه ليس في كتابٍ من كتب النحو ، وليس في كتاب تراجم من تراجمهم . وانظره في صدر هذه المقدمة .

⁽٢) وكذلك إنشاد الشعر . يقول البغداديّ في قول الشاعر :

مرُّوا سرِاعاً فقالوا كيف صاحبكم قال الـذى سألــوا أمسى لمجهــودا « وهذا البيت شائعٌ في كتب النحو ، ذكره أبو على في غالب كتبه » الخزانة ٢٢٨/١ ، وأيضا ٩/٢ .

العربية ونوادرها ما لم يجمعه أحد في عصوه ، وإنّ دراسة ما جمعه هذا الرجل من أصول كتب العربية ودواوين الشعر التي لا نجد كثيراً منها الآن ، تنتهي بنا إلى نتائج خطيرة عن حال تراثنا وسلامته ووفوره عَبْر الأجيال والعصور ، وأنّ نكبتنا في العصور الحديثة هي أشد من نكبتنا زمان الصليبيّين والتتار . إن المخطوطات التي أخذها السلطان سليم – غازي مصر ، زعَموا (١) – من مصر ، لازالت مصونة محفوظة بمسجده بمدينة « أدرْنة » بشمال تركيا ، وقد رأيتها (١) رأي العين ، ولمستها لمس اليد . ولكن أين تلك المخطوطات التي كانت بمصر ، في مكتبة العلّامة البغدادي ، وبعض تلك المخطوطات لأبي الحسن الأخفش المتوفى سنة ٥ ٢ ؟

إنَّ دراسة تاريخ مصر الحديث – أعنى ما بعد الألف الهجرى – تحتاج إلى تنبه شديد ؛ لما حدث فيها من المداخلات وخلط الأوراق (٣) ، وما شاب تحديث مصر مِن نوايا ونوازع ، ولعلَّه من اللَّافت للنظر ، والمثير للانتباه ، أنه في الوقت الذي كانت تتمُّ فيه عمليّات الإغراء لابتعاث الناجمين من أبناء مصر للتزوّد مِن عِلم أوربا ، والوقوف على نهضة الفرنجة ، كانت تتمّ عمليةً أخرى نشطةً جدا ، في إخراج نوادر المخطوطات من مصر ،

 ⁽١) انظر الإشارة إلى دحض تلك الفرية ، بإيجاز فى كتابى : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٢١١ ،
 وانظر تاريخ هذا السلطان المسلم ، فى : تاريخ سلاطين آل عثمان ص ٦٧ . ليوسف آصاف . تحقيق بسَّام عبد الوهّاب الجابى – دار البصائر . دمشق ١٤٠٥ – ١٩٨٥ م .

⁽۲) كان ذلك في شتاء عام ١٣٩٠ = ١٩٧١ م .

⁽٣) بعد أن فرغت من كتابة هذا الكلام ، وأخذتُ أخرجه مِن المُسَوَّدة ، جاءتنى من القاهرة غريبةً من غرائب شيخنا محمود محمد شاكر ، وعجيبةً مِن عجائبه ، رجَّتْ نفسى رجًا ، ودَلَّهَتْ عقلى تَدْلِيهاً ، وذلك ما كتبه حفظه الله عن هذه الحقبة من الزمان ، في تاريخ أهل الإسلام وأهل مصر على وجه الحصوص ، وقد ذكر - أمتع الله المسلمين ببقائه - كلاماً عالياً خطيراً ، حُدِّث به تحديثاً ، ووُفِّق إليه توفيقاً ، كلام لا يعرفه المؤرِّخون ولا الأدباء ، ولا أيُّ صنيف مِن حَمَلة الأقلام : حقائقُ لا مَردٌ لها ولا مَدْفَع ، ساقها في بيانٍ آسِرٍ حلوِ النَّغم ، هو أسلوب شيخنا الذي يجمع بين الفحولة والسُّهولة والعُذوبة .

وذلك ما سَمَّاه (رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا) جعلها صَدْراً لنشرته الجديدة من كتابه العظيم (المتنبى) – نشر دار المدنى بجدة ومكتبة الخانجى بمصر – مطبعة المدنى بالقاهرة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

وإنه لَحَتْمٌ واجبٌ على كلِّ عربيٌّ مسلِم أن يقرأ (هذه الرسالة) ؛ لأنها تردُّه إلى تاريخ أمَّته ، وما أحاط بها من كيدٍ ومكر ، التقطئه عينٌ بصيرةٌ مفتَّحةٌ سريعةٌ اللَّمْح ، ووعاه عقلٌ مُدرِكٌ محيط ، يضمُّ النظير إلى نظيره ، والشبيه إلى شبيهه ، وأدَّاه لسانٌ جرىء يصرِّح ولا يُجَمْحِم . أحسن اللهُ إليه ، وجزاه خير الجزاء الذي يجزى .

عن طريق السماسرة وقناصل الدول الأجنبية ، وكأنما كان القصد والغاية : التفريغ ثم الإحلال ... وهذا حديث طويل . لكن لابد من التذكير بأن مصر لم تَعْدَم رجالًا أوفياء ، حَرَصوا على أن تظل مصر عربية الوجه واليد واللسان ، وستظل إن شاء الله وفيَّة للعُهُود ، حامية للتُغور (١) .

وعودة إلى العلَّامة البغدادي ، فأقول : إنه كان من أكثر أهل العِلم انتفاعاً بكتاب الشعر ، وقد أحال عليه في كتبه الأربعة : الخزانة ، وشرح أبيات المغنى ، وحاشية على شرح بانت سعاد ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية . وقد ذكرت مواضع ورود الكتاب في هذه الكتب الأربعة ، عند الحديث عن الخلاف في اسمه . وكانت الخزانة أكثر هذه الكتب ذِكراً للكتاب ونقلًا عنه .

وقد أنبأنا البغداديُّ أنَّ لديه نسختين من كتاب الشعر ، إحداهما بخط ابن جني ، والثانية قُرئت علَى أبي عليِّ ، وعليها خطَّه (٢) .

ثم رأيت البغدادي ينقُل مسائل بأكملها من الكتاب ، ويقول في آخر نقله : « انتهى كلامُ أبي على ، وسُقْناه برُمَّتهِ لنفاسته » (٣) . ولهذا وأشباهه توشك أن تكون « الخزانة » نسخةً ثالثةً من الكتاب ، وبخاصة أن نسخة (ب) المخطوطة تتفّق كثيراً مع نُقول البغدادي ، مما رجَّع عندى أن تكون تلك النسخة منقولةً عن نسخة ، منقولةٍ عن نسخة بخط ابن جنى ، وسيأتى بيانُ ذلك إن شاء الله .

وقد أشرتُ إلى أن البغداديّ كان يُغيِّر بعضَ عبارات أبى عليٌّ العَسِرة ، إلى الشائع المَّالُوف (٤) .

 (١) ولا تعبأ بهذه النماذج الرديثة التي تُغبّر في وجه مصر ، حين تخرج للعمل خارجَ مصر ، وكذلك لا تفزع من هؤلاء المخرّين المخرّفين داخل مصر ، فكلّ ذلك إلى زوال وانحسار إن شاء الله .

⁽۲) الحزانة ۳۳/۳، ۱٤٣/٥، وشرح أبيات المغنى ۱٤٩/۳، ٩٠/٥.

⁽٣) الخزانة ٣٦٣/٣ – ٣٦٨ ، وانظر شبيهه أيضا في ١٧٩/٧ – ١٨٣ .

⁽٤) راجع الكلام على « أسلوب أبي علي » .

وإذ قد فَرغْنا من هؤلاء الذين أفادوا من كتاب الشّعر ، وصَرَّحوا بالنَّقل منه ، فلْناتِ إلى هؤلاء الذين لم يصرِّحوا ، واتفقت سياقاتُهم مع سياق الكتاب ، ودَعْك من نُقول ابن جنّى ، وابن سيده ؟ فإنها إلى الكثرة ما هى ، وأنت تعرف منزلة أبى عليِّ عند ابن جنى ، أمّا ابنُ سيده فهو كثير النقل عن أبى عليّ ، وقد أشرتُ إلى غزارة نقله عنه ، في حديثي عن «اللغة في الكتاب» .

ولاَبُدَّ من التذكير مرَّةُ أخرى ، بأنَّ أبا على يُعالجُ بعض المسائل فى أكثر من كتابٍ من كتبه ، بأسلوبٍ مقارِبٍ أو مُشابه ، فأنا لا أقطع بأنَّ نقْلَ الناقلين هو من كتاب الشعر هذا ، ولكنى أسجِّل مواطنَ النقل هنا لتطابُق السِّياق فقط :

فاُوّلُ مَن يلقانا : على بن محمد الهروى النحوى ، المتوفى نحو سنة (٤١٥) ، وهو صاحب كتاب (الأزهية في معانى الحروف » . وقد رأيته أخذ كلام أبي على في موضعين : الأول ما ذكره أبو على في تأويل قولهم : (بعتُ الشاءَ شاةٌ و دِرهم » (١) . والموضع الثانى : ما قاله أبو على ، في توجيه قولهم : (متى أنت وبلادُك » (٢) .

وبعد الهرويِّ يأتي أبو على المرزوقيّ ، وهو تلميذ أبي علىّ ، وقد ذكرتُ ما رجَّحتُ أنه أخذه من كتابنا ، فيما سبق ، عند الحديث عن تلاميذ أبي علىّ .

وهذا إمامٌ من أئمة العربية في القرن السادس ، هو : أبو السعادات بن الشجري ، المتوفى سنة (٥٤٢) ، وهو صاحب « الأمالي » الشهيرة . وعن صلته بأبي على قلت في رسالتي عنه : « وابنُ الشجري موصول النَّسب النحوي بأبي على ، ويبدو إجلاله له واحتفا له بمصنَّفاته في هذا الحشد الهائل من النَّقول التي حكاها عنه ، وملاً بها كتابَه ، ثم في تصدِّيه لشرَّاحه ، وردِّه كتُبه بعضها إلى بعض » .

ثم قلت : « وأظن ظنًّا أن قَدْراً كبيراً من الآراء التي ساقها ابنُ الشجريّ غيرَ معزُوَّة إنما ترجع إلى مصنَّفات أبي عليّ » (٣) .

⁽١) آخِر (باب من الابتداء) والأزهية ص ٢٤١ .

⁽٢) باب من الابتداء لا يكون خبُره ظرف الزمان . والموضع السابق من الأزهية .

 ⁽٣) ابن الشجرى وآراؤه النحوية . مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الأمالي (رسالة دكتوراه بكلية دار
 العلوم - جامعة القاهرة) ص ١٠٨ من الدراسة .

هذا ما قلتُه منذ نحو تسع سنوات ، وقد رأيت تصديقَه في كتاب الشعر هذا . ومنه ما ذكره ابن الشجري من الاحتجاج لسيبويه في أن الاسم بعد (لولا) لا يرتفع بها ، وقد ظهر لي أن ابن الشجري قد انتزع الحجَّة فيه من كلام أبي على (١) .

ومِن أمثلة أخْدِ ابن الشجريّ من أبي عليٌّ في هذا الكتاب:

١ - أنشد ابنُ الشجريّ للأخطل:

كانت منازل ألَّافٍ عهدته م إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا وأورد كلاماً في إعرابه ، رأيتُه في كتابنا . وقال البغداديُّ : « والكلامُ على هذا البيت أصلُه لأبي على » .

وهذا البيتُ لا يوجد فى ديوان الأخطل المطبوع - صنعة السُّكِّريّ - فنِسْبتُه إليه إنما أخذها ابنُ الشجريّ من أبى عليّ . وكأنما خفِيَ هذا على السُّيوطيّ فقال : « قال ابن الشجريّ فى أماليه : هو للأخطل » (٢) .

٢ - حكى ابنُ الشجرى كلامَ أبى علي ، في جَرِّ الاسم بعد « بل » . في قوله :
 بل بلدٍ ملء الفجاج قَتَمُهُ

وصَرَّح بنِسبته إليه ، دون ذكر اسم كتاب ، والكلام بحروفه في كتاب الشِّعر (٣) .

٣ - سَلَخ ابنُ الشجريّ إعرابَ قول الخنساء:

إذ الناسُ إذ ذاك مَن عَزَّبَزًّا

من كلام أبي على ^(٤).

٤ - أخذ ابن الشجريّ تأويلَ أبي عليِّ لقول كعب بن سعد الغنويّ :

⁽١) باب من الحروف التي تتضمن معنى ألفعل ، وأمالى ابن الشجرى ٢١١/٢ ، ٢١٢ .

 ⁽۲) باب من حذف خبر المبتدأ ، والأمالي ۲۰۰/۱ ، وشرح أبيات المغنى ۱۷۹/۲ ، ۱۸۰ ، وشرح شواهد المغنى ص ۸۸ .

⁽٣) باب آخر من إضمار الحروف . والأمالي ١٤٤/١ ، وانظر أيضا ص ٣٦٦ .

⁽٤) باب من الابتداء لا يكون خبره ظرف الزمان . والأمالي ٢٤٦/١ .

لعل أبى المِغوار منك قريبُ وتصرَّفَ فيه . ونصَّ على ذلك البغداديُّ (١) .

ه - ذهب أبو على إلى أن « لا » ف قوله تعالى : ﴿ سَنُقْرِثُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ للنفى ، وليست للنهى ؛ ولذلك ثبت الألفُ ف الفعل . وقد أغار على ذلك ابنُ الشجرى بدلالة ذكره له ف سياق الأبيات التى أنشدها أبو على ، وأنشدها هو أيضاً في هذا الموضع (٢) .

آنشد أبو على لأميّة بن أبى الصّلت :

وقد عَلِمْنا لَوْآنَ العِلمَ ينفعنا أَنْ سوف تلحق أُخرانا بأولانا وقد أنشده ابنُ الشجريّ في ثلاثةٍ مواضعَ من الأمالى ، وسِياقُه يُؤذِن بأنه ينقُل عن أَلى على (٦).

* * *

وبعد ابن الشجرى يأتى نحويّان كبيران من نحاة القرن السابع ، هما : ابن يعيش (٦٤٣) ، وابن عصفور (٦٦٩) ، وقد رأيت فى كتابيهما اتفاقاً تامًّا ، أو شبه تامٍّ مع ما أورده أبو عليٍّ فى هذا الكتاب .

أما ابنُ يعيش فإليك أَخْذَه ومُوافَقاتِه :

١ - ذكر أبو علي كلاماً في اشتقاق « أوه » ورأيت هذا الكلام عند ابن يعيش ، في سياقي ينطق بأنه خَرَج مِن كِيس أبى على . ويؤكد ذلك أن البيت الذي أنشده ابن يعيش ، وهو :

أُوِّهِ مِن ذِكرى خُصَيْناً ودُونَهُ لَقاً هائلٌ جَعْد الثَّرَى وصفيحُ

⁽١) باب ما لحقه الحذف من الحروف ، والأمال ٢٣٧/١ ، والخزانة ٢٦/١٠ .

⁽٢) باب ما كان لامه من الأفعال حرفَ عِلَّة ، وما أجرى من الملحق مجرى اللام . والأمالي ٨٦/١ .

⁽٣) باب من الصّلات والأسماء الموصوّلة ، والأمالى ٢٩/١ ، ٢٧٩/٢ ، وأنشده ابنُ الشجرىّ أيضاً في المجلس التاسع والسّبعين ، وهو ممّا أخلّت به مطبوعةُ الأمالي الهندية . وقد نشر هذه المجالسَ الساقطةَ أخى الدكتور حاتم صالح الضامن ، في مجلة المورد العراقية – الملجد الثالث – العدد الأول والثاني ١٩٧٤ م باسم (ما لم ينشر من الأمالي الشجرية) .

- ليس يُوجَد فيما علمتُ إلَّا في كتابنا (١).
- ٢ أنشد أبو علي في لحاق تاء التأنيث الحرف « رُبَّ » :
 ماوِي بل رُبَّتم عارةٍ شَعْواءَ كالَّلذْعة بالْميسَمِ
 وأنشده ابن يعيش لهذا أيضاً ، وانتزع الحجَّة فيه مما ذكره أبو على (٢) .
- ٣ ذكر أبو على أن الحرف المضعَّف قد يُخفَّف بالحذف منه ، فإذا كان هذا فالقياس أن يبقى الحرف المخفَّف ساكناً ، ثم اعتذر لما جاء من ذلك محرَّكاً ، في نحو : أزُهَيْرُ إن يشبِ القَذالُ فإنه رُبَ هَيْضَلِ لَجَبِ لفَفَتُ بهَيْضِلِ وَاسْتاقَ ذلك كلَّه ابنُ يعيش (٣) .
- استشهد أبو على لمجيء « لعل » بدون اللام ، بقول جرير :
 عل الهوى مِن بعيدٍ أن يُقرِّبَه أم النجوم ومَر القوم بالعِيسِ
 والبيت أورده ابن يعيش ، شاهداً على ذلك أيضا ، ولم أجده في غير كتابهِ وكتاب أبى
 علي هذا (٤) .
- تكلَّم أبو علي ، على فتح تاء الجمع ، في قولهم : « سمعتُ لغاتَهم » بكلامٍ رأيتُه عند
 ابن يعيش (٥) .
 - ٦ أورد أبو عليٍّ كلاماً حول « أبيً » فى قول الشاعر :
 قَدَرٌ أحلَّك ذا المجاز وقد رأى وأبيــيَّ مالَكَ ذى المجاز بدار انتزعه ابن يعيش بألفاظه (٦) .
- ٧ ذكر أبو علىّ أن التثنية على ضربين : أحدهما أن يلحق الاسمَ فيها حرفُ التثنية ،

⁽١) باب منه آخر - وهو الباب الثاني - وشرح المفصل ٣٩/٤ .

⁽٢) باب ما لحقه من الحروف بعضُ ما لحق الأسماءَ والأفعال . وشرح المفصل ٣١/٨ .

⁽٣) باب ما لحقه الحذف من الحروف .والموضع السابق من شرح المفصل .

⁽٤) الباب السابق. وشرح المفصل ٨٧/٨.

⁽٥) باب آخر من الجمع بالألف والتاء . وشرح المفصل ٩/٥ .

⁽٦) باب من مجارى أواخر الكلم من العربية ، وشرح المفصل ٣٦/٣ ، ٣٧ .

والآخر : أن يُصاغَ الاسمُ على التثنية . وضَرَبَ لذلك الأمثلة ، وقد أخذ هذا الكلامَ بحروفه ابنُ يعيش (١) .

经 经 经

وأما ابن عُصفور فكان سياقه في كتابه « الضرائر » مؤذِناً بأنه ينقُل عن كتابنا هذا . ومن ذلك :

ما أنشده من قول الشاعر:

سِنِينى كلّها لاقيتُ حَرْباً أُعَدُّ مع الصَّلادِمةِ الذُّكُورِ (٢) وقوله:

حَدَوْا بأبى أُمِّ الرِّئَالِ فأَجْفَلَتْ نَعَامَتُ عن عارِض متله بِّبِ وَلَمْ أَرَ البيت في غير كتابنا ، مع اتفاق سياق الشاهد فيه وفي « الضرائر » (٣) . وقولِ الأسود بن يعفُر :

هَوَى بهم مِن حَيْنهم وسِفاهِهم من الرِّيح لا تَمْرِى سَحاباً ولا قطرا وهذا البيت لا يوجد في ديوان الأسود ، المطبوع ، والذي نسبه إليه هو أبو على (٤) . وقول عمر بن لجأ :

لمَّ خَشِيتُ نسبَيْ إضوائها

ولم ينسبه ابن عصفور ، وقال : « أنشده بعض البغداديّين » والراجح أنه يريد أبا على ، والسّياق في الكتابين يؤذن بذلك (٥) .

⁽١) باب من التثنية . وشرح المفصل ١٤٩/٤ ، وانظر أيضا ١٢/٥ ، وقارنه بما ذكره أبو علىّ فى (باب ما جُعلت فيه النون المفتوحة اللاحقةُ بعد الواو والياء فى الجمع حرفَ إعراب) .

⁽٢) الضرائر ص ٢٢٠ ، وقارنه بما ذكره أبو علمٌّ في الباب السابق .

⁽٣) باب من الأسماء المبنية . والضرائر ص ٢٤٢ .

⁽٤) باب من الفاعل . والضرائر ص ٦٤ .

⁽٥) باب ممّا قُلِب الكلامُ فيه عن الحدّ الذي ينبغي أن يكون عليه . والضرائر ص ٢٧١ ، والبيت فيه محرَّف .

هذا وقد وجدت أبا نصر الفارقيَّ يُنشِد في كتابه « الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب » كثيراً من الشواهد ، عن أبي على . وهذه الشواهد ثابتةٌ في كتابنا هذا ، ولم أنصَّ عليها هنا ؛ لاختلاف سياق الكتابين ، مما يجعل احتمال نقلِها من كتابِ آخَرَ لأبي عليِّ وارداً ، إلَّا شاهدين حاك في صدري أنهما منتزَعان من هذا الكتاب ، أولهما قول الشاعر :

هما حين يسعى المرءُ مَسْعاةَ أهلِه أناخا فشدًّا كالعقال المؤرّبُ (١) والثاني قولُه :

فقلت ادعُ أُخرى وارفع الصوتَ مرَّةً لعلَّ أبى المغوار منك قريبُ (٢) وكذلك رأيت شيئاً من إنشادات أبى على في هذا الكتاب ، ومَشابِهَ من إعرابه ، عند علم الدين السّخاوي ، في كتابه سِفر السعادة ، وذلك فيما ذكره (مِن أبيات المعانى الأبيات المشكلة الإعراب) (٣).

وكذلك حكى عنه فى كتابه : منير الدَّياجي ، فى توجيه هذه الأبيات ، لامرىء القيس وأبى ذؤيب ، والفرزدق :

صفیفَ شواءٍ أو قدیرٍ معجلِ جُرْبٌ یُدَفِّعُها السَّاق مَنازِیـحُ تَخَّیرت المِعْزَی علی کلِّ حالب (٤) فظلَّ طُهاةُ اللحمِ من بين مُنْضِحٍ وصرَّح الموتُ عن غُلْبٍ كأنهُمُ لعلَّك في حدراءَ لُمْتَ على الذي

⁽١) الإفصاح ص ٩١ ، ٩٢ ، وكتابنا (باب ما جاء فى الشعر من الفصل بين المبتدأ وخبره وبين غيرهما بالأجنبيّ) .

⁽٢) الإفصاح ص ١١٠ ، و (بأب ما لحقه الحذف من الحروف) .

⁽٣) سفر السعادة وسفير الإفادةَ ص ٧١٢ – ٧٣٨، ولم تصلْ نسخةُ هذا الكتاب المطبوعةُ إلىَّ بمكة المكرَّمة، وإلَّا بعد فراغي من تحقيق الكتاب، وبذلك حُرِمتُ الإفادة منه في التخريج. ومعرفتي بهذا الكتاب قديمة، إذ كنت قد صورْتُ نسختيه المحفوظتين بمكتبة عارف حكمة بالمدينة المنورة – على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام – عام ١٩٩٣ = ١٩٩٣ م لمعهد المخطوطات القاهرة.

⁽٤) منير الدياجي في تفسير الأحاجي ص ٢٤٢ ، ٢٤٤ (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤٠٦ – ١٩٨٥ م - إعداد الدكتور سلامة عبد القادر المرافى) وسياق السخاويّ متفق تماماً مع سياق كتابنا ، في (باب حذف المضاف) .

أمًّا شيخ النُّحاة في عصره: جمال الدين بن مالك ، فقد رأيت كثيراً من شواهد أبي علي ، وتقديراته في كتابنا هذا ، في « شرحه على التسهيل » ، وهو مخطوط ، فالإحالة عليه الآن غير مجدية (١) .

* * *

ونأتى إلى رجل مِن أهل العِلم ، أكثر من النقل عن أبى على كثرةً ظاهرة ، وأراه الرجل الثانى بعد ابنِ سيده ، تعويلًا على أبى على ، وحكايةً عنه : وهو صاحب كتاب (إعراب القرآن » المنسوب خطاً إلى الزَّجاج ، الذى نشره الأستاذ إبراهيم الأبيارى ، بمصر ، فى ثلاثة أجزاء ، عام ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م ، وخلَّط فى نِسْبته تخليطاً ، حتى جاء شيخُنا علَّمةُ الشام ، الأستاذ أحمد راتب النفّاخ – أطال الله فى النعمة بقاءَه – فى عام ١٣٩٤ هـ علَّمةُ الشام ، الأستاذ أحمد راتب النفّاخ – أطال الله فى النعمة بقاءَه – فى عام ١٣٩٤ هـ على على ١٩٧٤ م فكتب كلاماً عالياً ، فى « تحقيق نسبة الكتاب واسمِه ، والتعريف بمؤلفه ، واستكمال تحقيق بعض أبوابه » (٢) . انتهى فيه إلى أن مؤلف الكتاب يوشك أن يكون (على بن الحسين بن على الضرير الأصبهاني الباقولي » ، المعروف بـ « الجامع » أو « جامع العلوم » ، الذى كان حيًّا سنة (٥٣٥) (7) ، وأن اسم الكتاب : إما أن يكون « الجواهر » – وهو الأكثر – وإما أن يكون « نتائج الصناعة » .

ومع أن الأدلة التي ذكرها شيخُنا صريحة في نسبة الكتاب إلى « جامع العلوم » فإنه ، حفظه الله ، جرى على سَنَن أهل العِلم ، في التوقّف والحَذَر والتواضع أيضا ، فقال في آخر كلمته : « ولا نكران ، بعد ، أنّ ما انتهيتُ إليه في اسم الكتاب على هُدَى ما اجْتمع لديَّ من قرائنَ لا يعدو أن يكون ظنًّا من الظنّ يرتفع عندى إلى مرتبة الرجحان ، وأما القول الفصلُ فيه فرهينٌ بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح ، وتقطع الشكَّ باليقين » .

⁽١) يقوم على درسه وتحقيقه الآن بجامعة أم القرى بمكة المكرمة – للحصول على درجة الدكتوراه ، بإشرافى – الأخ عدنان خلف قُلَيَل ، من الأردن ، والأخ علاء الدين حموية من سورية .

⁽٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . المجلدان ٤٨ ، ٤٩ .

⁽٣) ترجمته في معجم الأدباء ١٦٤/١٣ ، وانباه الرواه ٢٤٧/٢ ، ونكت الهميان ص ٢١١ .

ومهما يكن من أمر ، فقد قرأت هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة قراءة بحث وإمعان ، فرأيت صاحبه لا يكاد يُدير وجهَه عن أبي على (١) ، وقد نقل عنه - وعن صاحبه ابن جني - « فصولًا شتى ، قد تكون معظم مادة الكتاب ، مصرِّحا بالنقل في مواضع ، ومغفلًا الإشارة إلى ذلك ألبَّتة في مواضع » كما قال شيخنا .

وقد رأيت فى الكتاب مشابِهَ كثيرةً من كلام أبى على فى كتابنا هذا ، ولم أقطع برَدّه إليه ، لأن الرجل لم يصرح باسم الكتاب ، ولأن أبا على ً - كما أخبرتُك - يعالج المسائلَ فى كُتبِه بأسلوبِ مقارِب .

⁽۱) جاء ذكره فى فهرس الأعلام (۱۲۰) مرة . وكان هذا المصنف يثنى علَى أبى علىّ ، فيكنى عنه بـ« الفارس » و « فارسهم » و « فارس الصناعة » وهذا من باب الإجلال لأبى علىّ ، لا مِن باب التحامل عليه ، كما فهم الأستاذ الأبياريّ ، وقد نبَّه على هذا شيخنا الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، فسَح الله فى مُدَّته .

بعض هَفُوات

وقعْتُ في الكتاب على شيءٍ من الإِخلال في العبارة ، والسُّهُو أو التناقُض .

فمن الإخلال قوله: « وأمّا أوَّتِ مِن ذكرى ، فمن قولهم ، آوَّتاه ، الفاءُ همزة والعين واللام مِن باب قُوَّة » (١) . وقد علَّقتُ عليه بأن تمامه: « والعين واللام واوان » ، وأشرتُ إلى أنه جاء هكذا على التمام في الحلبيات والخصائص والمنصف . وقد يقال: إن قوله: « من باب قوة » يُفْضِي إلى ما ذكرت ، ولكنَّ التصريح به في الحلبيات وكتابي ابنِ جني ، يدلُّ على أنّ ثمَّتَ إخلالا .

ومن الإخلال أيضاً ما ذكره في « قبعثرى » من أنَّ ألفه ليست للإلحاق ، ولا للتأنيث ، وأنه لا ثاني له (٢) . وقد ذكرتُ في تعليقاتي أنّ ابنَ خالويه قال ذلك أيضا ، والصحيح أنّ له ثانياً ، هو « ضبغطرى » وقد ذكره سيبويه وابن جني ، وابن عصفور .

ومن السَّهو أو التناقض ، ما ذكره في ارتفاع « سائرُه » من قول ذي الرمّة : شَخْتُ الجُزارةِ مثلُ البيت سائرُه من المسوح خِدَبُّ شَوْقَبٌ خَشِبُ

قال: « فإن « سائره » يرتفع بمثل ، ولا يكون ابتداءً مؤخّراً » ثم ذكر علّة المنع (٣) . ولكنه عاد بعد ثلاثة وعشرين باباً ، ينشد البيت ، ويقول: « القولُ في ارتفاع « سائره » أنه يكون على ضربين ، أحدهما أن يكون يرتفع بمثل ... والوجه الآخر أن يرتفع سائره بالابتداء ، كأنه: شخت الجزارة سائره مثل البيت من المسوح . فقدَّم خبر المبتدأ » (٤) . وهذا يرجع إلى ما ذكرته من قبل ، من اختلاف أقواله ، وتعدُّد آرائه في المسألة الواحدة .

وهناك أخطاءً أخرى ، تأتيك في الصفحات التالية ، في وصف نسختي الكتاب .

⁽١) بابٌ منه آخر – وهو الباب الثاني .

⁽٢) باب آخر من الجمع بالألف والتاء .

⁽٣) باب من التقديم والتأخير .

⁽٤) باب يجمع ضروبا من هذه الأبواب.

وصنف نسختى الكتاب

عرفتُ من هذا الكتاب نسختين صحيحتين جيّدتين :

النسخة الأولى : بقلم نَسخى مُتقَن ، مضبوط بالشكل الكامل . نسخها أحمد بن منير بن أحمد بن مفلح الأطرابلسي ، وفرغ منها يوم الخميس ، لليلتين بقيتا من صفر سنة ثمانٍ وعشرين وخمسمائة (٥٢٨) ، وقد نسخها من نسخة مقابلة على أصل المصنّف .

ونسختنا هذه تقع فى سبع وعشرين ومائة ورقة (١٢٧) ، والورقة فى صفحتين ، فى كل صفحة عشرون سطراً (٢٠) ، والسطر يحتوى على نحو خمس عشرة كلمة (١٥) . والكلمة اسم وفعل وحرف .

والنسخة مقابلة ومقروءة ، وعلى حواشيها بعضُ الإشارات إلى أن بعض العبارات مكرَّرة ، أو أن في الموضع نقصاً ، فيكتب الناسخ أو القارىء بإزاء ذلك : « مكرَّر » و « كذا في الأصل » .

وهذه النسخة ظلَّتْ مُغَيَّبةً مجهولةً هذه الآماد المتطاولة ، فلم تقع عليها عينُ مُفَهْرِس ، أو دارِس ، حتى دخلَتْ إلى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٢ هـ وهي محفوظة بقسم المخطوطات بالمكتبة برقم (٣١٨٠) .

وهى فى مجلدٍ واحد ، وأوراقها مضطربةٌ جدًّا ، وقد أعدتُ ترتيبها حتى استقامت على الطريقة .

والنسخةُ على نفاستها وصِحتها ، بها شيءٌ يسيرٌ من أخطاء الضّبط ، عرَّفْتُ بعضَه وأعرضتُ عن بعض . أما الأخطاء والأسقاط التي يُنبَّه عليها ، فإليك بيانها ، مع التذكير بأن هذه الأخطاء أيضا ثابتةٌ في النسخة الثانية ، الآتي وصفُها ، وأخشى أن تكون هذه الأخطاءُ من أبي عليٍّ نفسِه :

١ - استشهد أبو على لإضمار اللام في الفعل بقوله تعالى : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ . وجاء في النسختين : ﴿ قل لعبادى يقيموا الصلاة ﴾ (١) .

⁽١) باب آخر من إضمار الحروف .

- أدار أبو على كلاماً حول الفاء ، فى قوله تعالى : ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين .
 فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ . وجاء فى النسختين : ﴿ فأما ﴾ بالفاء ، والصواب بالواو (١) .
- تقل أبو على عن سيبويه ، إجازته حكاية « عاقلة لبيبة » إذا سُمِّى بها ، وقد سقطت من النسخة كلمة « عاقلة » (٢) ، وأثبتها من سيبويه ، والرضى ، والخزانة .
- خطر أبو على لحذف الفعل بعد « إذا » بحذفه بعد « لو » ، فقال : « ومثل حذف الفعل الذى تقتضيه « إذا » هنا ما جاء من حذف الفعل الذى تقتضيه « لو » فى قول الشاعر ... » (٣) . ووقف الكلام دون ذكر الشاهد ، وكتب فى النسخة بالهامش : « كذا فى الأصل » . أما فى النسخة الثانية ، فقد اتصل الكلام ، ولم يُنبَّه على هذا السقط ، وقد تداركتُه فى تعليقاتى بإيراد بعض الشواهد التى تصلُح فى هذا الموضع .
- استشهد أبو على لنصب الفعل بعد «حتى » بقولهم: «ما سرتُ فأدخلها ». وهذا واضح الخطأ ، وصوابه: «ما سرت حتى أدخلَها » وقد جاء على الصواب في البغداديات ، والخزانة ، فيما يحكيه البغداديُّ عن كتابنا (٤) .
- 7 وبعد ذلك بسطر واحد ، سقطت هذه الجملة : « كما تقول : ما جاءنى إلا زيد » ،
 وقد أثبتها من الخزانة ، لأنه يحكى عن كتابنا كما علمت ، وذكرت حول ذلك كلاماً .
 - ٧ ومن أخطاء الضبط التي ينبغي التنبيه عليها ، ما جاء في قول المتنخّل الهذلي :
 رَبَّاءُ شمّاءَ لا يأوى لقُـلتها إلّا السَّحابُ وإلّا الأوبُ والسَّبلُ (٥)

⁽١) باب من الحروف التي تتضمن معنى الفعل.

 ⁽٢) باب مما إذا ائتلف من الكَلِم الثلاث كان كلاماً مستقلًا . ويلاحظ أن هذا الموضع كله ساقط من النسخة الثانية ، مع خمسة أبواب أخرى ، وسيأتيك التنبيه عليه .

⁽٣) الباب الأخير .

⁽٤) باب مما إذا ائتلف من الكلم الثلاث ...

⁽o) باب من الصّلات والأسماء الموصولة.

وقلت فى تعليقى عليه: «و «شمّاء» ضُبطت فى النسختين بضم الهمزة ، وكذلك فى شرح أشعار الهذليين ، وكثيرٍ من مراجع تخريج البيت ، لكنَّ استشهادَ النحاة بالبيت يقضى أن تكون الهمزة مفتوحة ؛ لأنهم قالُوا إن « رَبّاء » صفة لموصوف محذوف – هو المرثى – فيكون قوله «شماء » محفوضاً بإضافة « رباءَ » إليه ، والفتحة علامة الخفض ؛ لأنه لا ينصرف ، وهمزته للتأنيث » . ثم أحلتُ على شرح المفصل ، والخزانة .

٨ - أُنشد أبو على شاهداً على مجىء الصلة محمولةً على المعنى:
 أنا الذي كرَرْتُ يوم الحَرَّةُ (١)

وقلت: إن صوابه: « فَرَرْتُ ». وهذه قصتُه وسياقه: قالوا إن عبد الله بن مطيع بن الأسود العدوى كان فَرَّ يومَ الحَرّة من جيش مسلم بن عقبة ، فلمَّا كان أيام حصار الحجَّاج بمكة لعبد الله بن الزبير ، جعل يُقاتل أهلَ الشام ويقول: أنا الذي فررْتُ يوم الحَرَّهُ والشيخ لا يفرُ إلَّا مرَّهُ فاليوم أجزى فرَّة بكرَّهُ لا بأس بالكرَّةِ بعد الفَرَّهُ فلم يزل يقاتل حتى قُتِل.

وفيما عدا ذلك فهناك بعض أخطاء في الكلمة والكلمتين ، نبَّهت عليها في مواضعها (٢).

وقد اختلف ترتيب هذه النسخة عن النسخة الثانية ، في مواضع ثلاثة ، نبَّهتُ عليها . وجاء اسم الكتاب في صدر النسخة : (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) وقد عرضتُ لذلك فيما تقدم .

* * *

النسخة الثانية: بقلم نسخى صحيح مضبوط بالشكل الكامل. نسخها أحمد بن الحسين بن أحمد بن موسى ، وفرغ منها يوم الثلاثاء ثالث رجب ، من سنة

⁽١) الباب السابق.

⁽٢) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب ، وباب من الصلات والأسماء الموصولة ، والباب الأخير .

ثمانى وسبعين وخمسمائة (٥٧٨) . وتقع فى إحدى وسبعين ومائة ورقة (١٧١) والورقة ذات صفحتين ، فى كل صفحة خمسة عشر سطرا (١٥) والسطر يحتوى على نحو عشر كلمات (١٠) . وبها آثار رطوبة ، فى أعلاها وأسفلها ، وحافتيها ، انطمست بسببه بعض الكلمات ، وقد كثرت الرطوبة بأسفل الصفحات ، فى أواخر الكتاب .

وهذه النسخة منقولة عن نسخة ، منقولة عن نسخة بخط ابن جنى . ولم يأت التصريح بذلك في آخر النسخة ، كما هو المعتاد ، ولكن جاء في آخر (باب من الصلات والأسماء الموصولة) فقد كُتِب على الهامش : « في الأصل هذا آخر الجزء العاشر من أجزاء أبي على رحمه الله ، نقلته من خط أبي الفتح بن جني » . ومما يؤكد أن هذه النسخة ترجع إلى أصل ابن جني ، اتفاقها الذي يكاد يكون كاملًا ، مع ما حكاه البغداديُّ عن الكتاب ، وهو قد أحبرنا أن لديه من الكتاب نسختين ، إحداهما بخط ابن جني (١) . وقد أثبتُّ في تعليقاتي مواطن الاتفاق بين هذه النسخة ، ونسخة البغداديّ ، فيما يتصل بالزيادات والأسقاط والروايات .

وأيضاً فإنى قد رأيتُ على حواشى النسخة بعض تعليقات مصدَّرة بحرف « عُ » عين مضمومة . ومعلومٌ أن هذا الرمز يراد به « عثمان بن جنى » .

وفي بعض روايات النسخة فوائد ، منها رواية هذا البيت :

لا تجزعي إن منفساً أهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي (٢)

فقد جاءت الرواية فيها: « فإذا هلكت » بالفاء ، وكذلك ذكرها العيني ، وتعقّبه البغداديُّ ، فقال : « ولم أر في جميع الطرق مَن رَوى بالفاء بدل الواو إلَّا العينيُّ » ثم ذكر كلاماً نقلتُه في تعليقاتي . فأنت ترى أن رواية النسخةِ تشهد لمِا رَوى العينيُّ .

ومن فوائد النسخة أيضاً ، ما جاء بحاشيتها ، بقلم الناسخ نفسيه ، مِن ذِكر هذا الشاهد :

بمُنْخـرق تحَنُّ الرِّيــحُ فيــه حنينَ الجُلْبِ في البلد السّنينِ (٣)

⁽١) انظر ما تقدم قريبا عن : أثر الكتاب في الخالفين .

⁽٢) باب من زيادة الحروف .

⁽٣) باب ما جعلت فيه النون المفتوحة اللاحقة بعد الواو والياء في الجمع حرفَ إعراب.

وهو للطرمّاح. وقد تكلمتُ فى تعليقاتى على مناسبة هذا الشاهد لشواهد الباب. وهذه النسخة – على ما فيها من أصالة نَسَب، وصِحَّةِ ضَبُط، وفوائدَ فى الرواية – مَؤُوفَةٌ بعِدَّةِ أَسقاط، تبلغ فى مجموعها نحو ثلاثين ورقة، إليك مواضعَها:

١ - في أثناء باب من الحروف التي تتضمّن معنى الفعل = ومقدار السَّقْط ورقة ونصف.

٢ - فى أثناء باب مما إذا ائتلف من الكلِم الثلاث كان كلاماً مستقلًا = عَشْرُ أوراق
 ونصف .

٣ - فى أثناء باب آخر من الجمع بالألف والتاء - وهو الباب الثانى للعنوان نفسه =
 ورقتان ونصف .

٤ - في أثناء باب من الابتداء = ثلاث عشرة ورقة ونصف .

ق أثناء باب ما جاء في الشعر من الفصل بين المبتدأ والخبر وبين غيرهما بالأجنبي =
 ورقة ونصف .

وهذه الأسقاط حادِثة ، نتيجة ضياع بعض الأوراق من المخطوطة ، أو سقوطها عند تجليد النسخة ، بدليل أن هناك ترقيمين مختلفين في أعلا الصفحات : أحدهما ترقيم قديم (بالأعداد التي نكتب بها الآن في المشرق العربي) وفيه تظهر هذه الفَجَوات بسقوط الأرقام . والثاني ترقيم حديث (بالأعداد التي يكتب بها إخواننا في المغرب العربي ، والتي عليها الفرنجة الآن . ويقال : إنها عربية) وهذا الترقيم الحديث تتوالى فيه الأرقام ، بدون سقط ، لأنه تم بعد تجليد النسخة . وأيضاً فإن الأسقاط تأتي في نهاية الصفحات .

لكنَّ هناك سقطاً هو فى أصل رواية الكتاب ؛ لأنك تراه فى أثناء الصفحة ، وذلك ما جاء فى الباب الأخير من الكتاب ، فى الكلام على أن الفاعل يكون مرَّةً فاعلًا ومرَّةً مفعولا : فقد جاء فى النسخة : « وقد قرىء ﴿ لا ينال عهدى الظالمون ﴾ أنشد أحمد بن يحيى لجرير :

شفّت فؤادَك إن لم يأت خازنُها راحٌ بَبرْد قَراج الماء مقطوبُ » هكذا جاء في النسخة ، وجاء في النسخة الأولى ، بين الآية التي تلوّتُها وبيت جرير ، ثلاثةُ شواهد لأبي ذؤيب ، وأبي النجم ، والأعشى ، أدار عليهنّ أبو عليٍّ كلاماً ، استوفى نحو ورقة من المخطوطة .

وكذلك -سقط من النسخة أوَّلُ شاهدٍ في الكتاب - وهذا غريبٌ مِن نسخةٍ صحيحة متقنة ، ترجع إلى نسخة ابن جني ، ولكنْ هكذا كان - وهذا ما تراه :

« قال الأعشى :

أعيّاشُ قد حاف القيونُ مرارقي وأوقدت نارى فادْنُ دُونَك فاصْطَلِ » والصواب في النسخة الأولى:

« قال الأعشى :

فاذهبى ما إليكِ أدركنى الحِلمُ عَدانِى عن هَيْجكم أشغالى وأنشد أبو زيد:

أعيَّاشُ قد ذاق ... » البيت . وهو لجرير .

وجاء اسم الكتاب في صدر النسخة (كتاب الشّعر) وكتب بجانب ذلك على اليسار، بخطِّ صغير، وبقلم مغاير لقلم الناسخ (كتاب شرح الأبيات لأبي على الفارسي) ثم كتب فوق عنوان الكتاب: « وقد صنَّف أبو على الفارسي هذا الكتاب بعد تصنيفه كتاب الإيضاح في النحو، وإليه أشار في هذا الكتاب في باب من الفاعل، ويتلوه آخر أبواب الكتاب ».

وعلى يمين الورقة فهرس لأبواب الكتاب .

وهذه النسخة محفوظة بمكتبة برلين برقم (Cod. Berol – 7 ٤٦٥) (١١)

وقد رجع إلى هذه النسخة جمهرة من المستشرقين ، في توثيق ما نشروه مِن شعر ، منهم جرنباوم ، ناشر شعر أبي دؤاد الإيادي ، ومكارتني ، ناشر ديوان ذي الرمة ، وكرنكو ، في نشرته لكتاب المعاني الكبير ، لابن قتيبة (٢).

⁽١) تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ١٩٢/٢ (الترجمة العربية) .

⁽۲) راجع شعر أبى دؤاد ، ضمن كتاب دراسات فى الأدب العربى . تعريب الدكتور إحسان عباس ، صفحات ، ۲۵ ، ۲۹۳ ، ۳۰۷ ، ومقدمة تحقيق ديوان ذى الرمة ، للدكتور عبد القدوس أبو صالح ص ، ۱ ، والمعانى الكبير ص ٣٣٥ حاشية (٢) وص ٤١٨ حاشية (٥) وص ٢٢٤٧ حاشية (١) .

وقد تكرَّم بإهدائي مصوَّرة هذه النسخة أخى البارِّ النبيل الدكتور عيّاد بن عيد التُّبيْتيّ ، أحسن اللهُ إليه ، وجزاه خير الجزاء .

* * *

فهاتان هما النسختان اللتان اعتمدتهما في نشرتي للكتاب ، وقد رمزت للنسخة الأولى بالرمز (أ) وللثانية بالرمز (ب) .

ولم يبق إلَّا أمران :

الأول : ذكر العلَّامة الشيخ عبد العزيز الميمنى (١) ، رحمه الله ، أنّ مِن الكتاب نسخةً مكتوبة سنة (٩٩٥) في (١٢٦) ورقة ، ببانكي بور . ولم أعلم من أمر هذه النسخة شيئا .

والأمر الثانى : أن المستشرق رودجر ، نشر الباب الأول من هذا الكتاب ، عن نسخة برلين المذكورة ، وطبع فى (Halis) سنة ١٨٦٩ م (٢) .

ثم أعاد نشر هذا الباب ، عن نسخة برلين أيضا ، الدكتور على جابر المنصورى ، فى مجلة المورد العراقية (المجلد التاسع – العدد الأول ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م) .

* * *

⁽١) إقليد الخزانة ص ٢٣ .

⁽٢) تاريخ الأدب العربي ، الموضع السابق . وأبو على الفارسي ص ٥٦١ .

عملي في الكتاب

لم أكد أظفر بهذا الكتاب ، وأمضى فى قراءته شوطاً ، حتى أيقنت أنى أمام كنزٍ مِن كنوز العربيّة ، ألقت إلى المقادير فَضَّ خَتْمِه وكشْفَ خبيئه ، فحمدت الله عزّ وجل ، أنْ ساق إلى هذا الفضل ، وخصَّنى بتلك المكرُمة ، وحين عزمت على نشره وإذاعته ، استعنت الله عزّ وجل ، ثم أخذتُ له أخذه ، وأعددت له عُدَّته ، فنسختُه بقلمى ، وقابلت بين نسختيه ، ثم التمست مواردَه فى كتب السابقين ، وتتبَعْتُ نُقوله فى كتب الخالِفين ، وجرَّدتُ شواهدَه ، واصطحبتُها فى حَلِّى وترْحالى ، أعرِضها على ما أعرف من كتب العربية .

وقد حَرَصْتُ على رَبْطِ قضايا الكتاب ومسائلهِ بالمُتاح لى من كتب أبى على : مطبوعها ومخطوطها ، ثم وَصْل هذه القضايا بكتب النحو ، وَبَخاصة فى مواطن الإبهام والغموض التي عُرِف بها أبوعلي ، ثم فى المواضع التي تقتضى بَسْطَ عِبارة ، أو توضيح فكرة ، أو رَدَّ مجهولٍ إلى معلوم ، وغير ذلك مما يقتضيه الوفاء بحق هذا التراث الذي ضَنِى به الأوائل ، وسجَّلوه فى أمانةٍ و حِرْص ، ثم انتهى إلينا لِيذُمَّه مَن يذمَّه بجهل ، وليمدَحه مَن يمدحه بغباوة .

ويعلَم الله أن المِحنة بمادِحي التُّراث أشدٌ ، وأن المُصيبةَ بالمتعصِّبين له أَبْيَن ؛ فقد كثرت الثرثرةُ حول « أهمّية التراث » و « جمع التراث » و « نشر التراث » فإذا نظرتَ إلى ما بأيديهم منه لم تجد شيئا ، فهى حماسة كاذبة ، ووفاءٌ مدخول :

وكلُّ يدُّعني وَصْلًا بليلي وليلي لا تُقِرُّ لهم بذاكا

وهؤلاء المتحمِّسون للتراث ، لم يُداخلوه المداخلة المستحكِمة ، التي تُعينهم على الخبرة به ، والوقوف على جوانب العظمة فيه ، واستلهامِه فى أعمالٍ تُغْرِى بالرجوع إليه ، والتشبّث به ، بل إن منهم مُنَفِّرِين ومُسِيئين ، تماماً مثل كثيرٍ من الشعراء (العَمُوديِّين) الذين ينظمون الآن ، لم يستطيعوا أن يقدِّموا نماذجَ عالية من هذا الشعر (العَمُوديّ) موصولةً بما كان يقوله فحول الشعراء ، نَعم لم يقدّم هؤلاء شعراً يقف فى وجه الشعر الحرِّ ويَقْهَرُه ، ويُبرز ضيقَ نَفَسِه ، وضآلة محتواه .

ومهما يكن من أمر ، فما أُحبُّ أن أُفيض فيما صنعتُه بهذا الكتاب ، حتى لا تَزِلَّ وَمهما يكن من أمر ، فما أُحبُّ أن أُفيض فيما صنعتُه بعد تُبوتها ، فأُسْتَدْرَجَ إلى تزكية عَمَلٍ ، أنا أعلمُ الناس بما يكتنفه من ضعف ،

ولستُ بحمد الله ممَّن يذهبون عن أنفُسِهم ؛ فإنى فى كلّ يوم أقرأ فيه سطراً مما كتبه الأوائل أستشعر ضعْفَ قوَّق وقلة حيلتى ، والسعيدُ مَن وقَقه الله . وهذا الإمام الجليل أبو سليمان حَمْد بن محمد الخطّابى البُسْتَى المتوفى سنة (٣٨٨) يرُسِل إلينا كلاماً شريفاً نفيساً ، من قبل ألف عام ، فيما ينبغى أن يكون عليه أهل العِلم من تواضع وانكسار وهضم للنَّفس . يقول رضى الله عنه : « فأمَّا سائرُ ما تكلَّمنا عليه مما استدركناه بمبلغ أفهامنا ، وأخذناه عن أمثالنا فإنا أحِقّاء بألّا نُزكِّيه ، وألّا نؤكِّد الثقة به ، وكلُّ من عثر منه على حَرْف أو معنى يجب تغييرُه ، فنحن نناشدُه الله في إصلاحه ، وأداء حقّ النصيحة فيه ، فإن الإنسان ضعيفٌ لا يسلَمُ من الخطأ إلّا أن يعصمَه الله بتوفيقه ، ونحن نسأل الله ذلك ، ونرغب إليه في دَرْكِه ، إنه جَوادٌ وَهُوب » (١) .

لكنى أريد أن أقف وقفة عند تخريج شواهد الشعر ، وأسلوبى فى ذلك التخريج ، وأنا هُنا أبسُط تجربتى أمام هؤلاء النَّشَأ الشباب الذين يحبُّون التراث ، ويرُومون معرفة أعدل المناهج لإخراجه وتحقيقه ، وقد انقطعت دُونَهم وسائلُ الرواية عن أشياخ العلم ، ومجالسة حُماته وسندنته ، نعم أذكر هم تجربتى فى هذا الميدان ، مَرْثِيَةً هم من هذا العَبَث الذى يُصبُّ فى أدمغتهم صبًّا ، ومَحْمِيةً لعقوهم من تأثير هذه النماذج الرديئة التى يخرج بها التراث فى هذه الأيام .

إن الخطوة الأولى فى تخريج الشاهد أن تردَّه إلى ديوان الشاعر – إن كان الشاهد معروفَ النسبة – لتتأكد من وجود الشاهد فى ديوان الشاعر ، بهذه الرواية التى سيق لها فى كتابك الذى تحققه ، فإذا لم يكن الشاهد منسوباً لقائل ، تضاعفت مهمتُك ، فكنت مطالباً بمعرفة قائله ، وتحقيق الرواية التى يدور حولَها الشاهد ، وأنت فى الحالتين مطالب بالرجوع إلى طائفة من كتب النحو ، سابقةٍ على كتابك وتاليةٍ له ، لتوثيق الشاهد .

فهذا هو الحدُّ الأدنى من تخريج الشاهد الشِّعرى . وقد تكفّل شيخنا العلامة عبد السلام هارون - حفظه الله - بالوفاء بهذا الجانب ، في كتابه الرائد (معجم شواهد العربية) . ولكنَّ شيخَنا لم يقل لك : حَسْبُك هذه المراجع التي ذكرتُها ، ولا تَعْدُ عيناك عنها .

⁽١) غريب الحديث ١/٩١.

إن تخريج الشاهد النحوى ينبغى أن يُسلَكَ به مسالكُ كتبِ العربية كلها: من نحو وبلاغة ولغة وعروض وأدب وتفسير وحديث ، وستجد في تعليقاتى – حين تأتى قراءتك عليها إن شاء الله – إحالاتٍ على كتبٍ هى في تصنيف الناس خارجة عن كتب النحو ، مثل الأغانى ، ورسالة الغفران ، وشروح الحماسة ، وشرح النقائض ، وشرح المفضليات ، وشروح دواوين الشعر ، والمجاميع الأدبية ، وكتب الجغرافيا والبلدان ، والتاريخ والتراجم ، والمعارف العامة ، بل إنك واجد شيئاً من كتب أصول الفقه (١) .

وليس الرجوع إلى هذه المراجع فى فنونها المختلفة ، من باب التَّرَف العِلميّ ، وإظهار القوة ، أو « استعراض العضلات » كما يقال فى هذه الأيام ؛ فإنك تجد فى « الأغانى » مثلا روايةً لقول جرير ، على غير ما يروى النحاة ويستشهدون ، فهم يُنشِدُون له يخاطب الفرزدق :

نفاك الأغَرُّ بنُ عبد العزيز وحَقُّك تُنْفَى من المسجدِ (٢)

شاهداً على حذف « أن » قبل الفعل ؛ لأن تقديره : وحقُّك أن تُنْفَى ، أى : وحَقُّك النَّفْيُ .

لكن أبا الفرج يرويه:

ومثلُك يُنْفَى من المسجدِ

فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

وعلى ذلك يكون الرجوع أحياناً إلى مثل هذه الكتب الخارجة عن دائرة علم النحو ، ضرورةً يفرضها توثيقُ الشاهد أو توهينُه . إن الكتب العربية تتواصل وتتنادَى في أمور كثيرة (٣) .

أنا الذائدُ الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى (٢) باب من الصلات والأسماء الموصولة .

⁽١) وذلك فى تخريج بيت الفرزدق :

⁽٣) لقد دللت بعض زملائي - وكان معنيًا بظاهرة الخُرْم في الشعر - دللتُه على كلام حولها في « فتح البارى بشرح صحيح البخارى » للحافظ ابن حجر العسقلاني ، و « حاشية على شرح بانت سعاد » لعبد القادر البغدادى ، ويا بُعْدَ ما بين هذين وكتب العروض!

وانظر كتابى : الموجز في مراجع التراجم والبلدان ص ٣٦ .

وليس فى الأمر مَشَقَة ، ولسنا نريد من طلبة العِلم أن يركبوا الصعب ، ويُبعدوا المَذْهَب ، إن الكتب يُفضي بعضُها إلى بعض ، وكثيرٌ من مصنِّفى الكتب كانوا أمناء ، أو (مَنْهجيِّن) فى ذِكر مواردهم ومصادرهم ، وخُذ على سبيل المثال : عبد القادر البغداديّ ، فإنه يحرص فى (الخزانة) على أن يذكر مصادره ، على تنوّعها وكثرة عددها ، وأنت تستطيع أن تُمْسِك بهذا الحبل الذى يَمُدُّه لك البغداديُّ لتصل إلى ما تشاء من المكتبة العربية ، لكنّ الأمر مَنُوطٌ بإخلاصك فى البحث ، وعدم الضَّنِّ بالجهد أو الوقت :

أخلق بذى الصبرِ أن يحظى بحاجتهِ ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أن يَلِجا وأمر آخر يُفْضى بك إلى الكُتُب، ويُنمِّى معرفتك بها والوقوف على أسرارها: أتّك إذا وجدْتَ بُغْيتَك وشاهِدَك في الكتاب، فلا تعجَلْ بتسجيل الجزء والصفحة وتَمْضِ في طريقك - كأنَّها حَسْوَةُ الطائر، أو قَبْسَةُ العَجْلان - بل قِفْ وتَلبَّث، وما في وقوفك ساعةً مِن باس، تعرِف مدار الشاهد في ذلك الكتاب، ومعالجة المؤلف له، والتقاط ما عساه يوجِّهك إلى كتاب آخر.

وبهذا المنهج المُتراحِب المترامى فى تخريج الشاهد - والمسألةِ أيضا - تعرفُ مُداخَلاتِ الكتب، وتُدركُ العلائقَ بينها، وبذلك وأشباهه تُحيط بأصول العلم، وتتهدَّى إلى مَظانٌ البحث، وتسلُك له طرائقه.

وأحبّ في ختام هذه الكلمة عن تخريج الشواهد ، أن أشير إلى أمرٍ ينبغى التنبُّه له ، وهو أن بعض الأبيات تتضمن أكثر من شاهد ، مثل :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

صددتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما وصالٌ على طُول الصُّدود يدومُ

عميرةً ودِّع إن تجَهَّرْتَ غاديا كفي الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وكنتُ حَرِيًّا أَلًّا آخُذَ في مراجع التخريج إلَّا تلك الكُتبَ التي أتت بالبيت على ما استشهد به أبو على ، لكنى رأيت أن أثبت جميع (١) مراجع البيت ؛ عوناً لجامعي الشعر ودارسي الأدب .

* * *

⁽١) لكني أعرضت عن بعض المراجع الهيُّنة الخفيفة ، مثل « الدرر اللوامع » لأحمد بن الأمين الشنقيطي . فليس في هذا الكتاب كبير فائدة .

وأحب أن أشير أيضا إلى أننى وجدت فى حواشى بعض الكتب التى حققها مشايخى وزملائى فَضْلَ تخريج، فأحلت على هذه الحواشى ، ولم أرضَ أن آخذ ما فيها فأجعلَه فى إنائى ، فأكونَ كالمتشبَّع بما لم يُعْطَ ، وهو لابِسُ ثوبَى الزُّور ، نسأل الله العفو والعافية .

وبعد : فهذا كتاب الشِّعر ، أرجو أن أكونَ قد أحسنتُ تقديمَه والتعريفَ به ، كما أرجو وآمُل أن أكون قد وُفَّقتُ في أدائه وتحقيقه .

وسيجد فيه أهلُ العلم طرائقَ في الدَّرس النحويّ جديدة - وبخاصة في الأعاريب - فإنّه أولُ أثرٍ يُنشَرُ - إن شاء الله - من آثار أبي عليٍّ الكبيرةِ ، والكاشفةِ عن منهجه ، فإذا نُشِرت « الحجّة » و « الشيرازيات » و « الحلبيات » - وكلُّها من مصنَّفات أبي عليِّ الكِبار - أمكنك أن تقول: هذا نحو أبي عليّ الفارسيّ ، الشخصية النحوية الثانية بعد سيبويه (١).

ولك أن تسأل: لماذا تأخّر نشرُ هذه الآثار الكبيرة ؟ مع وفور مخطوطاتها وأصولها ؟ وإذا كان الحاجز هو صعوبة منهج أبى على ، أو أن بعض هذه الآثار ليس لها إلَّا نُسَخٌ وحيدة ، فما بال كتابٍ مثل « الحجة في القراءات السبع » ونُسَخُه غاية في النفاسة والجَوْدة ، وأسلوب أبى على فيه يكاد يخلو من العُسْر والإغماض المألوف في مصنَّفاته الأخرى ؟

فى رأيى أن الأمر يتصل بقضية كبيرة ، وهى : تاريخ نشر كتب النحو ، وحَظَّ الكُتُب الأصول منه فى النشر .

إن التتبُّعَ الدقيق لتاريخ نشر التراث النحوى ، ينتهى بنا إلى أن هناك فجوةً واسعة بين القرن الثانى والقرن السابع ، أو قُل : بين سيبويه وابن مالك . وبيان ذلك يأتى فى هذه العُجالة الخاطفة :

۱ – لعلَّ أول كتابِ نحوى ظهر مطبوعاً هو « الكافية » في النحو ، لابن الحاجب ، الذي طبع في رُوما بإيطاليا عام ١٥٩٢ م . ثم كان من أقدم المطبوعات النحوية : شرح كافية ابن الحاجب ، للرضى الاستراباذي ، بالمطبعة العامرة باستانبول عام ١٢٧٥ هـ ، والكتاب لسيبويه ، نشرة ديرنبورج – باريس ١٨٨١ م ، وبعد ذلك بنحو عشرين عاما ظهرت طبعة بولاق بمصر ، للكتاب .

⁽١) انظر ما تقدُّم عن « عِلم أبي عليّ ».

- ٢ نشطت حركة نشر النحو بمصر ، نشاطاً ملحوظاً ، وأخرجت عشراتُ المطابع بمنطقة الأزهر ، والأحياء المحيطة به ، فضلًا عن مطبعة بولاق الكبرى ، مثاتٍ من كتب النحو الصغارِ والكبار ، شَمِلت المتونَ والمنظوماتِ ، والشروحَ والحواشيَ ، وقد شرَّقت هذه المطبوعاتُ وغرَّبتْ .
- خهر بعض التراث النحوى خارج مصر ، مثل « ألفية ابن معطى » الذى نشره زسترین ، فی لیبزج عام ۱۹۰۰ م ، و « الجمل » للزجاجی ، الذی نشره ابن أبی شنب ، بالجزائر ، سنة ۱۹۲۱ م ، و « شرح الألفیة » لابن الناظم ، ببیروت سنة ۱۳۱۲ هـ ، و « منهج السالك فی الكلام علی ألفیة ابن مالك » لأبی حیان ، الذی طبع منه جزء ، ینتهی بباب أفعل التفضیل ، نشره سیدنی جلیزر نیوهافانا أمریكا سنة ۱۹٤۷ م . وغیر ذلك فی مطابع الشام والعراق وفاس . ولكن ذلك كله لم أمریكا سنة ۱۹٤۷ م . وغیر ذلك فی مطابع الشام والعراق وفاس . ولكن ذلك كله لم أسباب : منها وجود الأزهر الشریف بمصر ، مما جعلها مَهْوَی الأفتدة ، ومستقر الرحلة ، ومنها : كثرة المطابع وجودتها ، ودقة المصحّحین وعنایتهم ، وأنت تعرف حدیث مطبعة بولاق ودار الكتب المصریة ، ولجنة التألیف والترجمة والنشر ، ومطبعة السعادة ، والحانجی ، والحلبی ، ومن إلیهما (۱) .

وحسُبُك بمطبوعات الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – رحمه الله ورضى عنه – وما بذله فيها من تجويد وإتقانٍ طباعي . وهذا الرجل مَعْلَمٌ بارزٌ من معالم المكتبة

⁽١) ولا تُنْسَ سهولة الحياة في مصر ، في تلك الأيام ، وإطلاق العِنان لمُصلِّري الكتب ، فكان طبع الكتاب بمصر ، وإخراجه منها إلى شتى أرجاء العالم يتمُّ في غير عَنَتِ ولا مشقَّة ، أما الآن – وإلى الله المشتكى – فالكتاب يُعامل معاملة السلّع الاستهلاكية ، شانهُ شأن « البرتقال والطماطم » . ولقد كنت في مطلع شبابي أعمل مصحِّحاً بمطبعة عيسى البابي الحلبي بحى الأزهر ، وكنت أرى – فيما يشبه البرنامج اليومي – صناديق الكتب تُصدَّر إلى أندونيسيا ، وسائر بلاد جنوب شرق آسيا ، بله البلدان العربية والإسلامية .

وهذا تاریخ مصر و (دَوْرُها) فی نشر الکتاب العربتی ، ینبغی أن یُغرّف ویُسَجَّل ویُنشَر أمام هذا الجیل المظلوم المفتری علیه ، الذی لا یعرف إلّا (معرض الکتاب الدولی) وما یُثار حولَه من ضجَّة إعلامية تصُمُّ الآذان (وتعُوقُ حرکة المرور) إن القاهرة کانت معرضاً للکتاب العربتی طولَ العام . فاعلموا یا قوم !

النحوية ، ومهما قيل فيه ، فإن هذا الجيلَ الذي تعلَّم النحوَ وعلَّمه مدينٌ له ولجهده السخيّ في نشر التراث النحويِّ وإذاعته (١).

٤ - كان لمناهج تدريس النحو فى الأزهر الشريف ، أثرٌ ظاهر فى توجيه مسار طبع الكتب النحوية ، فكادت المطابع تفرغ لابن مالك ومدرسته ، بدءاً من بهاء الدين بن عقيل المتوفى سنة (٧٦٩) ، وأنت تعرف عقيل المتوفى سنة (٧٦٩) ، وأنت تعرف الكوكبة المتوسطة : ابن هشام ، وأبو حيّان ، والدَّمامينيّ ، والعيْنيّ ، والشيخ خالد ، والأشمونيّ ، ويس العُليْدِيّ ، والصبّان ، والأمير .

ومن عجائب الاتفاق أن هؤلاء كلَّهم مصريُّون ، ومن لم يولد منهم بمصر – كأبى حيان ويس العليميّ – أقام وتوفِّى بها .

- تأسيساً على هذا ؛ فإن نشر التراث النحوى قفز من سيبويه إلى ابن مالك . فهذه خمسة قرون زاخرة بالنحو والنحاة ، لم تأخذ مصنَّفاتُها حظَّها من النشر والذيوع ، و نعم طبعت بعضُ نُصوص من تلك القرون ، مثل « الجمل » للزجاجى ، و « المفصل » للزخشرى ، و « أمالى ابن الشجرى » . ولكن « الجمل » لم ينتشر كما أخبرتك والمفصل غطَّى عليه « شرحه » لعلم الدين السَّخاوى ، و « أمالى ابن الشجرى » لم يتنفِت إليه الدارسون كثيراً ؛ للذى يُوحى به عنوانه بأنه في الأدب .
- منذ نحو عشرين عاماً اندفعت الجامعات العربية في قبول نصوص التراث ، للحصول على درجاتها الجامعية العليا ، وبرغم ما شاب هذا الاتجاة من قصور وتقصير ، فإنه قد أخرج إلى الناس نصوصاً نحوية أصيلة لعلماء تلك القرون المتوارية ، فعرفنا نحو ابن السراج ، والزجاج ، وأبي جعفر النحاس ، وأبي على الفارسيّ ، والزجاجيّ ، والسّهيليّ ، والصيّمريّ ، والشيخ عبد القاهر ، وابن السيّد ، وابن الخشاب ، وابن بابشاذ ، وابن معطى ، وأبي على الشلوبين ، والعكبريّ ، والمالقي ، وابن عصفور ، والمرادي (٢) .

⁽١) كتبت عنه كلمةً في كتابي : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربيّ . رضي عنها أهلُ العِلم .

 ⁽۲) وهذه نصوصهم: الأصول والموجز، وما ينصرف وما لا ينصرف، والقطع والائتناف وإعراب القرآن،
 والإيضاح العضدى، والبغداديات والعسكريات والبصريات، والإيضاح في علل النحو، واشتقاق أسماء الله =

٧ - برغم هذا النشاط الظاهر فى طبع التراث النحوى فى مختلِف عصوره ، فلا زال هناك جانبٌ على قدر كبير من النفع والفائدة ، بل قُلْ : إن الصورة الكاملة للنحو العربى تظلّ غائمة مُشوَّشة ، ما لم يُستكمل هذا الجانب ، وأعنى الشُروح : شروح الكتب الأولى ، والمتون ، والمنظومات .

وينبغى أن يكون واضحاً ، أن المراد بالشروح كلَّ ما يتصل بالكتاب المشروح ، من حيث شرحُ مَتْنه ، أو شرح شواهده ، أو الاستدراك عليه ، أو التذييل أو الاعتراض عليه ، أو اختصاره ، أو شرح مشكلاته . وعلى ذلك فإن تراثنا لم يأخذ مكانه الرَّحْب بين تراث الأمم إلَّا بما صنَّفه الأوائل ، مضافاً إليه تلك الشروح ، والمختصرات ، والذَّيول ، والحواشي والتقريرات (١) .

وسأكتفى هنا بذكر ستّةٍ من هذه الشروح :

۱ – شروح الكتاب ، لسيبويه .

٢ – شروح الإيضاح ، لأبى على الفارسيّ .

⁼ وأمالى السهيلي ، ونتائج الفكر ، والتبصرة ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ، والمرتجل فى شرح الجمل ، وشرح المقدمة المحسبة ، والفصول الخمسون ، والتوطئة ، والتبيين عن مذاهب النحويِّين البصريين والكوفيين ، ورصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، والضرائر ، وشرح المجمل ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ، وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك .

ومن خارج الدراسات الجامعية ظهرت نصوص نحوية وصرفية كثيرة – لا سبيل إلى حصرها هنا – منها: المنقوص والممدود للفراء ، والمقتضب للمبرد ، واللامات للزجاجي ، والألفات لابن خالويه ، وبغية الآمال فى مستقبلات الأفعال ، لأبي جعفر اللبلي ، والأزهية للهروى ، ومسائل خلافية للعكبرى ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية ، له أيضا .

ومن كتب الأعاريب ، والكتب التى تُعْنَى بالقرآن الكريم : مشكل إعراب القرآن ، لمكّى بن أبى طالب والكشف عن وجوه القراءات له ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى ، وإعراب الحديث للعكبرى ، وإيضاح الوقف والابتداء ، لأبى بكر بن الأنبارى ، وطائفة كبيرة من كتب المذكر والمؤنث ، وغريب الحديث ، والأضداد ، وخلق الإنسان ، والمثلثات ، وكتب أخرى كثيرة لها صلة بالدرس النحوى واللغوى ، أخرجتها المطابع فى السنوات الأخيرة ، وحُرِمَتْ من الإفادة منها الدراساتُ النحوية الحديثة .

⁽١) انظر كتابى : الموجز ص ٣٥ .

- ٣ شروح الجمل ، للزجاجيّ .
- ٤ شروح المفصل ، للزمخشري .
- ٥ شروح الكافية ، لابن الحاجب .
 - ٦ شروح التسهيل ، لابن مالك .

وَلَنا أَن نسأَل : ما هو حَظُّ تلك الشروح من النشر ؟

لم يُنْشَر مما يتصل بسيبويه إلّا شرحُ أبياته ، لابن السيرافيّ (١) ، وفُرْحة الأديب في الردّ عليه ، للأسود الغُندجانيّ ، وكذلك نُشِر شرح أبياته لأبي جعفر النّحاس ، وشَرْحُ عيون سيبويه ، لهارون بن موسى القرطبيّ .

أمًّا أضخم شروحه وأوفاها ، وهو شرح أبي سعيد السيرافي ، فلم ينشر إلى يوم الناس هذا ، مع الوَعْد بنشره منذ سنين ، من مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، ولا تعبأ بظهور جزء أو جزءين . ومثل هذه الأعمال الكبيرة لابدَّ أن يكون وراءَها حماسةٌ طاغية ، تتخطَّى كلَّ صَعْب ، وتقتحم كلَّ عَقَبة ، ولا يتحقّق هذا إلَّا بجهود الأفراد ، أمَّا الهيئات والمجالس والمراكز ، فإن الأعمال العلمية تتعثر بها تعثّراً شديداً ، وإذا قدر لتلك الأعمال الكبيرة أن تخرج من خلال هذه الهيئات ، فإنك تجد من اضطراب المنهج وتباين الأسلوب ، ما يُضعِف الثقة بالعَمل ، ويصد عنه . وقل لى : ماذا كان يكون الحال ، لو أن كتاباً مثل ما يُضعِف الثقة بالعَمل ، ويصد عنه . وقل لى : ماذا كان يكون الحال ، لو أن كتاباً مثل هيئة علمية ؟ أكنت ترى ما رأيت من الإتقان في تحقيقهما ، والجدِّ في إخراجهما (٢) ؟

⁽١) طبع طبعتين : الأولى بمكتبة الكليات الأزهرية بمصر ١٣٩٤ هـ ، والثانية بمطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦ هـ وهذه الطبعة أصحُّ من الطبعة الأولى .

⁽۲) وإليك صورتين من صور تقاعُس الهيئات في نشر النصوص ، الأولى : المحكم لابن سيده ، صدر الجزء الأول منه عن معهد المخطوطات بالقاهرة ، عام ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م ، ولم يطبع منه إلى الآن إلا سبعة أجزاء ، وبقى منه خمسة . والصورة الثانية : تاج العروس للزبيدى . صدر الجزء الأول منه عن وزارة الإعلام بالكويت عام ١٣٨٥ هـ . و آخر ما صدر منه الجزء الثالث والعشرون . ومقدَّر له أن يكون في أربعين جزءًا . ثم انظر فرق ما بين الأزمنة والناس : كتاب المخصص لابن سيده ، طبع بمطبعة بولاق بمصر ، في سبعة عشر سفْراً ، وشغل طبعه المدة بين سنتي ١٣١٦ هـ و ١٣٢١ هـ المراحل ، وصلاح الأزمان !

ولم يُنِشَر من شروح الإيضاح ، إلّا المقتصد ، للشيخ عبد القاهر الجرجاني . ولم يُنشر من شروح الجمل إلا شرحان : شرح ابن عصفور ، وشرح ابن أبى الربيع ، المسمَّى « البسيط » ولا يوجد منه إلَّا السِّفْرُ الأول .

ولم ينشر من شروح المفصل غير شرح ابن يعيش ، وشرح ابن الحاجب . ولم ينشر من شروح الكافية غير شرح رضى الدين الإستراباذي (١) .

ولم ينشر من شروح التسهيل سوى جزء واحد من شرح المصنّف ، والمساعد لابن عقيل ، وشفاء العليل للسَّلْسِيلي ، وجزءين من شرح الدمامينيّ .

إن شروحَ هذه الكتب تملأ أسفاراً ضخمة ، وتكوِّن بمجموعها الصورةَ الكاملة للنحو العربي .

إن الكتب التي دارت حول كتاب سيبويه - بالوصف الذي ذكرتُه - بلغت (٥٥) كتاباً (٢) .

وبلغت شروح الإيضاح (٣٠) شرْحاً (٣٠).

ودار حولَ جُمَل الزجّاجي (٧٩) كتاباً ، يوجد منها مخطوطاً (٢٥) كتاباً (٤٠) . وبلغت شروح المفصل (٩٤) شرحاً ، يوجد منها (٥٠) شرحاً .

أما كافية ابن الحاجب فقد أثارت نشاطاً ضخماً حولَها ، فبلغت شروحها بالعربية (١٤٢) شرحاً ، وبالتركية ثلاثة شروح ، وبالفارسية سبعة شروح ، وبلغت مختصراتها

⁽١) طبع شيءٌ من شروح الكافية ، ولكنه لم ينتشر ولم يشتهر ، راجع مقدمة تحقيق الكافية للأخ الدكتور طارق نجم .

⁽٢) مقدمة تحقيق الكتاب لشيخنا عبد السلام هارون ص ٤١ .

⁽٣) مقدمة تحقيق التكملة ص ٨ لأخى الدكتور حسن شاذلي فرهود .

⁽٤) مقدمة تحقيق البسيط - لأخي الدكتور عياد الثبيتي - ص ٨٧ .

 ⁽٥) مقدمة تحقيق شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي . رسالة
 دكتوراه بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى – إعداد أخى الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ص ٤٨ .

خَمْساً ، ثم نُظِمت في تسع منظومات ، وأُعْرِبتْ في ستّة أعاريب (١) .

وبلغت شروح التسهيل (٦٦) شَرْحاً ، يُوجَد منها (٣٢) شرحاً (٢٠).

أرأيتَ هذه الأعداد الضخمة من تراثنا النحويِّ المُغَيَّب المجهول! وأخشى أن يَسْتَزِلَّكَ شيطانُ التفكير العلميّ المزعوم، فتقول: ما هذا السَّيلُ المتدافِعُ من الشروح والتعليقات؟ أليس يكفينا خمسةٌ أو عشرةٌ من تلك الشروح؟

وهذه قضية قد عالجتها من قبل – وهو أنه لا يُغنِي كتابٌ عن كتاب (٣) – ولن أمَلَّ مِن الحديث في هذه القضية ، ولا أزال – إن شاء الله – أفتح أبواباً وأغلقها حتى أثبتها في عقول الشباب من طلاب العلم .

ولقد قلت مرَّة فيما كتبت : إن المتأمل في حركة التأليف في الأجناس الأدبيّة ، كالشعر وفنونه ، والقصة والرواية والمسرح ، وتاريخ النقد ومدارسه ، والأدب المقارن ، سيجد سيلًا منهمراً أيضا من التصنيف والتأليف والترجمة ، فلماذا نُنكِر على أسلافنا أن يؤلّفوا في الفنّ الواحد كتباً ذواتِ عدد ، أو يتعاوروا على الكتاب الواحد شرحاً وتفسيراً ، جيلًا بعد جيل ، ثم ننعتهم بالثّرثرة والدَّوران حول أنفسهم ؟ ولكنها آفة الذين يلتمسون المَعَابة لأسلافهم بالوهم الخادع ، والظنّ الكذوب .

وقد قال القائلُ وأحسَنَ : « فما راءٍ كمَن سمِعا » فلقد أشرفت على رسالتين للدكتوراه ، فى تحقيق نَصَّيْن يتناولان شرح « جمل الزجاجيّ » أحدهما لابن أبى الربيع المتوفى سنة (٦٨٨) ، والثانى لأبى عبد الله بن الفخّار المتوفى سنة (٧٥٤) وقد وجدت البَوْنَ شاسِعاً بين الشرحين . وهذا أمرٌ متعالَمٌ مشهور ، لا يُنكره إلا جاهِلٌ أو معاندِ .

ثم نعود إلى المجهول من تراثنا النحوى ، فنسأل : أين شروح ابن معطى ؟ لقد قامت حركةٌ شارحة لكتابيه : الدرة الألفية ، والفصول الخمسون ، أَبَنْتُ عنها في دراستي

⁽١) مقدمة تحقيق الكافية ، لأخي الدكتور طارق نجم ص ٥٠ .

⁽٢) مقدمة تحقيق شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأخيى الدكتور الشريف عبد الله الحسيني البركاتي - ص ٥٠ .

⁽٣) انظر كتابى : الموجز ص ٢٤ .

عن ابن معطى (١) ، وأُغريتُ طلبة العلم بالاشتغال بها ، ومع جود مخطوطات هذه الشروح ، فلم يظهر منها سوى شرح الألفية ، لعز الدين أبى الفضل عبد العزيز بن جمعة ابن زيد القوّاس الموصليّ ، المتوفى سنة ٦٩٦ .

وعلى كثرة ما طبع من شروح لألفية ابن مالك ، فلا يزال أضخم شروحها وأحْفَلُها مخطوطاً ، وهو (المقاصد الشافية شرح خلاصة الكافية) لأبى إسحاق الشاطبي المتوفى سنة (٧٩٠) ، وقد أخبر الإخوة الأفاضل (٢) الذين يعملون فى تحقيقه أن بهذا الكتاب من دقائق النحو وغرائبه ما لا يُوجَد فى كتاب .

وبعد هذه الإطلالة السريعة على تاريخ نشر التراث النحوى ، والإشارة إلى هذا القدر الضخم المخطوط منه : ألست توافقنى على أن ما نُشِر من كتب النحو لا يجاوز نصفَ الموجود منه ، وأنَّ دراستنا للنحو العربي – عَرْضاً أو دفاعاً أو هجوما – لا يزال بها كثيرٌ من الثغرات ؟ لأنها قامت كما علمتَ على نصوص محدودة – رغم كثرتها – هى فى الغالب منتزعة من تراث ابن مالك ومدرسته ، وأنت تعرف أن المنهج يقول : لا تقوم دراسةٌ صحيحة قبل استيفاء أدوات البحث ، وأهمُّ هذه الأدوات ، بل عُدَّتُها الأولى ، النصوصُ فى عصورها المختلفة .

وأيضاً لابدَّ أن يُلتَمَسَ النحوُ من كتب التفسير والقراءات ، واللغة والأدب ، وشروح الشعر الأولى ، بل ومن بعض كتب المعارف العامة . والله الموفّق والمعين .

非 非 非

وبعد : فهذه مقدِّمة طالَتْ ، وما كان ينبغى لها أن تطول ، ولكنَّ الحوضَ ملآن ، والنَّفْسَ ظَمْأَى ، وحُبَّ العربيّة آسِرٌ غَلَّاب . « ولن يظمأ على التَّقْوى سِنْخُ أَصْل » (٣) .

※ ※ ※

⁽١) راجع: الفصول الخمسون ص ٥٠ ، وما بعدها ، و ١٣٤ ، وما بعدها .

⁽٢) هم الأساتذة : عبد المجيد قطامش ، ومحمد إبراهيم البنا ، وعيّاد بن عيد الثبيتيّ ، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين . وقد جمعوا من الكتاب أصولًا جيدة ، وفرغوا من تحقيقه ، وينتظر أن يكون فى عشرة أجزاء . سهّل الله لهم نشرَه وإذاعته .

⁽٣) هذه من كلام على بن أبي طالب، رضي الله عنه . والسُّنْخُ والأصلُ واحدٌ . والمراد : أنه من عَمِل لله عملًا، =

وتزكُو هذه المقدمةُ – إن شاء الله – بتقديم أصدق الشكر وأخلصه إلى الإخوة الأحباب :

الدكتور عيّاد بن عيد التُّبيتيّ ، الذي اتَّخذ عندي صنائع كثيرة ، فقد أهدى إليَّ نسخة برلين من كتاب الشعر ، ثم أمدَّني بكتب أبي عليِّ المخطوطة ، وكانت مكتبته كلّها منِّي على طَرَف الثُّمام .

وهذا « عيَّادٌ » الكريمُ الوُدّ ، الثابتُ الإِنجاء ، عرفتُه فى بلَدِى ، ثم عرفتُه فى بلَدِه ، فما تغيَّر على فى يومَيْه ، وما تغيَّرتُ عليه فى حالَيْه ، والعِلمُ رَحِمٌ بين أهلِه ، والناسُ تَغْدُو وتَرُوح بكواذِب الآمال وتُحدَع الرِّغاب ، حتى إذا نَشِفَ المُدْهُنُ وجَفَّ الضَّرْع ، تلَفّتوا حولَهم فلم يجدوا إلّا صِدْقَ النَّفْس ، والمَلْجَأُ الله .

والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الذى يُسارع إلى تلبية حاجاتى من مكتبته الغنيّة . ثم إن لعبد الرحمن فَضْلًا على آخر ، هو أجَلُ عندى من كلِّ شيء سِواه ، وهو ما يُذاكرنى به من نوادر ما يقع عليه من مخطوطات ، ومِن غوامِض ما يقرأه من مطبوعات ، فيرُدُّنى إلى أيامٍ هى أزكى الأيام وأطيبُها ، تلك أيامى فى معهد المخطوطات بالقاهرة :

استعْجَمَتْ دارُ مَيِّ ما تكلُّمُنا والدارُ لو كلمِّتنا ذاتُ أخبارِ

والدكتور عليّان بن محمد الحازميّ ، هذا الأخ النبيل الذي أستمدُّ من قُرْبه عوناً على السّير في الطريق ، وهو - حفظه الله - لا يزال يُظهر رِضاً عمّا أصنع ، ويُبْدِي حَفاوةً. بما أكتب .

والدكتور عبد الله بن سليمان الجُرْبُوع ، هُذا الأخ السَّخِيُّ النَّفْس ، العالى الهِمَّة ، السَّامي الخُلُق . وهو – أعزَّه الله – مِن خير مَن عرفْتُ ؛ بِرًّا بالعِلم ، وإعظاماً لأهله .

⁼ لم يفسُدُ ذلك العملُ ولم يَبْطُل ، كما يفسُد النَّبْتُ بيُبْسِهِ وعطشِ أصله .

نسألك اللهم أن تجعلنا من المقبولين ، وأن تجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجهك الكريم ، مُبَرَّءاً من شوائب الرياء والسمعة ، وأن ترحمَ أبا عليٌّ ، وترحمني ، وتبارك لي في ذريّتي . إنك سميع مجيب الدعاء .

أشكر هؤلاء الإخوة ، ثم أشكر غيرهم ، ممَّن لم أُسَمِّ من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى ، هؤلاء الأحباب الذين أفاضوا علىَّ مِن حُبِّهم وحَثِّهم وإخائهم ، ما آنسني وأرضاني في كلِّ وقتٍ وحين ، فأنا أشكرهم وأدعو لهم بالسلامة والعافية .

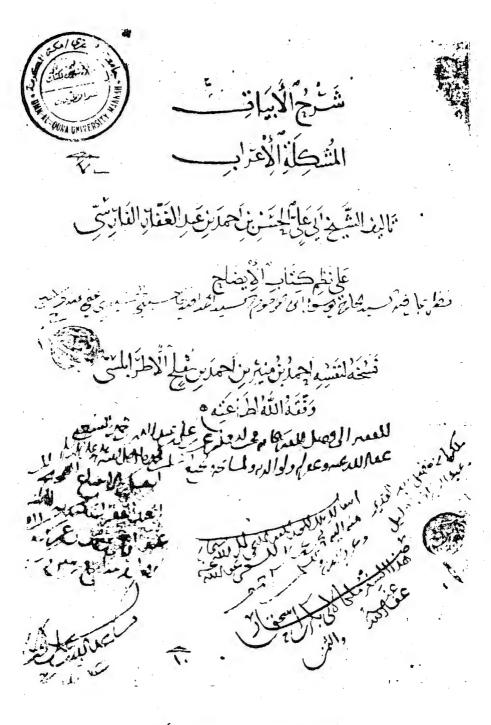
وأستغفر الله من كلِّ عَثْرةٍ وزَلَّة ، وأبرأ إليه من كلِّ حولٍ وقُوَّة ، سبحانه لا رجاءَ إلَّا إليه ، ولا اتِّكالَ إلَّا عليه ، ولا طمَعَ إلَّا فيما عنده .

وصلى الله وسلم وبارك على سيّدنا محمد خاتم الأنبياء وسيّدِ المُرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين . والحمد لله رب العالمين .

* * *

وكتب أبو محمد محمود محمد الطناحى بمكة البلد الأمين

فى يوم الجمعة المبارك غرّة جمادى الآخرة من سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ٣٠ من يناير ١٩٨٧ م



اِلْكَلِمَ آبَيْ شُمِيَّتُ هُأَ الْأَنْعَالُ قَالَ الْأَعْنَى مَنْكُ هُا فِي لِبَائِ فَإِنِّي حَزَامٌ وَاتَّى جَدَرَا الْحُلْدِيثُ إِذِهِبُ الْبِكُ فَالْمِرْ بُنَاسُكُ اللَّهِ وُضَّام وَقَالَ ا الصفحة الأولى من النسخة (أ)

جُمْدًا للهُ وْعَالَى مُصِّلِنًا عَلَى سُولَا وَلِهِ وَالْآخِرِينَ عَمِينَةِ صلى للهُ على دُعلى لا و وَاصِ إِيهِ وَالْ وَاجْهِ وُسَالَّ السَّالِمُ الْمُ الوقد منان الراج بوري عرب المراج وي عرب المراج الموري عوق مرب المراج عوق مرب المربي عوق مرب المربي عوق مرب المربي عوق مربي المربي المربي عوق مربي المربي المر الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)